



مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الخامسة - العدد الرابع عشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الخامسة - العدد الرابع عشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

العدد الرابع عشر الفترة من

مايو - يونيو - يوليو - أغسطس ٢٠٠١م

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استمارة تقويم

عزيزى القارئ .. عزيزى الباحث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

نشكركم على الدعم الذى تقدمونه للمجلة بطلبها والكتابة إليها .. ولأن
المجلة كانت باكورة الأنشطة العلمية للمركز منذ إنشائه وصدرت أولاً باسم:
مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ولمدة ٧ عدد، ثم تغير اسمها إلى: مجلة
المعاملات المالية الإسلامية وصدر منها ٦ أعداد، وأخيراً استقر الاسم ليغير
عن تخصص المجلة واسم الجهة التى تصدرها، فصدر منها بالاسم الجديد
«مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر» ١٢ عدداً ..
وبحمد الله ثم بالدعم المتواصل منكم استمرت المجلة في الصدور حتى الآن..
ومن أجل التحسين والاجادة رأينا أن نشارككم معنا فى تقديم مقترحاتكم
لتطوير المجلة التى هى منكم وإليكم، لذلك نرجو ملء الاستمارة المرفقة
 وإرسالها للمركز مع الشكر الجزيل.

رئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

تصدير

الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس تحرير المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد
بمشيئة الله سبحانه وتوفيقه عز وجل يصدر العدد الرابع عشر متضمناً
بحوثاً متنوعة حول الضرائب والميراث ونظام الوقف ثم موضوعاً محاسيباً
هو التأجير التمويلي، وموضوعاً إدارياً هو دعم اتخاذ القرارات ولباحثين
أفاضل من مصر والأردن والسعودية وكل ذلك يدل على مدى التقدم الذي
تحرزه المجلة سواء في تنوع البحوث وجديتها أو في انتشارها وقبولها في
جميع أنحاء العالم الإسلامي وكل ذلك بفضل الله أولاً ثم بالمشاركة الممتازة
للسادة العلماء والباحثين.

نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد وأن يجعل هذا العمل علماً نافعاً أنه
سميع الدعاء.

داعين الله سبحانه وتعالى للجميع بالتوفيق والسداد

مدير المركز

ورئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

البحوث الرئيسية

استمارة تقييم ومقترحات لتطوير المجلة

أولاً: بيانات عامة:

الاسم

المؤهل والوظيفة

العنوان والتليفون والفاكس

البريد الالكتروني

ثانياً: الشكل العام للمجلة

أ - نوع الورق: ☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى

ب - الغلاف

١ - نوع الورقة ☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى

٢ - تصميم الغلاف:

☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى : (يمكن ارفاق التصميم المقترح)

٣ - العنوان: ☐ مناسب ☐ اقترح تعديله ليكون:

مقترح أول

مقترح ثان

مقترح ثالث

ثالثاً: المحتويات:

أ (التقييم الإجمالي للمحتويات

غير مناسب	مناسب	
		١ - تتسم المحتويات الحالية إلى بحوث محكمة .. مقالات .. عرض رسالة أو كتاب .. أخبار المركز
		٢ - اقترح إضافة الأقسام والأبواب التالية
		مقترح أول
		مقترح ثانى
		مقترح ثالث

- اقترح مراسلة السادة الباحثين والعلماء الآتية اسماؤهم

ب) بحوث المجلة:

١- درجة التنوع ☐ مناسبة ☐ غير مناسبة

لماذا

٢- مستوى البحوث ☐ جيدة ☐ ضعيفة

لماذا

رابعاً: توزيع المجلة

أ - احصل على المجلة عن طريق:

☐ الشراء ☐ تبادل واهداء ☐ اطلع عليها في مكتبة

ب- انتظام وصول المجلة

☐ تصل بانتظام ☐ تصل أحياناً ☐ بالصدفة

ج- سعر العدد من المجلة الحالية خمسة جنيهاً

☐ مناسب ☐ أكبر من اللازم ☐ أقل من اللازم ☐ سعر مقترح

د) مقترحات لزيادة التوزيع:

- الإعلان عنها في الصحف

- الاتصال المباشر بالقراء

- نشرها على الإنترنت

- مقترحات أخرى

مشروعية تقنين فقه الضرائب

المستشار الدكتور محمود الخالدي (*)

الأستاذ/ إبراهيم خريس (**)

تمهيد

الحمد لله فاطر السماوات والأرض، جعل الإمام جنة يتقى به، وحارساً لرعاية شئون المسلمين، وأنزل القرآن فيه هدى وبيان وشرع وفرقان، لاقامة العدل بالميزان، والقضاء على الفقر وأسباب الحرمان.

وصلّى الله وسلم على الهادي البشير، الذي أقسم بالله تعالى أنه لا يؤمن من بات شعبان وجاره إلى جواره جوعان وهو يعلم، وأيما أهل عرصة بات فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى ... وبعد :

فإن الفقه الإسلامي على الرغم من ثرائه العظيم واحتوائه على ثروة هائلة من الأحكام الفرعية التفصيلية بالاضافة إلى قواعده، فهو قادر على النمو والشمول واستيعاب مستجدات كل العصور. إلا أنه حين قلّ وجود المجتهدين، وهبط مستوى العلماء، ونشأ التقليد، وكثر الجهال^(١) (وأقصى الفقه الإسلامي عن مجال القضاء، سكنت أنفاس الحياة في هذا الصرح التشريعي العظيم. فبعد أن كانت مهمة العلماء هي الاجتهاد المتجدد، والإضافة المستمرة، أصبحت مهمتهم قاصرة على حفظ آراء السابقين

(*) أستاذ الفقه الإسلامي — جامعة اليرموك.

٩

(**) ماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

(١) انظر: د. عبد العزيز الحياط، بحث في المؤيدات التشريعية (العقوبات)، من منشورات وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، عمان — الأردن، ص ١٢، ١٤ (بتصرف). وسيشار إليه فيما بعد: الحياط، المؤيدات.

وشرحها واختصارها دون أي إضافة إليها^(١).

وعندما تسرب القانون الوضعي إلى العالم الإسلامي، ودخل عن طريق الاستعمار، وأصبح هو المطبق في معظم بلدان المسلمين، أحس المخلصون من علماء الإسلام بالحاجة الماسة إلى تنظيم الفقه الإسلامي، والتجديد في صياغته وتقنينه، وقد تساءل بعض العلماء حول كون الترتيب الفني في القانون الوضعي يجعل العثر على الحكم سهلاً ميسوراً وفي فقرات موجزة وترقيم مرتب، وفهرس مفصل، فلماذا لا ينظم الفقه الإسلامي كذلك؟^(٢) وبالفعل بدأت محاولات لصياغة الفقه الإسلامي وتقنينه منذ فترة طويلة.

ولقد شعر علماءنا السابقون (قبل علمائنا المعاصرين) بأهمية تقنين الفقه الإسلامي حين نادى ابن المقفع^(٣) بعملية تقنين الفقه الإسلامي وذلك في القرن الثاني الهجري، فكتب إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور^(٤) كتاباً دعا فيه إلى وضع تقنين فقهي عام لكل الأمصار يؤخذ من الكتاب والسنة،

(١) د. محمد فاروق النبهان، المدخل للتشريع الإسلامي : نشأته، أدواره التاريخية، مستقبله، وكالة المطبوعات - الكويت ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ سنة ١٩٧٧ م ، ص ٣٥٠. وسيسار إليه فيما بعد : النبهان، المدخل.

(٢) انظر : د. مناع القطان، التشريع والفقه في الإسلام : تاريخاً ومنهجاً، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧ سنة ١٩٨٦، ص ٣٣٧. وسيسار إليه فيما بعد : القطان، التشريع.

(٣) ابن المقفع (١٠٦-١٤٢هـ = ٧٢٤-٧٥٩م) : عبد الله بن المقفع، من أئمة الكتاب وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق. أصله من الفرس. وولد في العراق مجوسياً، وأسلم على يد عيسى بن علي (عم السفاح) وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي. ترجم عن الفارسية كتاب (كليلة ودمنة) وهو أشهر كتبه. (أنظر : الزركلي، الاعلام، ج ٤ ص ١٤٠).

(٤) أبو جعفر المنصور (٩٥-١٥٨هـ = ٧١٤-٧٧٥م) : عبد الله بن محمد بن العباس، أبو جعفر ثاني خلفاء بني العباس، وأول من عني بالعلوم من ملوك العرب، كان عارفاً بالفقه والأدب، مقدماً في الفلسفة والفلك، محباً للعلماء. ولي الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح ١٣٦هـ وهو باني مدينة بغداد، وعمل أول : اسطرباب في الإسلام. ومدة خلافته (٢٢) عاماً. (الزركلي، الاعلام، ج ٤ ص ١١٧).

وعند عدم النص يؤخذ برأي فقهي موحد، لما رآه من تباين الآراء وتعددتها في المسألة الواحدة. ومما قاله في هذا الشأن (مما ينظر أمير المؤمنين من أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي، اختلاف هذه الأحكام المتناقضة، التي قد بلغ اختلافهما أمراً عظيماً، فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة فترفع إليه في كتاب، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم سنة أو قياس، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك وأمضى في كل قضية رأيه ونهى عن القضاء بخلافه، فكتب بذلك كتاباً جامعاً رجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً)^(١) وقد طلب الخليفة أبو جعفر من الإمام مالك أن يحمل الناس على مذهبه. ولكن الذي يبدو (أن ما اتجه إليه الخليفة كان فيه انحراف عما قصده ابن المقفع، إذ الخليفة قد طلب من الإمام مالك أن يكون كتابه الموطأ مرجعاً للقضاء والفتيا في مختلف الأمصار، وهذا يفيد حقاً جمع الناس على رأي واحد لكنه من مذهب واحد، والذي يقصده ابن المقفع هو جمع الناس على رأي واحد يختار من مجموعة الآراء الفقهية ويلاحظ فيه مساهمته لمصالحهم)^(٢).

وفي القرن السادس عشر الميلادي قامت لجنة من علماء الهند بوضع كتاب جامع للروايات التي اتفق عليها في المذهب الحنفي فجمعوا ذلك في

(١) انظر :

(-) محمد كرد علي، وسائل البلغاء، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص ١٢٥، ١٢٦. ويشير إليه : كرد، رسائل.

(-) محمود عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، القاهرة ١٩٣٤، ص ٨٤-٨٥. ويشير إليه فيما بعد : عرنوس، القضاء.

(٢) محمد سلام مذكور، المدخل للفقه الإسلامي، دار النهضة - بيروت، ط ٤ ١٩٦٩ ص ١١٩. ويشير إليه فيما بعد : مذكور، المدخل.

كتاب معروف بالفتاوى الهندية^(١).

وفي أواخر القرن الثاني عشر الهجري قامت الدولة العثمانية بأول محاولة لتقنين أحكام الفقه الإسلامي في المذهب الحنفي، فيما يتعلق بالمعاملات، فأصدرت تنظيماً فقهياً عرف باسم مجلة الأحكام العدلية^(٢).

وإن إعادة صياغة الفقه الإسلامي وتقنيته في صورة مواد تسهل على القاضى وأصحاب الاختصاص الرجوع إلى أحكامه، مادة مادة، وفقرة فقرة، أصبح من الضرورات الملحة في وقتنا الحاضر، إذ أن الكتب الفقهية القديمة لا يسهل غير المتخصص الرجوع إليها واستخراج حكم المسألة الفقهية منها،

(١) النظر :

(-) د. صبحي محمصي، فلسفة التشريع في الإسلام - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٠، ص ٩٠-٩١. ويشار إليه فيما بعد : محمصي، فلسفة التشريع.

(-) د.عمر الأشقر، تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح - الكويت، ط ١ سنة ١٩٨٢، ص ١٩٢. ويشار إليه فيما بعد : الأشقر، تاريخ الفقه.

(-) د. النبهان، المدخل للتشريع، ص ٣٥٠.

(٢) النظر :

(-) د. صبحي محمصي، فلسفة التشريع، ص ٩٣.

(-) الأشقر، تاريخ الفقه، ص ١٩٣.

(-) د. بدران أبو العينين، الشريعة الإسلامية : تاريخها ونظرية الملكية والعقود، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٨٦ ص ١٧١. ويشار إليه فيما بعد : أبو العينين، الشريعة الإسلامية.

(-) القطان، التشريع، ص ٣٣٧.

(-) د. النبهان، المدخل للتشريع، ص ٣٥٤.

(-) د. محمد شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٦٩، ص ١٥٨. ويشار إليه فيما بعد : شلبي، المدخل.

(-) د. عبد الرحمن الصابوني، المدخل لدراسة التشريع الإسلامي : مصادره، أدواره التاريخية، قواعده الكلية، بعض نظرياته العامة، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص ٢٧٧. ويشار إليه فيما بعد : الصابوني، المدخل.

(-) محمد عبد الجواد، بحث في الشريعة الإسلامية والقانون، مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٧،

ص ٣٥. ويشار إليه فيما بعد : عبد الجواد، بحث.

بل إن مادة الفقه أصبحت بحاجة إلى تنظيم وتبويب يواكب ما ألفه الدارسون والمتعلمون في الوقت الحاضر^(١) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحاجة إلى الطريقة التعليمية الميسرة للفقه الإسلامي تتطلب إعداد كوادِر وعقليات لديها القدرة على استيعاب ووضع النظريات والقواعد الفقهية، وإيجاد الملكات القادرة على البحث في كيفية استنباط المسائل الفرعية ومواجهة كل المشكلات المستجدة^(٢). وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها، فإذا ضاقت آراء الفقهاء في بعض الأحكام بظهور مشكلات جديدة. فإن من المؤكد أن علماءنا المعاصرين لديهم القدرة على (استنباط أحكام جديدة من خلال رؤية جديدة للنصوص الثابتة، أو استحداث أحكام مناسبة لروح العصر وفق قاعدة المصالح المرسل^(٣)).

(١) انظر : د. هبة الزحيلي، جهود تقنين الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ سنة ١٩٨٧م، ص ٢٦. ويشار إليه فيما بعد : الزحيلي، جهود تقنين.

(٢) انظر : د. الحياط، المؤيدات ص ١٤، ١٢.

(٣) المصلحة المرسل : هي (جلب منفعة أو دفع مضرة من غير أن يشهد لها أصل شرعي). وفي هذا أنظر المصادر التالية :

(-) صفي الدين عبد المؤمن عبد الحق البغدادي الحنبلي، قواعد الأصول ومعاقد الفصول، تحقيق : أحمد شاكر، عالم الكتب، بيروت ط ١ سنة ١٩٨٦م، ص ٣٢. ويشار إليه فيما بعد : صفي الدين، قواعد.

(-) ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢ سنة ١٩٨٤ ج ١ ص ٤١١. ويشار إليه فيما بعد : ابن قدامة، روضة. (-) الغزالي، المستصفى، ج ١ ص ١٣٨.

وقد اختلف الفقهاء في حجية المصالح المرسل وجعلها دليلاً من أدلة الأحكام إلى فريقين : الفريق الأول : ذهب مالك وأحمد إلى أن المصالح المرسل طريق شرعي لاستنباط الحكم فيما لا نص فيه ولا إجماع.

الفريق الثاني : ذهب الشافعي ومن تابعوه إلى أنه لا استنباط بالمصالح المرسل ومن استصلح فقد شرع.

فلا مانع إذا من صياغة أحكام الفقه الإسلامي في صورة مواد تسهل الرجوع إلى أحكام ذلك الفقه^(١)، فهو أمر أصبح من الضرورات الواجب الأخذ بها، وهو يدخل تحت عموم القاعدة الشرعية التي تنص على أن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(٢).

ولابد من الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن يتضمن القانون مذهب أحد المجتهدين بكامله، بل يمكن أن يؤخذ من قواعد كل مذهب ما يتناسب مع متطلبات العصر، فإن ما يضيق عنه المذهب الواحد ونظرياته يوجد في مذهب آخر أكثر سعة، ولقد رأى بعض المفكرين من علماء العصر الحاضر (أن مجموعة المذاهب الاجتهادية يجب أن تعتبر كمذهب واحد كبير في الشريعة الإسلامية، وأن المذاهب الفرديّة كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي تعتبر كالأقوال والآراء المختلفة في المذهب الكبير، وعلى علماء

= انظر :

(-) آل تيمية (صنفه ثلاثة من آل تيمية) جمعها : أحمد بن محمد الحراني - المسودة في أصول الفقه، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ص ٤٥٠، ٤٥١. ويشير إليه فيما بعد : آل تيمية، المسودة.

(-) الشاطبي، الاعتصام، ج ٢، ص ٣٩١.

(-) عبد الكريم زيدان، أصول الفقه، مؤسسة الرسالة : بيروت - لبنان، ط ٢ سنة ١٩٨٧م، ص ٢٣٨، ٢٣٧ ويشير إليه فيما بعد : زيدان، أصول.

(-) عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم - الكويت، ط ٥ سنة ١٩٨٢م ص ٨٩. ويشير إليه فيما بعد : خلاف، مصادر.

(-) أحمد بن علي برهان البغدادي، الوصول إلى الأصول، تحقيق : د. عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف - الرياض ط ١ سنة ١٩٨٤، ج ١، ص ٢٦٨، ٢٨٧. ويشير إليه فيما بعد : البغدادي، الوصول.

(١) انظر : د. النبهان، المدخل، ص ٤٠٠، ٤٠١.

(٢) انظر النص على هذه القاعدة الشرعية الغزالي، المستصفى، ج ١ ص ٧١. بلفظ (ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به وهو فعل المكلف فهو واجب) وحاشية البناي على شرح الجلال على جمع الجوامع، ج ١، ص ١٩٣. بلفظ (الذي لا يتم الواجب الا به واجب).

الأمّة أن يختاروا وبرجحوا من تلك الآراء للتقنين ما هو أوفى بالحاجة وتقتضيه المصلحة في كل زمان ومكان^(١).

وقد صدرت قوانين عديدة بشأن الزكاة في بعض الدول العربية، ومشروعات قوانين أعدت بهذا الخصوص في دول أخرى، ومن أمثلة ذلك ما صدر في مصر من قانون للزكاة سنة ١٩٨٤م أعدته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المتفرعة عن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بمجلس الشعب المصري، وفي ليبيا صدر قانون للزكاة سنة ١٩٧١م. يتضمن ذلك القانون الأحكام الإسلامية للزكاة وإجراءات تحديدها وجبايتها والأحكام العامة والعقوبات، وقد أخذت أكثر أحكامه من مذهب الإمام مالك. وفي السودان صدر قانون للزكاة صادر عن المجلس العسكري الانتقالي سنة ١٩٨٦م، ليحل محل قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٩٨٤م الذي تم إلغاؤه^(٢). كما صدرت قوانين للأحوال الشخصية في كثير من البلاد العربية، وكان أول تقنين للأحوال الشخصية في القرن العشرين هو قانون حقوق العائلة العثمانية

(١) الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ج ١ ص ٢٢٣.

وقد صدر في سوريا سنة ١٩٦٣، قانون للأحوال الشخصية جامعاً لأحكام الأسرة من زواج وأهلية، ووصية وميراث، وقد اشتملت أحكامه من الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه، وآرائه فكان أول قانون كامل من نوعه في العالم الإسلامي، لشموله تقنين جميع أحكام الأحوال الشخصية.

أنظر :

(١) د. أبو العينين، الشريعة الإسلامية، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) د. الصابوني، المدخل، ص ٢٨١.

(٣) أنظر : عثمان حسين عبد الله، الزكاة : الضمان الاجتماعي الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والعزيم، المنصورة، ط ١ سنة ١٩٨٩م، ص ١٩٩ وما بعدها، وسيشار إليه فيما بعد : عثمان، الزكاة.

صدر عام ١٩١٧م الذي لايزال مطبقاً لغاية الآن في لبنان.
ثم صدرت قوانين أخرى في البلاد العربية، إلا أن بعض الدول العربية ما زالت تطبق بعض أحكام الفقه الإسلامي بصورته المعروفة كالسعودية وقطر والبحرين وعمان واليمن، وبعضها أصدرت قانوناً جزئياً غير شامل لجميع أحكام الأحوال الشخصية مثل مصر والعراق والأردن وتونس، وبعضها أصدرت قانوناً كاملاً شاملاً للأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ووصية وغير ذلك، مثل سوريا والكويت والمغرب^(١).

وأصدر مجمع البحوث الإسلامية في مصر مشروعاً متكاملًا لتقنين المعاملات على المذاهب الأربعة : الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، في ستة عشر جزءاً صغيراً، قرنت كل مادة فيه بتذييل توضيحي بين المراد منها، ولكل مذهب أربعة أجزاء. كما أثمر نداء كبار علماء القانون، عندما صدر في العالم العربي قانونان مدنيان مستمدان من الفقه الإسلامي، وهما القانون المدني العراقي عام ١٩٥١ م، والقانون المدني الأردني عام ١٩٧٦ م. ثم صدر قانون مدني في الكويت عام ١٩٨١ م مستمد من الفقه الإسلامي^(٢).

وجاء في البيان الصحفي الذي أعلن به مشروع القانون المدني الأردني المكون من ١٤٤٩ مادة ما يلي :

اعتمدت لجنة واضعيه على المراجع والمصادر التالية :

أ- مجلة الأحكام العدلية والفقه الإسلامي بجميع مذاهبه.

(١) انظر : د. الزحيلي، جهود، ص ٣٧.

(٢) انظر :

(-) د. محمد زكي عبد البر، تقنين الفقه الإسلامي (المبدأ والمهجع) إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر، ط ١ سنة ١٩٧٣ م، ص ١٥. ويشار إليه فيما بعد : د. عبد البر، تقنين.

(-) د. الزحيلي، جهود، ص ٣٣.

ب- كافة التشريعات والقوانين المعاصرة والمستمدة من الفقه الإسلامي.

ج- كافة التشريعات والقوانين الأردنية المعمول بها.

وقد تناول مشروع القانون المدني الأردني الذي اعتبر نافذ المفعول أحكام المعاملات مستمدة من الفقه الإسلامي بأحكامه الواسعة وقواعده المتطورة دائماً مع متطلبات العصر، والصالحة للغد ولتبدل الأزمان، وهو مشروع رائد ينتظره المسلمون بفارغ الصبر، وهو تحقيق رغبة طالما تمنّاها كثير من رجال القضاء والقانون^(١).

وهذا البحث يعدّ جديداً في موضوعه، من حيث كونه بحثاً علمياً في تقنين فقه الضرائب في الإسلام، وقد تناول مباحث أربعة :

أولها : مفهوم الضرائب في الإسلام.

الثاني : آراء المفكرين المسلمين في فرض الضرائب.

الثالث : مشروعية التقنين للفقه الإسلامي.

الرابع : مشروع نصوص مواد القانون الإسلامي للضرائب، مع أدلة مشروعيته وشروح مواده.

وأنهينا البحث بخاتمة مع بيان لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج علمية جادة.

وفي الختام نسأل الله تبارك وتعالى أن يلهم قادة الفكر والسياسة في الأمة الإسلامية أن يجدوا الخطى لوضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق، وأن يحكموا الناس بما أنزل الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين

(١) انظر : د. الرحيلي، جهود تقنين، ص ٣٤، مرجع سابق.

المبحث الأول : مفهوم الضرائب في الإسلام

المطلب الأول : المعنى اللغوي للضريبة :

ورد في لسان العرب^(١): الضريبة : واحدة الضرائب التي تؤخذ في الجزية ونحوها. ومنه ضريبة العبد وهي غلته. وهي ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه، وهي فعيلة بمعنى مفعولة، وتجمع على ضرائب.

المطلب الثاني: الضريبة في اصطلاح علماء الشريعة والمالية الوضعية: إن للضريبة بالمعنى الاصطلاحي تعريفات متعددة سواء أكان في الاصطلاح الشرعي أم في الاصطلاح الوضعي. وفيما يلي بيان ذلك :
أولاً : الضريبة في اصطلاح علماء الشريعة :

عرفت الضريبة في الاصطلاح الشرعي بتعريفات عديدة، وفيما يلي نورد بعضاً منها والتي تشكل في نظرنا أهم هذه التعريفات :
التعريف الأول : الضريبة (هي ما يأخذه الإمام من مياسير البلاد والمثريين من طبقات العباد بما يراه ساداً للحاجة) وهذا التعريف لامام الحرمين الجويني^(٢).

التعريف الثاني : الضريبة (هي ما يوظفه الإمام على الأغنياء بما يراه كافياً عند خلو بيت المال من المال) وهو للامام الغزالي^(٣).

(١) انظر : ابن منظور، لسان العرب، فصل الضاد باب الباء، ج ١ ص ٥٥٠.

(٢) أنظر : الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق : د. عبد العظيم الديب، ط ٣ سنة ١٤٠١هـ، ص ٢٧٥، ويشير إليه فيما بعد : الجويني، غياث الأمم، وأنظر: الشاطبي، الاعتصام، ج ٢ ص ١٢١.

(٣) انظر : الغزالي أبو حامد بن محمد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق : أ. د. حمد الكبيسي، مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧١م، ص ٢٣٦، ويشير إليه فيما بعد: الغزالي، شفاء الغليل.

التعريف الثالث: الضريبة (هي ما تفرضه الدولة فوق الزكاة وسائر التكاليف المحددة بالكتاب والسنة، وذلك وفقاً لظروف المجتمع الإسلامي، وتتميز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، ويمكن أن يطلق عليها (الضرائب الاستثنائية)^(١)).

التعريف الرابع: الضريبة (ما تفرضه الدولة لمقابلة الكوارث العامة كالفيضانات والزلازل والمجاعات، تستوفيها من الأغنياء حسب مقدرتهم المالية، وهذا من مستلزمات الأخوة والتماسك الذي يفرضه الإسلام شعاراً للمحبة والترابط الأخوي للمجتمع)^(٢).

التعريف الخامس: الضريبة (ما تفرضه الدولة عند عجز بيت المال عن تغطية المتطلبات)^(٣).

التعريف السادس: هي (الأموال التي أوجيها الله على المسلمين للقيام بالإنفاق على الحاجات والجهات المفروضة عليهم في حالة عدم وجود مال في بيت مال المسلمين للإنفاق عليها)^(٤).

التعريف السابع: إن كلمة ضريبة اصطلاح غربي، وهي : (ما يفرضه السلطان من أموال على الرعية لإدارة شئونها)^(٥).

(١) د. يوسف إبراهيم، السنفقات العامة في الإسلام - ص ١٠٦ دار الكتاب الجامعي بالقاهرة - ١٩٨٠م.

(٢) د. محمد الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي - ص ٣٢٧ - دار الكتب الإسلامية - بيروت - ١٩٨٠م.

(٣) د. محمود الخالدي، سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي - ص ٢٢ - مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - ١٩٨٥م.

(٤) الشيخ عبد القادر زلوم، الأموال في دولة الخلافة - ص ١٣٥ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٣م.

(٥) الشيخ تقي الدين النباهي، مقدمة الدستور - ص ١٦٤، ط ١ سنة ١٩٦٤، بيروت.

وبعد التدقيق في هذه التعريفات، يتضح لنا أنها تدور كلها حول مسألة واحدة، وهي وجوب فرض الضرائب عند عجز بيت المال عن القيام بواجبه تجاه تغطية الحاجات العامة لمجموع الأمة الإسلامية.

إلا أن التعريف الذي نتبناه ، والذي نراه جامعاً مانعاً من هذه التعريفات جميعها، هو التعريف السادس، وذلك لأنه يتضمن الضوابط والقيود التالية :

أ- إن الضريبة في الإسلام مفروضة على المسلمين من قبل الله عز وجل.
ب- إن الضريبة في الإسلام لا يجوز فرضها إلا في حالة واحدة، وهي خلو بيت مال المسلمين عن المال.

ج- إن الضرائب في الإسلام تفرض لأجل تغطية حاجات عامة ضرورية وشرعية.

د- لا يجوز فرض الضريبة في الإسلام إلا على فئة معينة من الناس، وهم الأغنياء القادرون على دفعها.

ولذلك يصبح عندنا تعريف الضريبة في الفكر المالي الإسلامي هو :

التعريف المختار : الضريبة الإسلامية هي (الأموال التي أوجبها الله على المسلمين، للقيام بالإنفاق على الحاجات والجهات المفروضة عليهم في حالة عدم وجود مال في بيت مال المسلمين للإنفاق عليها)^(١) وهذا التعريف مستنبط أساساً من تعريف الشيخ تقي الدين النبهاني في مقدمة الدستور، ونصه: (ما يفرضه السلطان على الرعية لإدارة شئونها)^(٢). فالشريعة الإسلامية أوجبت على الدولة أن تفرض ضرائب عادلة على

(١) عبد القليم زلوم : الأموال في دولة الخلافة ص ١٣٥، دار العلم للملايين، ط ١٩٨٣م، بيروت، ويشار إليه فيما بعد : زلوم، الأموال.

(٢) النبهاني، مقدمة الدستور، ص ١٦٤.

السناس إذا عجز بيت المال عن القيام بواجبه تجاه تغطية الحاجات العامة وفي هذا يقول الإمام الشاطبي في كتابه (الاعتصام) : (إننا إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود وسد الثغور وحماية الملك المتسع الاقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فلإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك، كيلا يؤدي تخصيص الناس به إلى إحاش القلوب، وذلك يقع قليلاً من كثير بحيث لا يجحف بأحد ويحصل المقصود. وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا، فإن القضية فيه أخرى، ووجه المصلحة هنا ظاهر، فانه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام بطلت شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار^(١).

فإذا لم تف واردات بيت المال المتاحة للقيام بتجهيز الجيوش من أجل الدفاع عن الدولة الإسلامية، وما يجب على هذه الدولة رعايته من شئون المسلمين، عندئذ يجب على خليفة المسلمين أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لذلك.

(١) الإمام الشاطبي، الاعتصام، ص ١٢١، مرجع سابق.

ثانياً : الضريبة في اصطلاح علماء المالية العامة في النظم الوضعية :

عرف علماء المالية الضريبة بتعريفات متعددة، وفرقوا بينها وبين الرسم^(١) والإتاوة^(٢) وفيما يلي نورد أهمها :

التعريف الأول : الضريبة (اقتطاع مالي تقوم به الدولة - عن طريق الجبر - من ثروة الأشخاص الآخرين، ودون مقابل خاص لدافعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام)^(٣).

التعريف الثاني : الضريبة (فريضة مالية يلزم الأفراد بأدائها للسلطات العامة، بصفة نهائية، دون مقابل معين، وفقاً لقواعد مقررّة، كي تتمكن من تحقيق أهدافها العامة)^(٤).

التعريف الثالث : الضريبة (فريضة مالية جبرية يلزم الممول بدفعها دون مقابل خاص، وتهدف إلى تغطية النفقات العامة تحقيقاً لمصالح المجتمع وتكون في شكل مبلغ من النقود)^(٥).

التعريف الرابع : الضريبة (اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكاليفية)^(٦).

(١) الرسم : مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبراً من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص مثل رسوم البريد، ورسوم التعليم. أنظر : د. المحجوب، المالية العامة، ص ٤٧٩.

(٢) الإتاوة : مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبراً من أصحاب العقارات التي ارتفعت قيمتها نتيجة تنفيذ مشروع عام مثل شق طريق، وإقامة حديقة. (أنظر : نفس المرجع السابق، ص ٤٨٠).

(٣) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، ص ١٩٠ - مكتبة النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٥ م.

(٤) د. الشلاح، المالية العامة، ص ٩٠.

(٥) د. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام ١٩٨٨، ص ٨٥، ويشير إليه فيما بعد : د. وجدي، المالية الحكومية.

(٦) د. طاهر موسى و د. زهير الفتال، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ١٢٥، ويشير إليه فيما بعد : د. طاهر موسى وزميله، اقتصاديات المالية العامة.

التعريف الخامس: الضريبة (مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبّيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية، أو في سبيل تدخل الدولة فقط)^(١).

مما سبق من تعريفات للضريبة يمكن القول إن هناك تشابهاً يصل إلى حد التطابق بين هذه التعريفات جميعها، فالضريبة الوضعية هي: فريضة من المال تجبّيها الدولة من المكلفين بصورة جبرية، ونهائية لتقوم عن طريقها بتغطية الحاجات العامة.

ومن هذه التعريفات السابق ذكرها يمكننا معرفة الخصائص التالية :

- أ- إن الضريبة فريضة نقدية.
- ب- إن للضريبة طابعاً جبرياً لا اختيار فيه.
- ج- إن الضريبة تدفع دون مقابل يعود على شخص المكلف (بخاصة).
- د- إن الضريبة تدفع بصورة نهائية (غير مستردة).
- هـ - إن الضريبة تهدف إلى تغطية الحاجات العامة.

(١) د. حسن عواضة، المالية العامة (دراسة مقارنة)، ص ٤٣٢. دار النهضة العربية - بيروت -

١٩٨١م.

المبحث الثاني : آراء العلماء في مشروعية الضرائب

لقد تعرض فقهاء المسلمين لمسألة فرض الضرائب سواء أكان ذلك في صورة بحث وتأصيل شرعي أم في صورة فتوى لمواجهة حالات عملية. وقبل أن نستعرض خلاف العلماء في هذه المسألة، نعرض لآراء ومواقف بعض علماء المسلمين من فرض الضرائب، وهذا ضروري لأنه يشكل في نظرنا القاعدة التي سنبداً منها عرض الخلاف الفقهي ومناقشته. وبناءً على ذلك سنتناول في هذا المطلب:

الفرع الأول: آراء ومواقف بعض المفكرين المسلمين من فرض الضرائب:
مع أننا لا نكاد نجد مصدراً من مصادر الفقه الإسلامي إلا وتتاول مسألة كيف تعالج الدولة الإسلامية مواجهة قصور أموال بيت المال عن تغطية ما فرضه الشرع عليه، إلا أنه بعض أعلام الفقه والفكر الإسلامي كان لهم موقف واضح يثري المسألة بالتفكير المستتير، ومن بين هؤلاء آراء كل من:
أ- رأي الإمام الجويني^(١): تعرض الإمام الجويني لمسألة فرض الضرائب، وفصل القول في ذلك، ومما قاله في هذا الموضوع : (والدليل عليه أننا لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع، لوجب على المكلفين القيام بفرائض الكفايات، من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا وليهم إمام فكنهم ولوه أن

(١) الإمام الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ = ١٠٢٨-١٠٨٥م) هو : عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين، اعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي ليسابور) ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور أربع سنين. فلذهب إلى المدينة فألقى ودرس جامعاً طرق المذاهب. له مصنفات كثيرة منها : غياث الأمم، البرهان، الشامل، وغيرها (الإعلام، ج٤، ص ١٦٠).

يدبرهم تعييناً وتبييناً، فيما كان فرضاً بينهم فوضى^(١)، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا، ويحيل البعض الأمر فيه على البعض، ثم تتسحب المآثم على كافتهم، والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب^(٢).

والواضح من هذا النص أن على المكلفين أن يقوموا بفروض الكفايات إذا لم يكن هناك من يلي أمرهم وإلا فإنهم يصبحوا آثمين. ثم يقول (والذي يجب الستعويل عليه أن كل واقعة وقعت في الإسلام تعين على ملتزمي الإسلام أن يقيموا أمر الله فيها، إما بأنفسهم إذا فقدوا من يليهم، أو بأن يتبعوا أمر واليهم. فالمسلمون هم المخاطبون، والإمام في التزام أحكام الإسلام كواحد من الأنام، ولكنه مستتاب في تنفيذ الأحكام^(٣)). فإذا لم يكن هناك من يلي أمر المسلمين، فإنه يجب على الأغنياء أن يقوموا بفروض الكفاية^(٤). أما إذا وجد ما يلي الأمر فإن الأمر ينتقل إليه على أساس أنه ينوب عن المسلمين في رعاية شؤونهم وتحقيق مصالحهم.

وقد تعرض الإمام الجويني أيضاً بالاضافة إلى تركيزه على التأصيل الشرعي لهذه المسألة، إلى الضوابط والشروط التي تحكم فرض مثل هذه الضرائب، وذلك في قوله (فلست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل

(١) هكذا هي في الأصل : ويقول الخقق لها في إحدى النسخ (فوضى). وفرضي معناها أنه غير معين على واحد منهم، أي أن القسيام بالواجبات يصبح فرض كفاية على المكلفين، وهم المياسير من غير أن يكون الواجب معيناً على واحد منهم بعينه (أنظر: الجويني: غياث، ص ٢٧٥، مرجع سابق).

(٢) الإمام الجويني، غياث الأمم، ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٣) الجويني - غياث الأمم، ص ٢٧٦.

(٤) فرض الكفاية : هو الفرض الذي إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، وهو بخلاف فرض العين. (أنظر: الآمدي، الإحكام، ج ٢ ص ١٤١. مرجع سابق. والقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، عالم الكتب، بدون تاريخ، ج ١ ص ٧٦. وسيشار إليه فيما بعد: البيضاوي، نهاية السؤل).

الإسلام ليبتتي في كل ناحية حرزاً ويقتني ذخيرة وكنزاً ويتأثّل مفخراً وعزاً، ولكن توجه لدرور المؤمن على مر الزمن فإن استغنى عنه بأموال أفاءها الله على بيت مال المسلمين كف طلبته عن الموسرين. فانها ليست واجبات توقيفية ومقدرات شرعية^(١).

ب- رأي الإمام الغزالي^(٢): يقول الإمام الغزالي في هذه المسألة (فأما لو قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور، وحماية الملك بعد اتساع رقعته، وانبساط خطته وخلا بيت المال عن المال فلا إمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال^(٣). وذلك لتغطية شتى النفقات العامة المطلوبة، عندما تعجز واردات بيت المال المتاحة عن القيام بتلك المتطلبات.

ج- رأي الإمام ابن حزم الظاهري : لقد تعرض الإمام ابن حزم في كتابه (المحلى) لمسألة فرض ضرائب جديدة على أموال الأغنياء، وذلك حين دافع عن حقوق الفقراء، وأنه يجب على الأغنياء أن يقوموا برعاية شئون فقرائهم إذا لم تقم الزكاة وبقية الموارد الأخرى بهذا الغرض. وقد بين ذلك بقوله (فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إذا لم تقم الزكوات ولا فيئ سائر المسلمين بهم، فسيقام لهم ما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء

(١) الإمام الجويني، غياث الأمم، ص ٢١٠.

(٢) الإمام الغزالي، (٤٥٠-٥٠٥ هـ = ١٠٥٨-١١١١ م) هو : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، حجة الإسلام، فيلسوف متصوف له نحو مئتي مصنف، مولده ووفاته في الطابران، رحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر. وعاد إلى بلده. من كتبه : إحياء علوم الدين، الاقتصاد في الاعتقاد وغيرها (الأعلام، ج ٧ ص ٢٢).

(٣) الغزالي، شفاء، ص ٢٣٦.

والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم^(١) من المطر والشمس وعيون المارة^(٢).

د- رأي الإمام الشاطبي: يرى الإمام الشاطبي أنه إذا ظهرت الحاجة لحماية البلاد الإسلامية والدفاع عنها، وذلك بتجهيز الجيوش وسد الثغور، ولم يكن هناك مال في بيت المال، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لذلك، وقد أوضح هذا المعنى بقوله (إننا إذا قررنا اماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود وسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلاً، أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك، كيلا يؤدي تخصيص الناس به إلى إحاش القلوب، وذلك يقع قليلاً من كثير. بحيث لا يجحف بأحد ويحصل المقصود.

وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا، فإن القضية فيه أخرى، ووجه المصلحة هنا ظاهر، فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام بطلت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار^(٣)، وذلك نتيجة لعجز موارد بيت المال عن القدرة على تغطية نفقات ما يجب على الدولة رعايته من شؤون المسلمين.

(١) يكنهم : يسترهم. (أنظر : المعجم الوسيط، ج ٢ ص ٨٠٧).

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ٦ ص ٥٦.

(٣) الإمام الشاطبي إبراهيم بن موسى، الاعتصام، ج ٢ ص ١٢١. مطبعة المنار - ١٩١٤م، وسيشار

إليه: الشاطبي - الاعتصام.

هـ- رأي الإمام العز بن عبد السلام^(١): وللإمام العز بن عبد السلام رأيه في هذه المسألة، وذلك عندما تعرضت مصر لخطر التتار في زمنه، حيث جمع السلطان قطز^(٢) العلماء وشاروهم في الأمر، بحيث يأخذ من الناس ما يستعين به على جهاد الأعداء، وكان الرأي في ذلك الموقف للإمام العز بن عبد السلام، حيث قال مخاطباً السلطان قطز (أنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستطيعون به على جهادكم بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وتبيعوا مالكم من الحوائص^(٣) المذهبة والالات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه، ويتساووا هم والعامه، أما أخذ الأموال من العامة مع بقائها في أيدي الجند من الأموال والالات الفاخرة فلا)^(٤).

فالإمام العز بن عبد السلام يرى أنه يجوز للإمام أن يأخذ من أموال الناس كل بقدر طاقته، ليستعين به على قتال العدو بشرط ألا يكون في بيت مال المسلمين شيء من المال، وإلا فلا.

(١) الإمام العز بن عبد السلام (٥٧٧-٦٦٠هـ = ١١٨١-١٢٦٢م) هو: عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق وتولى بالقاهرة، من كتبه: التفسير الكبير، الامام في أدلة الأحكام (الأعلام ج ٤ ص ٢١).

(٢) المظفر قطز (٦٥٨-٦٦٠هـ = ١٢٦٠م) هو: ثالث ملوك الترك المماليك، بمصر والشام، كان مملوكاً للمعز (أبيك) التركماني، حارب التار وهزمهم ورحل يريد مصر، وبينما هو في الطريق تقدم منه (الظاهر) ورءاه عدد كبير من أمراء الجيش فتناولوه بسيوفهم فقتلوه (الأعلام، ج ٥ ص ٢٠١).

(٣) الحوائص: جمع حيصة وهي كساء موشى بالذهب يخلعه السلطان على أمرائه وأعوانه في مناسبات خاصة (أنظر: المعجم الوسيط، ج ١ ص ٢٠٦).

(٤) أبو الحسن يوسف بن تغري بردي الاتاكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والارشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ج ٧ ص ٧٢-٧٣.

وسيشار إليه فيما بعد: ابن تغري بردي، النجوم.

و- رأي الإمام تقي الدين النبهاني^(١): ومع التقدير العلمي لكل ما سبق من آراء علماء السلف إلا أنه بالرجوع لفقه الإمام المجدد (تقي الدين النبهاني) نجد أنه استطاع أن يبرز بوضوح نظرية علمية إسلامية كاملة وشاملة لفقه الضرائب في الفكر الإسلامي فقال : إن الموارد التي حددها الشرع لبيت المال كافية لإدارة شئون الرعية ورعاية مصالحهم، ولا يحتاج الأمر إلى فرض ضرائب مباشرة، أو غير مباشرة، ولكن الشرع مع ذلك احتاط فجعل حاجات الأمة قسمين اثنتين :

منها حاجات فرضها على بيت المال أي على الموارد الدائمة لبيت المال، ومنها حاجات فرضها على المسلمين كافة وجعل للدولة الحق أن تحصل المال منهم لقضاء تلك الحاجات. وعلى ذلك فالضرائب هي مما فرضه الله تعالى على المسلمين لقضاء مصالحهم، وجعل الإمام والياً عليهم، يحصل هذا المال وينفقه هو على الوجه الذي يراه. ويصح أن يسمى هذا الذي يجمع ضريبة، كما يصح أن يسمى مالاً مفروضاً وغير ذلك. وما عدا ما فرضه الله تعالى من الموارد التي نص الشرع عليها كالجزية والخراج، وما عدا ما فرضه الله تعالى على المسلمين للقيام بالإنفاق على الحاجة المفروضة عليهم كافة، كالطرق والمدارس لا تؤخذ ضرائب. فلا تؤخذ رسوم للمحاكم، ولا للدوائر، ولا لأي مصلحة. أما ضريبة الجمارك فليست من قبيل الضرائب المأخوذة. وإنما هي معاملة للدول بمثل ما تعاملنا به، وليست ضريبة لسد كفاية بيت المال، وقد سماها الشرع مكوساً، ومنع

(١) الإمام المجدد محمد تقي الدين بن إبراهيم النبهاني - تولى عام ١٩٧٧م في بيروت يرحمه الله رحمة واسعة.

أخذها من المسلمين والذميين. ولا يجوز أن يؤخذ غير ما فرضه الشرع ضريبة مطلقاً، إذ لا يجوز أن يؤخذ من مال المسلم شيء إلا بحق شرعي، دلت عليه الأدلة الشرعية التفصيلية، ولم يرد أي دليل يدل على جواز أخذ ضريبة من أحد من المسلمين سوى ما تقدم. أما غير المسلمين فلا تؤخذ منهم ضريبة، لأن قضاء الحاجات الذي فرضه الشرع إنما فرضه على المسلمين فقط، فلا تؤخذ الضريبة إلا من المسلمين، ولا تؤخذ من غير المسلمين ضريبة سوى الجزية فقط. والخراج يؤخذ من المسلم وغير المسلم على الأرض الخراجية. أما كيف تؤخذ الضريبة من المسلمين؟ فإنها تؤخذ مما زاد عن نفقتهم، وعما يعتبر عن ظهر غنى شرعاً.

وما يعتبر عن ظهر غنى هو ما يفضل عن إشباعه حاجاته الأساسية، وحاجاته الكمالية بالمعروف، لأن نفقة الفرد على نفسه هي سده لكفاية جميع حاجاته، التي تتطلب إشباعاً بالمعروف، حسب حياته التي يعيش عليها بين الناس. وهذا لا يقدر بمقدار معين عام لجميع الناس. وإنما يقدر لكل شخص بحسب مستوى معيشته. فإذا كان ممن يحتاج مثله إلى سيارة وخدام يقدر بما زاد عنهما، وإن كان يحتاج إلى زوجة يقدر بما يزيد عن زواجه، وهكذا. فإن كان ما يملكه يزيد عن هذه الحاجات تحصل منه ضريبة، وإن كان لا يزيد عن ذلك لا تحصل، لأنه لا يكون مستغنياً فلا تجب عليه الضريبة.

ولا يراعى في فرض الضرائب منع تزايد الثروة وعدم الغنى، لأن الإسلام لا يمنع الغنى، ولا يراعى أي اعتبار اقتصادي لجميع الضرائب، وإنما تؤخذ ضريبة المال على أساس كفاية المال الموجود في بيت المال لسد جميع الحاجات المطلوبة منه، فتؤخذ بمقدار حاجات الدولة للنفقات. ولا يراعى فيها إلا حاجات الرعية ومقدرة المسلمين على دفعها، ولا تقدر بنسبة

تصاعدية أو تنازلية مطلقاً، وإنما تقدر بنسبة واحدة على المسلمين بغض النظر عن مبلغ المال الذي تؤخذ منه. ويراعى في تقدير النسبة العدل بين المسلمين، إذ لا تؤخذ إلا عن ظهر غنى، وتؤخذ على جميع المال الزائد عن الحاجة، لا على الدخل فقط، ولا فرق بين رأس المال أو الربح أو الدخل، بل تؤخذ عن المال كله، ولا تعتبر آلات الإنتاج اللازمة للعمل في الصناعة والزراعة، ولا الأرض ولا العقار من رأس المال^(١).

وعلى ضوء الأقوال التي استعرضناها في هذا المبحث، نستطيع أن نقرر وبكل ثقة، أن هذه الضرائب تعد مورداً هاماً من موارد بيت المال، إذا عجزت الدولة الإسلامية عن تغطية بعض الحاجات التي تواجهها، وخلا بيت المال عن المال، عندئذ يصبح فرض الضرائب واجباً كبقية الموارد الأخرى مثل الزكاة والخراج والجزية.

(١) النبهاني - الشيخ تقي الدين - النظام الاقتصادي في الإسلام ص ٢٤٠-٢٤١ - بيروت ط١، ١٩٦٤م.

الفرع الثاني : خلاف الفقهاء حول مشروعية الضرائب

اختلف الفقهاء في مسألة : هل في المال حق واجب سوى الزكاة ؟ فذهب فريق منهم إلى أنه لا يوجد حق في المال سوى الزكاة، وذهب فريق آخر إلى أن في المال حقاً واجباً سوى الزكاة. وقد استدل كل فريق منهم بأدلة شرعية تؤيد مذهبه. وفيما يلي عرض لأدلة الفريقين مع المناقشة والترجيح وذلك فيما يلي :

القول الأول : ليس في المال حق سوى الزكاة :

والى هذا القول ذهب بعض الفقهاء ونسبه في البحر الرائق إلى الأكثر^(١)، ومنهم الضحاك بن مزاحم^(٢) والماوردي^(٣). واستدل لهذا القول بعدة أحاديث^(٤):

أولاً : ما أخرجه ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ قال : (ليس في المال حق سوى الزكاة)^(٥) فالمشهور عند الفقهاء أنه لا يوجد في المال حقوق أخرى سوى الزكاة، فما دامت الزكاة هي الحق الوحيد في

(١) القرضاوي - الشيخ الدكتور يوسف - فقه الزكاة - ج ٢، ص ٩٦٤ هامش ١ - مؤسسة الرسالة بيروت ط ٥ سنة ١٩٨١ م.

(٢) فقد ذكر أبو عبيد في كتابه (الأموال) وابن حزم في كتابه (المغلي)، أن هذا الرأي نقل عن الضحاك بن مزاحم بصفة خاصة.

انظر : أبو عبيد، الأموال، ص ٤٤٦. وابن حزم، المغلي، ج ٦ ص ١٥٨.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١١٣. مرجع سابق. وقد بين الماوردي رأيه هذا وذلك بعد أن عرف الزكاة والصدقة وبين أنهما شئ واحد وإن اختلفا في الاسم. فبين ذلك بقوله (لا يجب على المسلم في ماله حق سواها) واستدل على رأيه بحديث (ليس في المال حق سوى الزكاة).

(٤) استعرض هذه الأدلة : د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢ ص ٩٦٤-٩٦٧. واستعرض بعضاً منها : د. العبادي، الملكية، ج ٣ ص ٧٦.

(٥) سنن ابن ماجه، ج ١ ص ٥٧٠، سنن البيهقي، ج ٤ ص ٨٤.

المال، فلا يجوز أن تفرض فيه حقوق أخرى باسم الضرائب أو غيرها^(١).
ثانياً : ما رواه الترمذي أن النبي ﷺ قال : (إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك)^(٢). فمن أدى ما عليه من زكاة في ماله فلا يطالب بإخراج شئ آخر فوق ذلك.

ثالثاً : وردت أحاديث كثيرة تنظم المكس والعشور وتتوعد صاحبها بالنار وحرمانه من دخول الجنة. فعن النبي ﷺ قال : (لا يدخل الجنة صاحب مكس)^(٣). وعن النبي ﷺ قال : (إن الله يدنو من خلقه فيغفر لمن يستغفر إلا لبغي بفرجها أو عشار)^(٤).

القول الثاني : في المال حق سوى الزكاة:

ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى القول مباشرة إن في المال حقاً سوى الزكاة. وقد نقل ذلك عن : عمر، وأبي ذر، وعائشة، وابن عمر، وأبي

(١) د. القرطبي، فقه الزكاة، ج ٢ ص ١٠٨٩.

(٢) سنن الترمذي، ج ١ ص ٢٤٦، ٢٤٥. وسنن ابن ماجه، ج ١ ص ٥٧٠. وسنن البيهقي، ج ٤ ص ٤٤٤ وعن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : (إذا أديت زكاة مالك فقد إذهبت عنك شره) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم (أنظر : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري) المستدرک على الصحيحين، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون تاريخ، ج ١ ص ٣٩٠، ويشار إليه فيما بعد : الحاكم، المستدرک.

(٣) رواه أبو داود في صحيحه والحاكم، كلهم عن رواية محمد بن اسحق. وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم. قال المنذري : كذا قال. (المنذري، الترغيب والترهيب، ج ١ ص ٥٩٧، ٥٩٦). وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أن صاحب المكس في النار) رواه الإمام أحمد من رواية ابن لهيعة والطبراني (نفس المراجع السابق، ج ١ ص ٥٩٨).

(٤) الهيثمي، مجمع، ج ٣ ص ٨٨. ورواه أيضاً عن الإمام أحمد، وقال : ورجال أحمد رجال الصحيح. ومما جاء في رفع المشور عن المسلمين قول النبي ﷺ (يا معشر العرب، احمدوا الله الذي رفع عنكم العشور). نفس المراجع السابق، ج ٣ ص ٨٧. قال : رواه أحمد وأبو يعلى والزار وفيه رجل لم يسم بنية رجاله موثقون.

هريرة، وفاطمة بنت قيس وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك من التابعين، كالشعبي، ومجاهد، وطاووس وغيرهم^(١) واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذي عن فاطمة بنت قيس، قالت : سألت أو سئل النبي ﷺ عن الزكاة، فقال: (إن في المال لحقاً سوى الزكاة) ثم تلا هذه الآية ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ الآية^(٢).

قال الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف. وروى بيان^(٣) واسماعيل بن سالم^(٤) عن الشعبي هذا الحديث وقوله:

(١) أنظر :

(-) ابن حزم - الإمام أبو محمد علي، المحلى، ج ٦ ص ٢٢٥-٢٢٩. دار الأفاق الجديدة - بيروت.

(-) الغزالي، شفاء العليل ص ٢٨٢. مرجع سابق.

(-) محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، رحمة الأمة في اختلاف لأئمة، المطبعة الأزهرية - مصر، ط ٤ سنة ١٩٣٢، ج ١ ص ١٠٧. وسيشار إليه فيما بعد : الدمشقي، رحمة الأمة.

(-) القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الأول، ص ٢٤١، ٢٤٢. دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧ م.

(-) أبو عبيد، الأموال، ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) سورة البقرة الآية (١٧٧) وقد ذكر الطبري في تفسيره هذه الآية، قال : ذكر السدي أن هذا الشيء واجب في المال حق على صاحب المال أن يفعله سوى الذي عليه من الزكاة (أنظر : الطبري، جامع البيان، ج ٢ ص ٩٦).

(٣) بيان بن بشر الأحسي : روى عن أنس وقيس بن أبي حازم والشعبي وغيرهم. قال ابن المديني : له نحو سبعين حديثاً.

وقال عنه أحمد : ثقة من الثقات، وقال ابن معين : ثقة. وقال العجلي : كوفي ثقة وليس بكثير الحديث روى أقل من مائة حديث.

وقال عنه يعقوب بن شيبة : كان ثقة ثباتاً. (أنظر: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ط ١ سنة ١٩٨٤، ج ١ ص ٤٤٤، وسيشار إليه فيما بعد : ابن حجر، تهذيب التهذيب).

(٤) اسماعيل بن سالم الأسدي : روى عن الشعبي وسعيد بن المسيب وغيرهم. وقال ابن سعد : كان ثقة ثباتاً. وقال ابن عدي : له أحاديث يحدث عنه قوم ثقات وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١ ص ٢٦٤).

وهذا أصح^(١). فإذا كان في الحديث ضعف - كما قال الترمذي، فإن آية البر المذكورة تقوي عضده، وتشد أزره، وهي وحدها حجة بالغة، فقد جعلت من أركان البر وعناصره إيتاء المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. ثم عطف على ذلك إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. والعطف يقتضي المغايرة، فدل على أن ذلك غير إيتاء الزكاة^(٢) وقوله تعالى ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ليس الزكاة المقروضة، فإن ذلك يكون تكراراً^(٣).

(١) سنن الترمذي، ج ٢ ص ٨٥ وقد ضعفه أيضاً :

(-) النووي في مجموعه، ج ٥ ص ٢٣٢.

(-) البيهقي في سننه، ج ٤ ص ٨٤.

(-) الصعدي في جواهر الأخبار، ج ٢ ص ١٣٨.

(٢) أنظر : د. القرضاوي، فقه، ج ٢ ص ٩٦٩.

(٣) أنظر : القرطبي، الجامع، المجلد الأول، ص ٢٤١، ٢٤٢.

المنافشة والترجيح

أولاً : مناقشة أدلة المانعين لفرض الضرائب :

استعرضنا فيما سبق أدلة المانعين لفرض الضرائب، القائلين بعدم وجود حقوق في المال سوى الزكاة، وأدلة المجيزين لفرض الضرائب القائلين بوجود حقوق في المال سوى الزكاة. وفيما يلي نورد مناقشتنا لأدلة الفريقين للخروج بالرأي الصواب :

أ- الرد على الدليل الأول : (ضعف الأدلة) :

الحديث الذي رواه الترمذي عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً (ليس في المال حق سوى الزكاة)^(١) فقد ضعفه الترمذي، لأنه من طريق أبي حمزة ميمون الأعمور القصاب، فهو ضعيف عند أهل الحديث، فلا يؤخذ بما رواه. ويقول البيهقي (هذا حديث يعرف بأبي حمزة ميمون الأعمور، وقد جرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(٢) ومن بعدهما من حفاظ الحديث^(٣)) وبهذا

(١) قال النووي في المجموع (ج ٥ ص ٢٣٢) عن هذا الحديث أنه ضعيف جداً لا يعرف وقال البيهقي عن هذا الحديث: يرويه أصحابنا في التعاليق ولست أحفظ فيه اسناداً (سنن البيهقي، ج ٤ ص ٨٤) وقال الصعدي في جواهر الأخبار : هذا من الأحاديث المضطربة عند أهل الحديث، فرواه ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ قال : ليس في المال حق سوى الزكاة، ورواه الترمذي عنها أيضاً أن في المال حق سوى الزكاة واستادها واحد عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عنها، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لاشعاره بعدم ضبط رواته (أنظر : محمد بن يحيى هيران الصعدي، جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار، مطبوع بذيلى البحر الزخار، مكتبة الخانجي، ط ١ سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م، ج ٢ ص ١٣٨، وسيشار إليه فيما بعد: الصعدي، جواهر الأخبار).

(٢) يحيى بن معين (٥٨-٢٣٣ هـ = ٧٧٥-٨٤٨ م) هو يحيى بن معين بن عون البغدادي، من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله.

نعتة الذهبي بسيد الحفاظ. وقال العسقلاني : امام الجرح والتعديل. وقال أحمد بن حنبل : أعلمنا بالرجال. ومن كلامه : كتب بيدي ألف ألف حديث. من كتبه : التاريخ والعلل، معرفة الرجال، الكنى، وغيرها (الاعلام، ج ٨ ص ١٧٢-١٧٣).

(٣) سنن البيهقي، ج ٤ ص ٨٤.

يتبين أن الحديث ضعيف^(١) فلا يحتج به ولا يعتبر دليلاً^(٢).

ب- الرد على الدليل الثاني: (الخطأ في طريقة الاستدلال)

إن الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك) حديث صحيح فلا يطعن في ثبوته^(٣). ولكن هذا لا ينفي وجود حقوق مالية أخرى تتعلق بالمال، فهناك واجبات مالية أخرى غير الزكاة قررها التشريع المالي الإسلامي، منها ما هو على سبيل الوجوب كالنذور والكفارات وصدقة الفطر، ومنها ما هو على سبيل الندب أو التطوع كالوقف^(٤) والوصية^(٥) والضيافة والهدية وغيرها. فالذي يقره

(١) الحديث الضعيف: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول. وقال أكثر العلماء: هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن. وقد اختلف العلماء في الأخذ بالضعيف على ثلاثة أقوال؟.

الأول: لا يعمل به مطلقاً لا في الأحكام ولا في الفضائل. وهو مذهب يحيى بن معين والبخاري ومسلم وابن حزم رحمهم الله تعالى جميعاً.
الثاني: أنه يعمل به مطلقاً، ويعزى هذا المذهب إلى أبي داود وأحمد لأهمما يعتبران ذلك أقوى من رأي الرجال.

الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواظع ونحو ذلك إذا توفرت له بعض الشروط مثل: أن يكون الضعيف غير شديد، وأن يندرج تحت أصل معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل به بثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

ولا شك أن المذهب الأول من أسلم المذاهب لأن هناك لما صح عن النبي ﷺ في الفضائل والمواظع، ثروة يعجز البيان عن وصفها (أنظر: الحافظ ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٤ وما بعدها. وسيسار إليه فيما بعد: ابن كثير، الباعث. ومحمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٩٧٩ ص ١٠٨ وما بعدها. وسيسار إليه فيما بعد: القاسمي، قواعد.

(٢) راجع التفصيل في بحثنا (حجية الحديث الضعيف) بحث مشترك منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر بالقاهرة العدد ١٦ سنة ١٩٩٨ م.

(٣) سبق ترجمته

(٤) الوقف: كان معروفاً في صدر الإسلام باسم الخيس والصدقة وبه جاء الحديث (إن شئت حبست أصلها وتصدق بثمرتها)

(أنظر: د. محمد شلي، أحكام الوصايا والأوقاف / الدار الجامعية - بيروت، ط ٤ سنة ١٩٨٢، ص ٣٠٢) وسيسار إليه فيما بعد: د. شلي، أحكام.

منطوق الحديث أن الواجب الوحيد في المال هو الزكاة، ولكن عند البحث في مفهوم الحديث تبين لنا أن هناك واجبات أخرى في المال كالتي ذكرناها^(٢).

ج- الرد على الدليل الثالث : (الاستدلال في غير محله)

إن كلمة (المكس) التي وردت في الحديث لا تعني معنى واحداً محدداً لغة أو شرعاً^(٣). فقد جاء في تاج العروس : إن مَكَسَ في الأصل تطلق على من جبى مالا. والمكس النقص. وقيل المكس : انتقاص الثمن في البياعة. والمكس : الظلم، وهو ما يأخذه العشار، وهو ماكس ومكاس. والمكس : دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق الجاهلية. أو هو درهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه من الصدقة^(٤) وصاحب المكس الذي ورد في الحديث هو الذي يظلم الناس ويأخذ منهم ما ليس بحق. وينطبق على الماكس ما كان يأخذه المصدق من الدراهم بعد فراغه من الصدقة، فهذه الدراهم التي أخذها تعتبر ظلماً وتعدياً، لأنه أخذ بغير وجه حق. يقول أبو عبيد (وجوه هذه الأحاديث التي ذكرنا فيها العشر، وكراهة المكس، والتغليظ فيه : أنه كان له أصل في الجاهلية، يفعلها ملوك العرب والعجم جميعاً، فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم، إذا مروا بها عليهم)^(٥). أما الضرائب في الإسلام والتي تفرض طبقاً لشروط وضوابط محددة، من أجل انفاقها في

(١) الوصية : هو تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت (نفس المرجع السابق، ص ٢٠).

(٢) واستند أصحاب هذا المذهب إلى حديث آخر، وهو ما أخرجه الحاكم عن جابر مرفوعاً (إذا أديت زكاة مالك فقد إذهبت عنك شره) قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي (أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون تاريخ، ج ١، ص ٣٩٠. وسيشار إليه فيما بعد : الحاكم، المستدرک).

(٣) أنظر : د. القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ١٠٩٤.

(٤) أنظر : الزبيدي، تاج العروس، ج ١٦، ص ٥١٤، مادة مكس.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص ٦٣٤.

مصالح عامة ومشروعة لسداد حاجات الأمة الإسلامية، فإنها تختلف اختلافاً كلياً عن تلك الضرائب الجائرة (المكوس) التي كانت تفرض وتتفق بطرق غير مشروعة. (فالمكاس من أكبر أعوان الظلمة، بل هو من الظلمة أنفسهم، فإنه يأخذ ما لا يستحق، ويعطيه لمن لا يستحق)^(١). أما الضرائب الإسلامية فإنها تؤخذ وتتفق بحق.

وأما قولهم، أن الأحاديث الشريفة تنهى عن أخذ العشور من المسلمين، فالرد عليهم هو قول أبي عبيد: (وجوه هذه الأحاديث التي ذكرنا فيها العاشر، وكراهة المكس، والتغليظ فيه أنه كان له أصل في الجاهلية، يفعله ملوك العرب والعجم جميعاً، فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم. فإذا كان العاشر يأخذ الزكاة من المسلمين إذا أتوه بها طائعين غير مكرهين فليس بداخل في هذه الأحاديث^(٢)). ويقول الترمذي: وقول النبي ﷺ: (ليس على المسلمين جزية ولا عشور). إنما يعني به جزية الرقبة ... وفي الحديث ما يفسر هذا، حيث قال: (إنما العشور على اليهود والنصارى وليست على المسلمين عشور)^(٣). ويقول: (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم، أن النصراني إذا أسلم وضعت عنه جزية رقبته)^(٤).

ثانياً : مناقشة أدلة المجيزين لفرض الضرائب :

إن حق جماعة المسلمين فيما ينوبهم من النوازل العامة والحوادث

(١) الإمام شمس الدين الذهبي، كتاب الكبائر، منشورات دار النصر - دمشق - بيروت، ص ١١٥، الكبرة السابعة والعشرون، ويشار إليه فيما بعد : الذهبي، الكبائر.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص ٦٣٥، ٦٣٤.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الزكاة، ج ٢، ص ٧٢.

(٤) نفس المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٣.

الطارئة التي يمكن أن تنزل بهم، كدفع خطر الأعداء واستتقاذ أسرى المسلمين من أيدي الكفار، ومقاومة الأمراض والأوبئة والمجاعات وغير ذلك كل ذلك لا خلاف فيه لأن حق الجماعة مقدم على حق الفرد، وأن وجوب المساهمة في دفع هذه الحوادث موضع اتفاق بين علماء الأمة^(١).

يقول الرملي: (ومن فروض الكفاية، دفع ضرر المسلمين، ككسوة عار، وإطعام جائع، إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال، على القادرين، وهو: من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمن يعولونهم)^(٢) وجاء في أحكام القرآن (وإذا وقع أداء الزكاة، ونزلت بعد ذلك حاجة، فإنه يجب صرف المال إليها باتفاق العلماء ...) وقد قال الإمام مالك: يجب على كافة المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم وكذلك إذا منع الوالي الزكاة (أي منع توزيعها على المستحقين بعد أخذها) فهل يجب على الأغنياء إغناء الفقراء؟ مسألة فيها نظر، أصحها عندي وجوب ذلك عليهم^(٣). وأكد هذا المعنى القرطبي في تفسيره فقال: (واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، يجب صرف المال إليها)^(٤). وقال الشاطبي: (إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فلإمام - إذا كان عدلاً - أن يوظف على الأغنياء، بما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال)^(٥).

(١) أنظر: د. القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢، ص ٩٨٦.

(٢) الرملي محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٧ ص ١٩٤. مصطفى الباوي الحلبي - القاهرة - ١٩٦٧ م.

(٣) أبو بكر محمد ابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، القسم الأول، ص ٥٩-٦٠. وسيشار إليه فيما بعد: ابن العربي، أحكام القرآن.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢ ص ٢٢٣.

(٥) الشاطبي، الاعتصام، ج ١ ص ١٠٣.

فهذه النصوص الواضحة من الفقهاء الذين صرحوا بأن في المال حقاً سوى الزكاة، تبين لنا أن النافين إنما قصدوا نفي المكوس الجائرة التي يفرضها بعض الحكام توسعة على أنفسهم وأتباعهم، وتضييقاً على شعوبهم، وإن لم تدفع إلى ذلك حاجة، ولم تقتضيه مصلحة عامة. وكأنما خشي هؤلاء العلماء أن يتخذ الحكام الظلمة قولهم ذريعة إلى فرض المكوس والضرائب المرهقة بغير حق، فسدّوا عليهم الباب^(١).

الرأي الراجح المتبني :

والذي نراه راجحاً مما تقدم هو مذهب القائلين بأن في المال حقاً سوى الزكاة^(٢). أو بمعنى آخر الرأي الذي يجيز فرض الضرائب العادلة التي تحتاجها الدولة. حيث يجوز لولي الأمر أن يوظف على الأغنياء في أموالهم نسبة أو مقداراً معيناً يتناسب مع حالهم لسداد الحاجات الطارئة.

وهذا الرأي الذي أخذنا به مستمد من نصوص الشريعة الكلية ومقاصدها الشرعية من أجل رعاية مصالح المسلمين العامة، ولمواجهة الحالات الطارئة التي قد تعترضها. حينئذ يصبح ما يفرضه الإمام على المسلمين عند الحاجة حقاً كحق الزكاة، وفقاً لما قرره الفقهاء وفي مقدمتهم (الإمام مالك) والذي يرى على سبيل المثال - أن على المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم، وقد أجمع الفقهاء على ذلك^(٣).

(١) أنظر : د. القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢ ص ٩٨٧.

(٢) وأصحاب هذا الرأي هم: عمر، وابن عمر، وأبي ذر، وعائشة، وأبي هريرة، وفاطمة بنت قيس وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكذلك الشعبي ومجاهد وطاوس وغيرهم من التابعين رحمهم الله جميعاً. (راجع المصادر في هامش رقم ١ ص ٢٤).

(٣) أنظر المصادر التالية :

(-) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ١ ص ٢٤٢، ٢٤١.

ومما تقدم من النصوص يتبين لنا أن ما يذهب إليه بعض الناس، من أنه لا حق في المال سوى الزكاة، يجعل هذا الادعاء ينهار أمام نصوص الشريعة الكلية ومقاصدها^(١) التي دعا الإسلام إلى حفظها إلى درجة رأينا معها (العلامة المجدد الشيخ تقي الدين النبهاني) عليه رحمة الله تعالى، يولي الضرائب أهمية عظمى حتى أنه نص عليها بفكر بلغ منتهاه من الاستتارة، وذلك في (مشروع دستور دولة الخلافة الإسلامية) والذي أسماه: (مقدمة الدستور أو الأسباب الموجبة له)^(٢) وذلك في المواد التالية^(٣):

المادة (١٣٤) - تستوفي من المسلمين الضريبة التي أجاز الشرع استيفاءها لسد نفقات بيت المال، على شرط أن يكون استيفؤها مما يزيد على

(-) الطيري : جامع البيان ج ٣، ص ٣٤٨.

(-) الرازي : التفسير الكبير، ج ٥، ص ٤١.

(١) قسم الإمام الشاطبي في كتابه (الموافقات) مقاصد الشريعة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ضرورة. القسم الثاني : حاجة. القسم الثالث : تحسية.

أما الضرورية فمعناها ألّا لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا. بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتمارج.

أما الحاجيات فمعناها ألّا مفقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة. وأما التحسينيات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق (أنظر : الإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة - بيروت ج ٢، ص ٩٠، ٩١. وسيشار إليه فيما بعد : الشاطبي، الموافقات).

(٢) طبعة ١٩٦٤ - بيروت ١ ط ومكون من ١٨٢ مادة دستورية مع أدلة مشروعية كل مادة ومقسم على أبواب هي :

١- أحكام عامة (١-١٤)

٢- نظام الحكم (١٥-٢١)

٣- مجلس الشورى (٢٢-٢٨)

٤- الخلافة (٢٩-٤٥)

٥- المعارف (٤٦-٥٢)

٦- الجهاز الإداري (٥٣-٦٠)

٧- الولاة (٦١-٦٩)

٨- القضاء (٧٠-٨٩)

٩- الجيش (٩٠-٩٩)

١٠- النظام الاجتماعي (١٠٠-١١٠)

١١- النظام الاقتصادي (١١١-١٥٧)

١٢- سياسة التعليم (١٥٨-١٦٩)

١٣- السياسة الخارجية (١٧٠-١٨٢)

(٣) مقدمة الدستور ص ٣٦٤ وما بعدها (مرجع سابق) المواد من ١٣٤-١٤٠.

الحاجات التي يجب توفيرها لصاحب المال بالمعروف، وأن يراعى فيها كفايتها لسد حاجات الدولة، ولا تؤخذ من غير المسلمين ضريبة مطلقاً، ولا يحصل منهم مال إلا الجزية.

المادة (١٣٥) - كل ما أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال مال للقيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أي ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أي مصلحة.

المادة (١٣٦) - لموازنة الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الموازنة والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك موكل لرأي رئيس الدولة واجتهاده.

المادة (١٣٧) - واردات بيت المال الدائمة هي الفيئ كله، والجزية والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائماً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن.

المادة (١٣٨) - إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمة لنفقات الدولة فإن لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسيّر في تحصيل الضرائب على الوجه التالي :

أ- لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وابن السبيل وللقيام بفرض الجهاد.

ب- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البذل كنفقات الموظفين وأرزاق الجند وتعويضات الحكام.

ج- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والارفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات.

د- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه الضرورة، كحادث طرأ على الرعية من مجاعة أو طوفان أو زلزال.

المادة (١٣٩) - يعتبر من الواردات التي توضع في بيت المال، الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد، والأموال الناتجة من الملكية العامة أو من ملكية الدولة، والأموال الموروثة عن لاوارث له.

المادة (١٤٠) - نفقات بيت المال مقسمة على ست جهات هي :

أ- الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة، يصرف لهم من باب الزكاة. فإذا لم يوجد مال في باب الزكاة لا يصرف لهم شيء.

ب- الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمين إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائمة، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين شيء. وأما الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد، فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد.

ج- الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف مال بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات، ويقترض لأجلها في حالة خوف الفساد.

د- المصالح والمرافق الأساسية كالطرقات والمساجد والمستشفيات والمدارس يصرف عليها من بيت المال فإذا لم يف ما في بيت المال تحصل

ضرائب في الحال لسد هذه النفقات.

هـ- المصالح والمرافق الكمالية يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل.

و- الحوادث الطارئة كالزلازل والطوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقترض لأجلها المال في الحال، ثم يسدد من الضرائب التي تجمع^(١).

(١) البهائي - الشيخ تقي الدين بن إبراهيم - مقدمة الدستور - أو الأسباب الموجبة له ص ٣٦٤ وما بعدها المواد من ١٣٤ - ١٤٠ (مرجع سابق).

المبحث الثالث

مشروعية تقنين الفقه الإسلامي

تمهيد لا بد منه:

لقد فرض الإسلام نصب أمير لجماعة المسلمين، وجعله من أركان استمرار الحياة الإسلامية، بل هو أهم ركن في الحياة العامة للمسلمين إلى قيام الساعة، وليكتمل النظام السياسي للدولة الإسلامية، وتطبق الأحكام الشرعية، وتحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، كان لا بد من وضع مجموعة أحكام تضبط سير الدولة، وجهاز الحكم، ففرض الشرع على الأمة طاعة أولي الأمر، لأن (طاعة السلطان تؤلف شمل الدين، وتنظم أمور المسلمين، وإن عصيان السلطان يهدم أركان الملة، وإن أرفع منازل السعادة، طاعة السلطان، وإن طاعته عصمة من كل فتنة، وبطاعة السلطان تقام الحدود، وتؤدى الفروض، وتحقق الدماء، وتؤمن السبل)^(١) لأن الحياة الإسلامية متوقفة على رئيس الدولة (فالخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى، التي هي الخلافة، وهذه كلها متفرعة عنها وداخلية فيها لعموم نظر الخلافة، وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدينية وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم)^(٢) لأن رئيس الدولة الإسلامية يملك (استحقاق تصرف عام على المسلمين)^(٣) وهو في ذلك كله مقيد بأحكام الشرع فلا (ينشئ حكماً بالهوى

(١) الابشيهي المستطرف ج ١ ص ٨٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ج ٢ ص ٥٦٥، ٥٦٤، والقول له.

(٣) ابن الهمام - المسامرة في شرح المسامرة ص ١٤١، والقول للكمال بن الهمام في تعريف الأمة.

واتباع الشبهوات^(١) فالسيادة للشرع وحده، فهو يسوس المسلمين بالإسلام، ويسن القوانين من الشرع صاحب السيادة، لذلك تجب طاعته، فهو، (جنة يقاتل من ورائه ويتقى به)^(٢) لذلك حرم الشرع وجود أميرين للأمة، وفرض وحدة الخلافة، وإلا فانه (يلزم من ذلك أمتثال أحكام متضادة)^(٣) ويختلف أمر المسلمين وأحكامهم، وتتفرق جماعتهم ويتنازعوا فيما بينهم، وهنالك تترك السنة، وتظهر البدعة، وتعظم الفتنة، وليس لأحد على ذلك صلاح^(٤) لأن اجتماع كلمة المسلمين على رئيس واحد، توجد القاعدة التي تبنى عليها وحدة القانون، الذي بدونه تخرج الأمة عن كونها جماعة واحدة، فيتفرق شملها، وتتعدد دولها، وتختلف دساتيرها وأحكامها.

وتخرج الحياة السياسية عن الإسلام، يقول عمر بن الخطاب ؓ (إنما مثل العرب مثل جمل أنف، اتبع قائده، فلينظر قائده حيث يقوده، فأما أنا فو رب الكعبة لأحملنهم على الطريق)^(٥) لأنه راع، وهو أمير، (والأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته)^(٦) ومن مقتضيات الرعاية، صون القوانين، ورعاية الشئون، وتطبيق الحدود، وسياسة المال، وحماية البلاد والعباد، فله أن يلزم الأمة بما يراه من القوانين الموافقة للشرع، وأن يحملهم على طاعة أوامره بما لا يخالف الإسلام، وأن يطبق عليهم دستوراً لا يحدون عنه، وأمره في ذلك كله يرفع الخلاف، ما دام متقيداً بسيادة الشريعة

(١) الأحكام للقراني ص ٣١.

(٢) حديث صحيح رواه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد.

(٣) الفتاوي - شرح العقائد النسفية ص ١٨٥، والقول للفتاوي.

(٤) سنن البيهقي ج ٨ ص ١٤٥. والكلام جزء من خطبة لأبي بكر ؓ.

(٥) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٤٣٣. وج ٤ ص ٢٠١ ط دار المعارف ١٩٦٣.

(٦) حديث صحيح رواه مسلم وأبو داود الترمذي.

الإسلامية، ولا يأتي بحكم من خارجها، ومن ينظر في تاريخ الدولة الإسلامية يجد (أن الخليفة أو السلطان لم يتأخر عن سن القوانين مباشرة ... كلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك، وإن جواز هذا التشريع، ووجوب اتباعه من قبل الرعية يستند إلى الكتاب والسنة والاجماع ... وأن الناحية الرئيسية لاشتراع السلطان كانت عند انتقاء النص الشرعي في المسائل الجديدة التي حدثت في الحياة ... وخاصة في الأمور الإدارية، كترتيب الدواوين، وفرض الضرائب، وجباية الخراج ! وتنظيم السجون، وغيرها من الأمور)^(١) لأنه بدون منح رئيس الدولة هذه السلطات يستحيل أن تحيا الأمة حياة إسلامية، لذلك فقد شدد الشرع في وجوب طاعة الأمير. وجعل طاعته طاعة لله تعالى ولسوله ﷺ.

ومن هنا ندرك أن لرئيس الدولة وحده حق تبني الأحكام الشرعية، وإصدار الدستور، وسن سائر القوانين، لتبقى الأمة الإسلامية جماعة واحدة، ولها أمير واحد، ودولة واحدة في العالم^(٢).

ومما سبق يتبين :

أن وضع قوانين مختلفة تنظم حياتنا المعاصرة وفقاً لروح كافة العصور ومتطلباتها، تعتمد على النصوص الواردة في الكتاب والسنة، وما دل عليه الكتاب والسنة أنه دليل، بما يلائم حاجتنا المعاصرة ومشكلاتنا المستجدة وكل ذلك أصبح من الضرورات وتحقيق المصالح الحيوية للأمة الإسلامية، وبناءً على ذلك نتناول في هذا المبحث الفروع الثلاثة التالية:

(١) الحمصاني - فلسفة التشريع الإسلامي ص ١٧٦، ١٧٥.

(٢) تم اقتباس هذا التمهيد من (قواعد نظام الحكم في الإسلام) للدكتور محمود الخالدي، ط ١ سنة ١٩٨٠م، دار البحوث العلمية، الكويت. ص ٣٢٣-٣٢٤.

الفرع الأول : مفهوم التقنين.

الفرع الثاني : مدى مشروعية تبني الدولة للأحكام.

الفرع الثالث : خصائص التقنين.

الفرع الأول : مفهوم التقنين :

التقنين : هو صياغة أحكام المعاملات وغيرها من عقود ونظريات ممهدة لها جامعة لاطارها في صورة مواد قانونية، يسهل الرجوع إليها. ويتم ذلك عن طريق الهيئة التي تملك سلطة التشريع^(١).

وبناءً على هذا التعريف، فإن التقنين يقوم على الأمور التالية^(٢):

أولاً : تقسيم القانون بمعناه العام إلى فروعه.

ثانياً : جمع القواعد القانونية الخاصة بكل فروعها وتبويبها وترتيبها والتنسيق بينها وإزالة ما يكون بينها من تكرار أو غموض أو إيهام

(١) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦.

وأنظر :

(-) د. محمد زكي عبد البر، تقنين الفقه الإسلامي (المبدأ والمنهاج)، ص ٥. دار احياء التراث الإسلامي - قطر.

(-) د. عبد الدود السريتي، تاريخ الفقه الإسلامي، مع دراسة لبعض نظرياته العامة (الحق والملكية والعقد) مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية، ١٩٨٢م، ج ١ ص ١٨٣، ١٨٢، وسيشار إليه فيما بعد : السريتي، تاريخ الفقه.

(-) د. أحمد فرج حنين، تاريخ التشريع الإسلامي، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص ١٣٣، ١٣٢، وسيشار إليه فيما بعد : فراخ، تاريخ التشريع.

(-) على منصور، المدخل للعلوم القانونية والفقه الإسلامي، مقارنات بين الشريعة والقانون، مطبعة محيمر - القاهرة، ط ١ سنة ١٩٦٧م، ص ٧٣، وسيشار إليه فيما بعد : منصور، المدخل.

(٢) د. عبد البر، تقنين، ص ٦.

وصياغتها في عبارات موجزة.

ثالثاً : إصدارها في شكل قانون من السلطة التشريعية في الدولة لتطبيقها المحاكم ويلتزم بها كافة الأفراد والهيئات والسلطات.

الفرع الثاني: مدى مشروعية تبني الدولة لتقنين الأحكام الشرعية:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة وذهبوا فيها إلى رأيين :

الرأي الأول : المانعون لتقنين الأحكام.

الرأي الثاني : القائلون بمشروعة التقنين. وفيما يلي تفصيل ذلك :

الرأي الأول : المانعون لتقنين الأحكام :

ذهب غالبية الفقهاء إلى القول بأنه لا يجوز لولي الأمر أن يلزم القاضي بالحكم برأي معين، أي بمعنى آخر لا يجوز تقنين أحكام الفقه الإسلامي، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الآراء :

أولاً : من المالكية :

قال ابن فرحون في تبصرة الحكام :

إذا قال الإمام للقاضي (وليتك القضاء فاحكم بمذهب مالك ولا تحكم بمذهب أبي حنيفة، فالولاية صحيحة والشرط باطل، سواء تضمن أمراً أو نهياً، ويجب أن يحكم بما أداه إليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه)^(١) فلا يجوز للإمام أن يشترط على القاضي الحكم برأي معين.

ثانياً : من الشافعية :

قال الماوردي في الأحكام السلطانية :

(١) الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط ١ سنة ١٣٠١ هـ ص ١٧، ويشير إليه فيما بعد : ابن فرحون، تبصرة.

(ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله، أن يقلد القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة، لأن للقاضي أن يجتهد برأيه في قضائه ولا يلزمه أن يقلد في النوازل والأحكام من اعتزى إلى مذهبه، فإذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير في أحكامه إلى أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهاده إليها. فان أداه اجتهاده إلى الأخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به)^(١) لأن للقاضي أن يجتهد وأن يأخذ بما أداه إليه اجتهاده.

ثالثاً : من الحنابلة :

قال ابن قدامة في المغنى :

(ولا يجوز أن يقلد القضاء لأحد على أن يحكم بمذهب بعينه، وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه خلافاً، لأن الله تعالى قال ﴿فاحكم بين الناس بالحق﴾^(٢). والحق لا يتعين في مذهب، وقد يظهر الحق في غير ذلك المذهب^(٣) الذي ألزم به القاضي أو تبناه الإمام.

الرأي الثاني : القائلون : بجواز التقنين :

وهذه رأي آخر إلى القول بجواز أن يلزم ولي الأمر القاضي بحكم يختاره هو داخل نطاق الشريعة، وفيما يلي بعض النصوص الفقهية لهذا الرأي :

أولاً : من نصوص القدامى :

أ- من المالكية :

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٧-٦٨.

(٢) سورة ص شطر من الآية (٢٦).

(٣) ابن قدامة، المغنى، ج ٩ ص ١٠٦.

قال ابن فرحون في تبصرة الحكام : (وقال الشيخ أبو بكر الطرطوشي^(١): أخبرني القاضي أبو الوليد الباجي أن الولاة كانوا بقرطبة إذا ولوا رجلاً القضاء، شرطوا عليه في سجله أن لا يخرج عن قول ابن القاسم^(٢) ما مجده. وهذا الذي ذكره (الباجي) عن ولاة قرطبة، ورد نحوه عن سحنون^(٣) وذلك أنه ولّى رجلاً القضاء وكان الرجل ممن سمع بعض كلام أهل العراق، فشرط عليه سحنون أن لا يقضي الا بقول أهل المدينة ولا يتعدى ذلك^(٤)).

ب- من الشافعية :

قال الماوردي في الأحكام السلطانية :

(وقد منع بعض الفقهاء من اعتزى إلى مذهب أن يحكم بغيره، فمنع الشافعي أن يحكم بقول أبي حنيفة، ومنع الحنفي أن يحكم بمذهب الشافعي إذا أداه اجتهاده إليه، لما يتوجه من التهمة والممايلة في القضايا والأحكام، وإذا

(١) أبو بكر الطرطوشي (٥٤١-٥٢٠ هـ - ١٠٥٩-١١٢٦ م).

هو محمد بن الوليد القرشي الأندلسي، أديب، ومن فقهاء المالكية، الحفاظ من أهل طرطوشة بشرقي الأندلس، تفقه ببلاده، ورحل إلى المشرق سنة ٤٧٦ فحج وزار العراق ومصر وفلسطين ولبنان، وأقام مدة في الشام، وكان زاهداً لم يطلب الدنيا بشئ من كتبه (سراج الملوك، التعليقة، والوالدين وغيرها (الزركلي، الاعلام، ج ٧ ص ١٣٤).

(٢) ابن القاسم (١٣٢-١٩١ هـ = ٧٥٠-٨٠٦ م) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العسقي، ويعرف بابن القاسم. فقيه جمع بين الزهد والعلم، تفقه بالإمام مالك ونظرانه، مولده ووفاته بمصر. له (المدونة) وهي من أجل كتب المالكية رواها عن الإمام مالك. (الزركلي، الاعلام، ج ٣ ص ٣٢٣).

(٣) سحنون (١٦٠-٢٤٠ هـ = ٧٧٧-٨٥٤ م).

هو عبد السلام بن سعيد التميمي، الملقب بسحنون. قاض، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب. كان زاهداً لا يهاب سلطاناً في حق يقوله. أصله شامي من حمص ومولده في القيروان، أخباره كثيرة جداً، وكان رفيع القدر غفياً، أبي النفس (الزركلي، الاعلام، ج ٤ ص ٥).

(٤) ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج ١ ص ٤٥.

حكم بمذهب لا يتعداه كان أنفى للتهمة وأرضى للخصوم^(١).

ثانياً : من نصوص المحدثين:

يكاد يجمع كل الفقهاء المحدثين الآن - إلا ماندر - على مشروعية تقنين أحكام الفقه الإسلامي، وإلزام القضاة والناس بها، وفيما يلي نورد أقوال بعضهم:

(٢)

(٣)

أ- رأي الشيخ على الخفيف :

يقول الشيخ على الخفيف (لولي الأمر أن يختار من المذاهب ما يرى المصلحة في اختياره، وأن يلزم قضااته بالحكم به ولا يجوز لهم مخالفته، وإذا كان حق ولي الأمر أن يختار من المذاهب ما يرى المصلحة فيه، وكان رد ذلك إلى رأيه وتقديره أمراً جائزاً فأولى أن يكون ذلك إلى هيئة تتكون من الفقهاء الموثوق بهم أهل النظر والبصر بالأمور، إذ أن اختيارهم أحكم وأوثق وبخاصة إذا وثق بموافقة ولي الأمر^(٢)).

ب- رأي الشيخ محمد أبو زهرة :

يقول (ونحن نرى أن استخلاص قانون من الشريعة لم يعد أمراً سائعاً

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٧-٦٨.

(٢) عبد الرحمن القاسم، الإسلام وتقنين الأحكام، ص ٢٣-٢٤. نقلاً عن : د. عبد البر، تقنين، ص ٣٢.

فقط، بل أصبح واجباً محتوماً، لأننا نخشى أن يكون تقاصرنا في هذه الناحية مؤدياً إلى أن يدخل بلادنا قانون أجنبي لم ينبع من الإسلام ولم يتفق معه^(١).

ج- رأي الشيخ حسنين محمد مخلوف؛

يقول الشيخ مخلوف : (ولا شك أن في تقييد القضاء الشرعي، بأحكام مستمدة من المذاهب الفقهية المدونة القائمة على الأصول الأربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس، ومفرغة في قالب قانوني منسق محكم ضماناً لتحقيق العدالة، وتيسيراً على القضاة، وطمأنينة للمتقاضين، وبعداً عن مظان الريب ونوازع الشهوات، وذلك كله مصلحة ظاهرة توجب شرعاً أن نسلك في هذا الزمن بالأحكام الفقهية العملية مسلك التقنين المحترم الواجب التطبيق)^(٢).

د- رأي الشيخ تقي الدين البنهاني؛

لقد أورد في مقدمة الدستور عدة مواد تنظم تبني تقنين الفقه الإسلامي، وجاء بإبداع لم يسبقه إليه أحد من قبل، وهذه المواد الدستورية أوردتها مع بيان شاف لأسبابها الموجبة لها شرعاً، وهي على النحو التالي:

المادة (٢) - يتبنى رئيس الدولة أحكاماً شرعية معينة يسنها دستوراً وقوانين، وإذا تبني حكماً شرعياً في ذلك صار هذا الحكم وحده هو الحكم الشرعي الواجب العمل به، وأصبح حينئذ قانوناً نافذاً وجبت طاعته على كل فرد من الرعية ظاهراً وباطناً^(٣).

(١) محمد أبو زهرة، العقوبة في الفقه الإسلامي، ص ٨٤-٨٥. نقلاً عن د. عبد البر، المرجع السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

(٢) عبد الرحمن القاسم، الإسلام وتقنين الأحكام، ص ٢٣-٢٤. نقلاً عن د. عبد البر، تقنين، ص ٣٣.

(٣) مقدمة الدستور، ص ١١

والدليل عليها هو إجماع الصحابة^(١). فقد انعقد إجماع الصحابة على أن لل خليفة أن يتبنى أحكاماً شرعية معينة، وانعقد كذلك على أن العمل بما يتبناه الخليفة من أحكام واجب. ولا يجوز للمسلم أن يعمل بغير ما تبناه الخليفة من أحكام، حتى ولو كانت هذه الأحكام شرعية استنبطها أحد المجتهدين، لأن حكم الله أصبح في حق جميع المسلمين هو ما تبناه الخليفة. وقد سار الخلفاء الراشدون على ذلك فتنبوا أحكاماً معينة وأمروا بالعمل بها، فكان المسلمون ومنهم جميع الصحابة يعملون بها ويتركون اجتهادهم. وقد تبنى أبو بكر إيقاع الطلاق ثلاث واحدة^(٢). وتوزيع المال على المسلمين بالتساوي من غير نظر إلى القدم في الإسلام أو غير ذلك، فاتبعه المسلمون في هذا وسار عليه القضاة والولاة^(٣). ولما جاء عمر تبنى رأياً في هاتين الحادثتين خلاف رأي أبي بكر، فالزم وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، ووزع المال حسب القدم في الإسلام والحاجة، بالتفاضل لا بالتساوي، واتبعه في ذلك المسلمون وحكم به القضاة والولاة^(٤) ثم تبنى عمر جعل الأرض التي تغنم في الحرب غنيمة لبيست المال لا للمحاربين، وأن تبقى في يد أهلها، ولا تقسم لا على المحاربين ولا على المسلمين، فاتبعه في ذلك الولاة والقضاة وساروا على الحكم الذي تبناه^(٥).

(١) لابل من الكتاب والسنة واجماع الصحابة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١ ص ٧٠، كتاب الطلاق.

(٣) ابن نجيم، الاشباه والنظائر، ص ١٣٤. ابن القيم، اعلام الموقعين، ج ٢ ص ٣٢٦. ابن حزم، الإحكام، ج ٥ ص ٧٤.

(٤) نفس المصادر - في هامش (٤).

(٥) أسبو يوسف - الخراج ص ١٤ - ابن حزم، الأحكام، ص ٧٤ - يحيى ابن آدم، الخراج ص ٢٨ - البلاذري، فوح البلدان ص ٣٧٠

وهكذا سار جميع الخلفاء الراشدين على التبني، وعلى إلزام الناس بترك اجتهادهم وما يعملون به من أحكام والالتزام بما تبناه الخليفة. فكان الاجماع منعقدًا على أمرين : أحدهما التبني، وثانيهما وجوب العمل بما يتبناه الخليفة^(١). ومن هذا الاجماع أخذت القواعد الشرعية المشهورة "للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يحدث من مشكلات" وأمر الإمام يرفع الخلاف" و"أمر الإمام نافذ"^(٢).

والأصل في التبني هو اختلاف الآراء في المسألة الواحدة فكان لا بد للعمل بالحكم الشرعي في هذه المسألة من تبني رأي معين فيها^(٣). ذلك أن الأحكام الشرعية وهي خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد جاءت في القرآن والحديث، وكان فيها الكثير مما يحتمل عدة معان حسب اللغة العربية وحسب الشرع، لذلك كان طبيعياً وحتمياً أن يختلف الناس فهمها، وأن يصل هذا الاختلاف في الفهم إلى حد التباين والتغاير في المعنى المراد.

ومن هنا كان لا بد أن تكون هناك أفهام متباينة وأفهام مختلفة، لذلك قد يكون هناك أفهام متباينة وأفهام مختلفة، لذلك قد يكون هناك في المسألة الواحدة آراء مختلفة ومتباينة. فالرسول ﷺ حين قال في غزوة الأحزاب " لا تصلوا العصر الا في بني قريظة"^(٤). فهم أشخاص أنه قصد الاستعجال

(١) الجهشيري، الوزراء والكتاب، ص ٢٠. - الخصاص، أحكام القرآن ج ٣ ص ٣٩٨.

(٢) المساردي، الأحكام السلطانية ص ١٩٨. - القرابي، الفروق، ج ٢ ص ١٠٣. - القرابي، الأحكام، ص ٢٨.

(٣) قال البيضاوي : اختلف في تصويب المجتهدين بناء على الخلاف في أن لكل صورة حكماً معيناً وعليه دليل قطعي أو ظني.

والمختار ما صح عن الشافعي رحمه الله : أن في الحادثة حكماً معيناً عليه امارة من وجدها أصاب ومن فقدتها أخطأ. منهاج الوصول ج ٣ ص ٢٠٢.

(٤) حديث صحيح رواه البخاري - فتح الباري، كتاب المغازي، ج ٨ ص ٤١٢ وفي سيرة ابن كثير ج ٣ ص ٢٢٤.

وصلوا العصر في الطريق، وفهم آخرون أنه قصد معنى الجملة فلم يصلوا العصر، وأخروها حتى وصلوا بني قريظة فصلوها هناك، ولما بلغ الرسول ذلك أقر الفريقين كلاً على فهمه^(١)، وهكذا كثير من الآيات والأحاديث، فاختلف الآراء في المسألة الواحدة بالنسبة للشخص الواحد لا يتعدد، ولذلك لا بد من تعيين حكم واحد منها لأخذه. ومن هنا كان تبني المسلم لحكم شرعي معين أمراً لازماً ولا مناص منه ولا يوجه من الوجه عندما يباشر العمل. فمباشرة العمل توجب على المسلم تسييره بالحكم الشرعي، وبمجرد وجوب العمل بالحكم الشرعي فرضاً كان أو مندوباً أو حراماً أو مكروهاً أو مباحاً يحتم وجوب تبني حكم معين. ولهذا كان واجباً على كل مسلم أن يتبنى حكماً شرعياً معيناً حين يأخذ الأحكام للعمل، سواء أكان مجتهداً أم مقلداً، خليفة أو غير خليفة^(٢) وبالنسبة للخليفة فانه لا بد أن يتبنى أحكاماً معينة يباشر رعاية شئون الناس بحسبها، فلا بد أن يتبنى أحكاماً معينة فيما هو عام لجميع المسلمين من شئون الحكم والسلطان كالزكاة والضرائب والخراج، والعلاقات الخارجية وكل ما يتعلق بوحدة الدولة ووحدة الحكم. الا أن تبنيه للأحكام ينظر فيه، فان كان الخليفة لا يستطيع أن يقوم بأمر تستوجب القيام به رعاية شئون الناس حسب أحكام الشريعة الإسلامية إلا إذا تبني حكماً معيناً في ذلك الأمر فان التبني حينئذ يكون واجباً على الخليفة عملاً بالقاعدة الشرعية "ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب"^(٣) وذلك كالمعاهدات مثلاً. واما

(١) مصادر الهامش السابق.

(٢) النهائي، مقدمة الدستور ص ١٣.

(٣) أنظر النص على القاعدة الشرعية في : المستصفي من علم الأصول ج ١ ص ٧١ بلفظ (ما لا يتوصل إلى الواجب الا به وهو فعل المكلف فهو واجب وحاشية البناني على شرح الجلال على جميع الجوامع ج ١ ص ١٩٣ ط ٢ سنة ١٩٢٧ بلفظ (الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب).

ان كان الخليفة يستطيع أن يرفع شئون الناس في أمر من الأمور حسبما تقتضي أحكام الشريعة الإسلامية دون أن يتبنى حكماً معيناً في ذلك الأمر فإن التبنّي في هذه الحال يكون جائزاً له وليس واجباً عليه. وذلك مثل نصاب الشهادة فإنه يجوز له أن يتبنى ويجوز له أن لا يتبنى، إذ أن أصل التبنّي مباح وليس بواجب، لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على أن للإمام أن يتبنى، ولم يجمعوا أن عليه أن يتبنى وعلى هذا فالتبنّي من حيث هو مباح، ولا يصير واجباً إلا إذا كانت رعاية الشئون الواجبة لانتتم إلا به، فيصبح حينئذ واجباً حتى يتأتى القيام بالواجب^(١).

وبناء على ما تقدم (فانه لا يتصور وجود الانضباط إلا بوجود الدستور والقانون والنظام الإداري والأساليب لتطبيق ذلك. وهذا بدوره يقضي بضرورة تبني رئيس الدولة للأحكام، والمبادرة إلى إصدار دستور وسن قوانين للدولة ... فكان رئيس الدولة هو صاحب الصلاحية في إلزام الأمة بما يتبناه من أحكام ودستور وقوانين وتجب طاعته)^(٢).

فالتقنين هو الوسيلة العصرية لتطبيق القوانين الآن، بحيث لم يعد إمكان التطبيق إلا عن طريق الرجوع إلى كتب الفقه، لما يلقاه الباحث فيها من عناء وعسر. وفي عدم اتباع هذه الوسيلة فتح الطريق أمام التقنيات الغربية للدخول إلى بلاد المسلمين^(٣) من غير تفعيل لقاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به

(١) أنظر مراجع هامش ١ ص ٤٣

(٢) - وللوقوف على مشروعية المادة ٢ راجع القاعدة الرابعة من قواعد نظام الحكم في الإسلام (د. الخالدي) وهي رسالي للذكوراه (لرئيس الدولة وحده حق تبني الأحكام الشرعية) ص ٣٢١-٣٧٥ ط ١ سنة ١٩٨٠ دار البحوث العلمية الكويت.

(٣) د. الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام ص ٢٤٧ هامش رقم ١.

(٣) أنظر : د. عبد البر، تقنين، ص ٣٥.

فهو واجب).

الفرع الثالث: خصائص التقنين:

اتجهت غالبية الدول المعاصرة إلى تقنين أحكام القوانين الدستورية والمدنية والجزائية وغيرها. ويرى البعض أن للتقنين مزايا ويرى البعض أن له عيوباً ومساوئ. ونعرض ذلك فيما يلي :

أولاً : عيوب التقنين :

نتوجه للتقنين عدة انتقادات وعيوب نذكر منها ما يلي :

أ- الجمود على النصوص المقتنة : نظراً لأن الحياة البشرية في تطور دائم، وتتطور تبعاً لذلك الأنظمة السائدة، فإذا ما قننت أحكام القوانين، أصيب القانون بالجمود، ولم يعد يتفاعل مع مسيرة التطور والتغير الدائم^(١).

ب- إيقاف حركة الاجتهاد : ان القاضي أو الفقيه يكون عادة أمام النص القانوني الموحد مقيداً، فلا مجال للاجتهاد في مورد النص، وحينئذ يقف النشاط الفكري والابداع التشريعي، لتلبية مطالب الحياة المتغيرة، ومواجهة الأعراف والمعاملات المتجددة^(٢).

ج- الالتزام برأي واحد : يكون التقنين عادة ملزماً للقضاة بتطبيق رأي واحد، ونظام واحد، لا مجال للحيداء عنه وذلك في دائرة الخلاف التي يجوز للأفراد الاتفاق على خلافها^(٣).

(١) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦. وأنظر : (-) د. عبد الرزاق، تقنين، ص ٢٦. (-) منصور، المدخل، ص ٧٣.

(٢) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦. وأنظر : (-) د. عبد الرزاق، تقنين، ص ٢٦. (-) منصور، المدخل، ص ٧٣.

(٣) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦.

د- تعطيل تطبيق شرط العلم والاجتهاد عند القاضي المتفق عليه بين جمهور العلماء.

هـ- تسرب بعض الجهال إلى ولاية القضاء عبر ما يسمى في عصرنا (المسابقة القضائية).

ثانياً: فوائد التقنين: للتقنين مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:

أ- سهولة الرجوع إلى أحكام التقنين : لقد أضحي من المعروف أن كتبنا الفقهية معروضة بأسلوب يختلف عن أسلوب العصر، وهي مليئة بالخلافات والآراء والنظريات، ليس في المذاهب الفقهية كلاً على حدة، بل في نطاق المذهب الواحد ذاته، وهذا يجعل غير المتخصص، وهم أكثر الناس في حرج وعسر وضيق، حينما يريدون الأخذ برأي فقهي معين، فإذا ما قننت أحكام الفقه الإسلامي بعبارة سهلة مألوفة صار سهلاً على المسلم معرفة أحكام دينه وشريعته^(١).

ب- ضبط الأحكام الشرعية وبيان الراجح منها: إن الخلافات الفقهية بين المذاهب وفي المذهب الواحد نفسه كثيرة ومتنوعة، بل لدى إمام المذهب نفسه، فقد يكون له أكثر من قول في المسألة، ثم يكون لأصحابه أقوال ثم يكون للمتقدمين أقوال وللمتأخرين أخرى. ويصعب أحياناً وعلى التخصيص في مذهبي المالكية والحنابلة معرفة القول الراجح أو الرأي المعتمد في المذهب. فماذا يفعل القاضي أمام هذا الحشد الهائل من الخلافات الفقهية ؟ أليس من الواجب والمصلحة أن نيسر على القاضي إصدار الحكم في المسألة

وأنظر : (-) د. الأشقر، تاريخ الفقه، ص ٢٠١.

(-) منصور، المدخل، ص ٧٣.

(-) د. عبد البر، تقنين، ص ٢٧.

(١) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦. وأنظر : المراجع السابق ذكرها. في هامش ١-٢.

- المعروضة عليه ؟ وان يكون الحكم هو الراجح شرعاً ودينياً^(١).
- ج- وحدة أحكام القضاة : إذا لم يكن الحكم موحداً وترك أمر التطبيق لاجتهاد القضاة في أرجاء البلاد المختلفة، والأخذ بما يرونه مناسباً، فتصبح أحكام القضاء في دولة واحدة متعارضة، وهذا يحدث بلبلة واضطراباً، ويهدر الثقة بالمحاكم^(٢). فيجب (أن لا يكون في الدولة الإسلامية الا حكم واحد للواقع الواحد، والا أفضى ذلك إلى عدم وحدة القانون^(٣)).
- د- سهولة إجراءات التقاضي وتسريع البت في المنازعات، وتقصير أمدها، مما يجعل من تحقيق العدالة أمراً ميسوراً.
- هـ- تضيق شقة الخلاف بين المذاهب الفقهية المختلفة، مما يدفع نحو تحقيق وحدة الدولة ووحدة الأمة، وفي ذلك تجذير للمصالح الحيوية للمسلمين.
- و- إن التقنين ترجمة عملية لكون حكم الله تعالى في الفعل الواحد واحد وفي الشئ الواحد واحد^(٤).

(١) د. الزحيلي، جهود تقنين، ص ٢٦. وأنظر : المراجع السابق ذكرها أيضاً.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣) د. الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص ٣٣٠.

(٤) د. الخالدي المرجع السابق، ص ٣٣٠.

المبحث الرابع

نصوص مواد مشروع قانون الضرائب الإسلامي

من المعلوم أن رئيس الدولة الإسلامية هو المسؤول أمام الأمة عن رعاية شئونها وتحقيق مصالحها، لأنه هو المكلف شرعاً بحماية ورعاية مصالح المسلمين^(١). وعلى رئيس الدولة تقع (تبعة الأمة كلها في تقدير مصالحها وضرورتها، وتقدير ما يترتب على هذه المصالح من إجراء الأحكام أو وقفها أو التوفيق بينها وبين أحوالها)^(٢).

لهذا فانه عندما يفرض رئيس الدولة الإسلامية ضرائب جديدة على المسلمين إذا لم تكف حصيللة الإيرادات الأصلية الموجودة في بيت مال المسلمين، لأجل تغطية النفقات العامة بعد التحقق من الحاجة الحقيقية إلى الإنفاق العام، فلإمام أن يتخذ التدابير اللازمة بحيث يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي ضرائب جديدة للقيام بتغطية هذه النفقات عن طريقها. وفي هذا المبحث سنقدم تصوراً مقترحاً لقانون ضريبي إسلامي معاصر على شكل نصوص قانونية وذلك فيما يلي^(٣):

المادة (١)

الضريبة هي الأموال التي أوجبها الله على المسلمين، للقيام بالإنفاق على الحاجات والجهات المفروضة عليهم، في حالة عدم وجود مال في بيت مال

(١) أنظر : د. الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص ٣٢٨.

(٢) أنظر : عباس محمود العقاد، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، من منشورات المؤتمر الإسلامي، ط ١ سنة ١٩٥٧م، ص ٢٥٥، وسيشار إليه فيما بعد : العقاد، حقائق الإسلام.

(٣) إبراهيم خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي رسالة ماجستير ١٩٩١م. ولقد كان المرجع الفكري الأساس لنصوص هذا المشروع هو نص المواد (١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨) وما ورد من شروحها من مقدمة الدستور للشيخ تقي الدين بن إبراهيم البهاني.

المسلمين للإتفاق عليها^(١).

المادة (٢)

تجب الضريبة على كل مسلم مكلف قادر، وتؤخذ مما زاد عن حاجاته الأساسية له ولمن يعول لمدة سنة كالمطعم والملبس والمشرب والسكن والعلاج والمركب وأدوات المهنة أو الخدمة وكتب العلم للمشتغل به^(٢).

المادة (٣)

إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد الذي تستمد منه الضرائب الشرعية، وما عدا ذلك لا يوجد له أي اعتبار ولا يجوز تطبيقه، ولالإمام أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين المتعلقة بالضريبة، وله أن يفوض غيره في إصدارها، كل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية^(٣).

المادة (٤)

لا تفرض الضريبة إلا على المسلمين وحدهم عند الحاجة الضرورية إلى المال، ما دامت المصالح العامة تتطلب ذلك، سواء أكانت هذه الحاجة

(١) زلوم، الأموال، ص ١٣٥، ونص المادة (١) هو تعريفه للضرائب.

(٢) أنظر : د. العبادي، الملكية، ج ٣ ص ٨٤. بتصرف.

(-) د. القرضاوي، فقه الزكاة، ج ١ ص ١٥٢، مرجع سابق. بتصرف.

(-) د. دنيا، تمويل التنمية، ص ٣٩٢، مرجع سابق. بتصرف.

(-) النسياني، المقدمة ص ١٦٤ ونص المادة (٢) مستنبط من فحوى نص المادة (١٣٤) من مقدمة الدستور ص ٣٦٤.

(٣) اعتمد في صياغة هذه المادة مفهوم نص المادة ١٣٤-١٣٥ من مقدمة الدستور وما ورد في شرح المادة ١٣٤ ص ٣٦٦ من المقدمة وبعض القوانين الوضعية المتعلقة بالضرائب. ووضع في قالب شرعي (وأنظر : د. حازم الببلاوي، مذكرات في القانون الضريبي المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ١٩٧٤م، وسيشار إليه فيما بعد : الببلاوي، مذكرات وراجع : الخالدي - قواعد نظام الحكم في الإسلام ص ٣٦٤-٣٦٧).

عسكرية أم إنمائية أم مجتمعية^(١).

المادة (٥)

لا يجوز فرض الضريبة إلا إذا عجزت سائر الفرائض المالية الإسلامية الأخرى عن تمويل الإنفاق العام^(٢).

المادة (٦)

إذا لم تكف واردات بيت المال الرئيسة والدائمة للإنفاق منها على المصالح العامة، ينتقل عندئذ عبء الإنفاق من بيت المال إلى المسلمين. وهذه المصالح والحاجات محصورة فيما يلي^(٣):

- أ- نفقات الجهاد من تكوين وتدريب وإعداد السلاح.
- ب- نفقات الصناعات الحربية بكافة أنواعها.
- ج- نفقات رواتب الجند والموظفين والقضاة والأطباء والمعلمين وغيرهم ممن يقدمون خدمة في مصالح المسلمين ويستحقون الأجرة عليها.
- د- النفقات المستحقة على وجه المصلحة والارفاق بالأمة مما هو من الضرورات، كالطرق العامة والمدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد وتوفير المياه وما شاكل ذلك.
- هـ- نفقات الحوادث الطارئة من مجاعات وزلازل وطفوفان وهجوم الأعداء.

(١) أنظر : د. غازي عناية، أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الجيل - بيروت، ط ١ سنة ١٩٨٩م، ص ١٠٤. ويشير إليه فيما بعد : عناية، أصول. (-) د. دنيا، تمويل، ص ٣٨٤، ٣٩٢.

(٢) أنظر : د. قحف، الإيرادات العامة، ص ٣٦. (-) د. دنيا، تمويل التنمية، ص ٣٩٢.

(٣) أنظر : د. زلوم، الأموال، ص ١٣٥ وما بعدها، ودليها من الكتاب والسنة والاجماع وقاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

المادة (٧)

لا يراعى في فرض الضرائب منع تزايد الثروة، أو زيادة واردات بيت المال، فلا تفرض ضرائب غير مباشرة ولا رسوم للمحاكم والمدارس والعلاج، أو على طلبات مقدمة للدولة كمعاملات الأراضي والموازين ورخص العمل، أو لقضاء أي مصلحة، ولا جمارك على أموال تجارة المسلم^(١).

المادة (٨)

يستعين الإمام بأهل الخبرة والدراية والمشورة في الأمة، لتقرير مدى الحاجة العامة التي فرضت الضريبة من أجلها^(٢).

المادة (٩)

لا يجوز شرعاً فرض الضريبة لتغطية أي نفقات، غير واجبة شرعاً^(٣).

المادة (١٠)

تفرض الضريبة على أغنياء المسلمين بصورة تصاعدية، بما يحقق العدالة الكاملة بين من فرضت عليهم الضريبة. فيساهم كل قادر بما يتناسب مع مقدار العفو الذي لديه^(٤).

(١) ودليلاً لها : من السنة (إن صاحب المكس في النار... يعني العاشر - وكذلك (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه) أنظر في ذلك :

- زلوم، الأموال في دولة الخلافة ص ١٤٣.

- النبهاني، مقدمة الدستور، المادة ١٣٥ وشرحها ص ٣٦٩ وما بعدها.

- النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام ص ٢٤٠ ط ١٩٨٩م - بيروت.

(٢) أنظر : د. دنيا، تمويل ص ٣٩٢. بتصرف.

(٣) أنظر : دنيا، تمويل ص ٣٩٢. (-) العبادي، الملكية، ج ٢ ص ٢٨٩، مرجع سابق بتصرف.

(٤) أنظر : د. يوسف إبراهيم، النفقات العامة، ص ١١٢. مرجع سابق بتصرف.

(-) د. عفر، الاقتصاد الإسلامي، ج ٤ ص ٣٤٢، مرجع سابق بتصرف.

المادة (١١)

تفرض الضريبة بمقدار بما يكفي لسداد الحاجة العامة، لتغطية العجز في النفقات اللازمة، فيراعى في فرضها الكفاية لسداد الحاجات اللازمة فقط. ويرد المال المتبقي بعد قضاء هذه الحاجات إلى أربابها كل بنسبة مساهمته^(١).

المادة (١٢)

يراعى عند إنفاق حصيلة الضريبة القيام بعمليات ترشيد كاملة وشاملة على مستوى كافة أجهزة الحكم^(٢).

المادة (١٣)

إذا تعارضت الحاجات العامة التي من أجلها فرضت الضرائب، فإنه يقدم أهمها، أي أنه لا بد من تعيين وجه المصلحة في هذه الحاجات، فتقدم الحاجة التي تحقق منفعة مجتمعية أكبر^(٣).

المادة (١٤)^(٤)

(١) د. القرضاوي، فقه الزكاة، ج ٢ ص ١٠٨١، مرجع سابق يتصرف.

(٢) العبادي، الملكية، ج ٢ ص ٣٠٠، ٢٩٩. مرجع سابق يتصرف.

(٣) أنظر : زلوم، الأموال، ص ١٤٣. وهذه المادة مستبطة من نص المادة ١٣٤ من مقدمة الدستور للنبياني ص ٣٦٤.

(٤) د. العبادي، الملكية، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٥) د. يوسف إبراهيم، النفقات العامة، ص ١٠٧.

(٦) د. دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٢١٩.

(٧) أنظر : دنيا، تمويل، ص ٣٩٢.

(٨) زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص ١٣٦.

(٩) ودليل هذه المادة :

من القرآن (وما تنفقوا من خير يوف اليكم وأنتم لا تظلمون). (سورة البقرة - آية ٢٧٢).

ومن السنة (الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته) ومن مسؤولية الدولة توفير النفقة للفقير، وقوله صلى الله عليه وسلم : إنما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى

يجب على رئيس الدولة وضع سياسة الضرائب على أساس تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للحياة الإسلامية وهي :

أولاً: حل المشكلة الاقتصادية بتوزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية، وتمكينهم من الانتفاع بها وحيازتها ومن السعي لها^(١).

ثانياً: ضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد الرعية فرداً فرداً إشباعاً كلياً، وضمان تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع^(٢).

المادة (١٥)

يجب على رئيس الدولة اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق التوازن الاقتصادي الدائم في المجتمع الإسلامي إذا اختل هذا التوازن. عن طريق فرض الضرائب على الأغنياء وردها على الفقراء وبما يحقق ذلك التوازن^(٣).

المادة (١٦)

لا يعفى أحد من المسلمين من أداء الضريبة، وتحصل ولو بالقوة، مع مراعاة ما ورد في نص المادة الثانية^(٤).

وهو إخبار يتضمن الطلب، ومقرون بالذم فكان طلباً جازماً، فدل على أنه فرض عليهم، فيفرضه الخليفة ضرائب عليهم، ويحصله منهم ولو بالقوة، لأنه تنفيذ لفرض. لأنه إذا لم تكف واردات بيت المال الطابتة للنفقات، تصبح فرضاً على جميع المسلمين، فيفرض الإمام على المسلمين الضرائب بمقدار كفاف لهذه النفقات لتوضع في بيت المال، وهذا مما جعل للخليفة فرض الضرائب من أجله (مقدمة الدستور ص ٢٧٣-٢٨٢). بتصرف

(١) هذه الفقرة هي نص المادة ١١٢ من مشروع الدستور - النبهائي.

(٢) هذه الفقرة هي نص المادة ١١٣ من مشروع الدستور - النبهائي.

(٣) ودليل هذه المادة من القرآن (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (سورة الحشر - آية ٧).

أنظر - ابن حزم، المحلى، ج ٦ ص ٥٦. - بدوي عبد اللطيف، النظام المالي الإسلامي، ص ١٢٦

المجلس الأعلى ١٩٧٢م

(٤) أنظر: الجويني، غياث الأمم، ص ٢٨٦، ومقدمة الدستور ص ٢٨٢.

المادة (١٧)

لا يجوز تعدد الضرائب التي تفرضها الدولة على نفس الوعاء، لتجنب الوقوع في مشكلة الازدواج الضريبي، فلا بد أن يؤخذ هذا الأمر بالاعتبار عند فرض الضريبة^(١).

المادة (١٨)

تطبق الضريبة في مكان معين، وزمان معين شأنها في ذلك شأن القوانين الأخرى، فمن حيث المكان تطبق داخل أو ضمن نطاق الدولة، وتخضع من حيث الزمان للقواعد العامة، بحيث لا يجوز الرجوع عن الضريبة إلا بقرار خاص من الدولة الإسلامية^(٢).

المادة (١٩)

الأصل في الضرائب أن تؤخذ على الأرباح الصافية السنوية الحقيقية، ولكن المشرع خرج عن هذا الأصل وأجاز الأخذ من أصل رأس مال كل ممول بنسبة رأس ماله نظراً لوجود ظرف طارئ^(٣).

المادة (٢٠)

للممول خلاف فترة محددة (شهر) من تاريخ إخطاره بالضريبة أن يطعن في الربط، وإلا أصبح غير قابل للطعن، ويرفع الطعن بعريضة موقع عليها يودعها الممول للدائرة المختصة^(٤).

المادة (٢١)

قانون الضرائب هو فرع من فروع القانون العام السائد في الدولة

(١) أنظر المراجع السابقة نفسها.

(٢) أنظر: د. البيلوي، مذكرات، ص ١٠، مؤسسة الثقافة الجامعية، اسكندرية ١٩٧٤ م.

(٣) البيلوي - مذكرات ص ١٠.

(٤) البيلوي - مذكرات ص ١٠.

الإسلامية، ومن ثم تغلب عليه اعتبارات القانون العام في التوفيق بين المصلحة العامة وبين حماية حقوق الأفراد ومصالحهم^(١).

المادة (٢٢)

ترفع هذه الضرائب وتُلغى عند انتهاء الحاجة إليها أو انتهاء أسباب فرضها^(٢).

المادة (٢٣)

وجوب وجود إدارة للضرائب كجهاز تابع لبيت مال المسلمين، ليتولى القيام برعاية شئون ديوان الضرائب^(٣).

(١) فالضريبة كما هو معلوم عبء مالي يفرض على الأفراد جبراً عنهم بما للدولة من سيادة وسلطة عامة، وتستخدم حصيلتها لتمويل النفقات العامة ومن ثم تحقيق أهداف الدولة والمصلحة العامة. ولكن الضريبة أيضاً عبء مالي يقع على الأفراد ومن ثم يمثل قيداً على حقوقهم، والقانون الضريبي باعتباره فرعاً من فروع القانون العام يهدف إلى التوفيق بين هذه الاعتبارات (أنظر: البلاوي، مذكرات، ص ٢٣، مرجع سابق).

(٢) أنظر: د. الجويهي، غياث الأمم، ص ٢٨٦.

(٣) بدليل القاعدة الشرعية (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

نتائج البحث

على ضوء ما سبق وفي إطار القواعد الفقهية الإسلامية ومن خلال المفاهيم الاقتصادية الفقهية، أمكن للبحث التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً: الضرائب الإسلامية هي الأموال التي أوجبها الله عز وجل على المسلمين للقيام بالانفاق على الحاجات والجهات المفروضة عليهم في حالة عدم وجود مال في بيت مال المسلمين للانفاق عليها.

ثانياً: ان البحث في أصول الاقتصاد الإسلامي يحتوي على اعتراف صريح بأهمية الضريبة، والكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقواعد الأصولية كلها تؤكد على مشروعة الضرائب في الإسلام، وأن هناك حقوقاً مالية أخرى تتعلق بالمال سوى الزكاة.

ثالثاً: لا يجوز فرض الضرائب لتغطية الانفاق الذي يتصف بالاسراف والترف، وإنما تفرض لأجل تغطية نفقات أو حاجات عامة ضرورية مهما كانت طبيعتها عسكرية أو انمائية أو اجتماعية، وتقرير تلك الحاجة العامة يرجع إلى أهل الخبرة والدراية في الأمة. فلا بد من القيام بعمليات ترشيد شاملة وكاملة على مستوى جهاز الحكم في الدولة الإسلامية.

رابعاً: إن علماء المسلمين لم يختلفوا في أن عبء الضريبة ينبغي أن يوزع على الأغنياء، وواضح أن ذلك يعني بحسب أحوالهم أيضاً. فالعدل والتضامن المجتمعي يقتضيان أن تفرض الضريبة على الفقراء. فيجب تحقيق العدالة في توزيع عبء الضريبة على أغنياء المسلمين.

خامساً: تفرض الضريبة بما يكفي لسداد الحاجة العامة، لتغطية العجز في النفقات اللازمة، فيراعى في فرضها الكفاية لسداد الحاجات اللازمة لا بما يزيد عنها.

سادساً: تجب الضريبة على كل قادر، فتؤخذ مما زاد عن حاجات المكلف الضرورية له ولمن يعول لمدة سنة، كالمطعم والملبس والمشرب والسكن والعلاج والمركب وأدوات المهنة أو الحرفة وكتب العلم للمشتغل به. أي أن الضريبة تؤخذ مما زاد عن الحاجات الأساسية (العفو)، ولا يجوز أن تفرض ضريبة مرتفعة بحيث ترهق المكلفين.

سابعاً: إذا تعارضت الحاجات العامة التي من أجلها فرضت الضريبة، فانه يقدم أهمها، أي أنه لا بد من تعيين جهة مصلحة الأمة الإسلامية في هذه الحاجات وبعد ذلك تقدم الحاجة التي تحقق منفعة أكبر ثامناً: يرد المال المتبقي بعد سداد أو تغطية الحاجة العامة إلى أربابه، كل بنسبة مساهمته المفروضة عليه من قبل الدولة.

تاسعاً: يجب على ولي الأمر اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع وأفراده إذا اختلف هذا التوازن، عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء وردها إلى الفقراء بما يحقق التوازن. أي أن من موجبات فرض الضرائب في الإسلام تحقيق التوازن الاقتصادي.

عاشراً: إن مقتضى العدالة أن يساهم كل فرد في المجتمع بما يتناسب مع مقدار الفضل الذي لديه، والذي يحقق ذلك نظام تصاعدي للضرائب يرتفع فيه العبء الضريبي كلما زاد مقدار العفو (الفضل) وهذا ما يحقق أهداف التشريع المالي الإسلامي ويتسق مع روح الإسلام.

حادي عشر: ان القيام بواجبات نظام الضرائب يفرض وجود هيئة أو ديوان أو إدارة للقيام بذلك من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. ^٤

ثاني عشر: لقد روعي في فرض الضرائب تحقيق رعاية شئون المصالح

الحيوية للأمة الإسلامية كحماية الدعوة في الإسلام ،ذلك من خلال نفقات الجهاد في سبيل الله.

ثالث عشر: ان الكفالة الحقيقية لمواجهة الكوارث الطارئة هي أموال بيت مال المسلمين وما يفرض من ضرائب على المسلمين في حالة عجزه.

رابع عشر: ان الضريبة أوصلت العدالة إلى فتهاها حين راعى الشرع عدم فرضها على أهل الكتاب الذين يتمتعون بتبعية الدولة الإسلامية.

خامس عشر: لقد عالجت الضرائب القصور في دفع رواتب العاملين في الدولة وأسكنت روعهم بضمان استمرار تغطية رواتبهم بما يفرض من ضرائب.

سادس عشر: ان أبرز ثمار فرض الضرائب هو المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية في الحياة الإسلامية وذلك بتوزيع الأموال والمنافع على كافة أفراد الرعية.

سابع عشر: ان كون الضرائب مما تفرضه الدولة مقيدة بأحكام الشرع تجعل المسلم مرتبطاً بالعبادة لنيل رضوان الله عز وجل فيكون دفع الضرائب للدولة محققاً للناحية الروحية لدى المسلمين.

فهرس المراجع

- الأشقر (الدكتور عمر)
الببلاوي (الدكتور حازم)
بدوي عبد اللطيف عوض (الدكتور)
البغدادى (صفى الدين عبد الحق)
الببضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر)
ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف)
آل تيمية
جمع : أحمد بن محمد الحراني)
الجمال (الدكتور محمد)
الجويني (عبد الملك بن عبد الله)
الحاكم (أبو عبد الله النيسابوري)
ابن حجر (أحمد بن علي)
ابن حزم (أبو محمد علي)
تاريخ الفقه الإسلامي
مكتبة الفلاح - الكويت، ط ١ سنة ١٩٨٢م.
مذكرات في القانون الضريبي المصري.
مؤسسة الثقافة الجامعية - مصر.
النظام المالي الإسلامي المقارن.
مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة
التعريف بالإسلام، ١٩٧٢م.
قواعد الأصول ومعاقد الفصول.
تحقيق : أحمد شاكر. عالم الكتب - بيروت، ط ١ سنة
١٩٨٦م
نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول.
عالم الكتب، مجهول مكان وستة الطبع
التجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة
والإرشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف
والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة.
المسودة في أصول الفقه
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتاب العربي - بيروت.
موسوعة الاقتصاد الإسلامي.
دار الكتب الإسلامية - القاهرة - بيروت، ١٩٨٠م
غياث الأمم في التياث الظلم.
تحقيق : د. عبد العظيم الديب.
مجهول مكان الطبع نشر عام ١٤٠١ هـ
المستدرك على الصحيحين.
دار الكتاب العربي - بيروت
فُتَح الباري شرح صحيح البخاري.
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مجهول مكان وثمانة
الطبع
المحلى.
دار الأفاق الجديدة - بيروت

- الخالدي (الدكتور محمود)
سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي.
مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ١٩٨٥ م
- الخالدي
قواعد نظام الحكم في الإسلام.
دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٨٠ مكتبة المحتسب -
عمان ١٩٨٣ م.
- الخالدي (بحث مشترك)
حجية الحديث الضعيف في السياسة الشرعية
حولية كلية الدراسات الإسلامية - بنين -
جامعة الأزهر - عدد ١٦ سنة ١٩٩٨ م.
- خلاف (الشيخ عبد الوهاب)
مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه.
دار القلم - الكويت، طه
- الخياط (د. عبد العزيز)
المجتمع المتكافئ في الإسلام.
مؤسسة الرسالة - مكتبة الأقصى - عمان، ط٢
١٩٨١ م.
- الخياط
بحث في المؤيدات التشريعية (العقوبات)
من منشورات وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات
الإسلامية - عمان - الأردن
رحمة الأمة في اختلاف الأئمة.
المطبعة الأزهرية - مصر ١٩٣٢ م
- الدمشقي (محمد بن عبد الرحمن)
الإسلام والتنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة).
دار الفكر العربي، ١٩٧٩ م
- دنيا (الدكتور شوقي)
تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)
مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٤ م
- دنيا
كتاب الكبائر.
دار النصر - دمشق - بيروت
- الذهبي (شمس الدين أبي عبد الله)
محمد بن أحمد
- الرملي (محمد بن أبي العباس)
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.
مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٩٧٦ م
- الزحيلي (الدكتور ودية)
جهود تفتين الفقه الإسلامي.
مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ سنة ١٩٨٧ م
- الزركلي (خير الدين)
الاعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين.
دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٤ م
- زلوم (عبد القديم)
الأموال في دولة الخلافة.
دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٧٩ م

- أبو زهرة (الشيخ محمد) التكايف الاجتماعي في الإسلام.
 زيدان (الدكتور عبد الكريم) دار الفكر العربي. مجهول سنة ومكان الطبع
 الأصول الفقه. أصول الفقه.
 الشاطبي (ابراهيم بن موسى) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ سنة ١٩٨٧ م
 الاعتصام. الاعتصام.
 الشاطبي مطبعة المنار، ١٩١٤ م
 الموافقات الموافقات
 شلبي (الدكتور محمد) دار المعرفة - بيروت.
 شلبي أحكام الوصايا والأوقاف.
 شلبي الدار الجامعية - بيروت، ١٩٨٢ م
 المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية
 والعقود فيه . والعقود فيه .
 الشوكاني (محمد بن علي) دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٦٩ م
 أرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. أرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.
 الشوكاني دار المعرفة - بيروت، ١٩٧٩ م
 نيل الأوطار. نيل الأوطار.
 الشوكاني دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣ م
 السهذب السهذب
 الصابوني (يوسف) مطبعة الحلبي، ١٩٥٩ م
 الصابوني (الدكتور عبد الرحمن) المدخل لدراسة التشريع الإسلامي، مصادره وأدواره
 التاريخية، قواعده الكلية، بعض نظرياته العامة. التاريخية، قواعده الكلية، بعض نظرياته العامة.
 الصابوني بدون تاريخ وبدون طبعة.
 الصابوني (محمد علي) مختصر تفسير ابن كثير.
 الصعدي (محمد بن يحيى بهران) دار القرآن الكريم - بيروت ١٣٩٩ هـ
 جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار، جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار،
 مطبوع بذيّل البحر الزخار. مطبوع بذيّل البحر الزخار.
 طاهر (موسى وزهير الفتال) مكتبة الخانجي، ١٩٤٩ م
 اقتصاديات المالية العامة. اقتصاديات المالية العامة.
 الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥ م
 تاريخ الأمم والملوك. تاريخ الأمم والملوك.
 تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان - بيروت. نهضة معاصرة.
 سلسلة الدراسات والبحوث الإسلامية - عمان، ١٩٨٦ م

- صقر (الدكتور عطية)
الازدواج الضريبي في التشريع المالي الإسلامي والتشريع المالي المعاصر (دراسة مقارنة).
مجهول سنة ومكان الطبع
دور الاقتصاد الإسلامي في أحداث نهضة متاصرة.
صقر (الدكتور محمد)
سلسلة الدراسات والبحوث الإسلامية - عمان، ١٩٨٦م
حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار.
ابن عابدين (محمد أمين)
دار الفكر، ١٩٧٩م
الملكية في الشريعة الإسلامية : طبيعتها ووظيفتها وقيودها (دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية)
مكتبة الأقصى - عمان، ١٩٧٧م
أثر التنظيم الإسلامي للملكية في الموارد المالية للدولة الإسلامية.
عبد الله مختار يونس
بحث مقدم إلى ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام - جامعة اليرموك - الأردن ١٤٠٧هـ
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م
تقنين الفقه الإسلامي (المبدأ والمنهج)
إدارة أحياء التراث الإسلامي - قطر، سنة ١٩٧٣م
بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون.
مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧م
الملكية في الشريعة الإسلامية : طبيعتها ووظيفتها وقيودها (دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية)
منشورات وزارة الأوقاف الأردنية - عمان - ط ١
تقنين الفقه الإسلامي (المبدأ والمنهج)
إدارة أحياء التراث الإسلامي - قطر - د. ت
تاريخ الفقه الإسلامي
مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٢م.
أحكام القرآن
تحقيق : محمد علي البجاوي
دار المعرفة - بيروت.
الأموال.
أبو عبيد (القاسم بن سلام)
عبد الباقي (محمد فؤاد)
عبد البر (د. محمد زكي)
عبد الجواد (الدكتور محمد)
العبادي (الدكتور عبد السلام)
عبد البر (د. محمد زكي)
عبد الودود السريتي (الدكتور)
ابن العربي - أبو بكر محمد
أبو عبيد (القاسم بن سلام)

- أبو العيين (الدكتور بدران) الشريعة الإسلامية : تاريخها ونظرية الملكية والعقود.
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية، ١٩٨٦م
- عفر (الدكتور محمد) الاقتصاد الإسلامي.
دار البيان العربي - جدة، ١٩٨٥م
- العقاد (عباس محمود) حقائق الإسلام وأبواب خصوصه
منشورات المؤتمر الإسلامي
ط١ سنة ١٩٥٧م.
- عواضة (الدكتور حسن) المالية العامة (دراسة مقارنة).
دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٨١م
- غازي عناية (الدكتور) أصول الاتفاق العام في الفكر المالي الإسلامي
دراسة مقارنة - دار الجليل بيروت - ط١ سنة ١٩٨٩م
- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل وممالك التعليل.
تحقيق : أ.د. حمد الكبيسي.
مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٧١م
- الغزالي المستصفي من علم الأصول.
دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن فرحون (شمس الدين أبي عبد الله محمد) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام.
دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ سنة ١٣٠١هـ
- القاسمي (محمد جمال الدين) قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث.
دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٩م
- ابن قدامة (عبد الله بن أحمد بن محمد) روضة الناظر وجنة المناظر.
مكتبة المعارف - الرياض، ط٢ سنة ١٩٨٤م
- القرضاوي (الدكتور يوسف) فقه الزكاة.
دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة.
- القرطبي (الإمام أبو عبد الله) مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨١م
- القطان (الدكتور مناع) الجامع لأحكام القرآن.
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٧٦م
- ابن كثير (أبو القداء اسماعيل بن عمر) التشريع والفقه في الإسلام : تاريخاً ومنهجاً.
مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧ سنة ١٩٨٦م
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث.
دار الكتب العلمية - بيروت

الأحكام السلطانية والولايات الدينية.	الماوردي (الإمام أبو الحسن)
دار الكتب العلمية - بيروت: ١٩٨٧م	
المالية العامة.	المحجوب (الدكتور رفعت)
مكتبة النهضة العربية - القاهرة، ١٩٨٥م	
فلسفة التشريع في الإسلام.	محضاني (الدكتور صبحي)
دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٠م	
المدخل للفقه الإسلامي.	محمد سلام مذكور (الدكتور)
دار النهضة - بيروت، ط٤ سنة ١٩٦٩م	
رسائل البلغاء.	محمد كرد علي
بدون تاريخ وبدون طبعة.	
المدخل للتشريع الإسلامي : نشأته، أوارده التاريخية، مستقبله.	التبهان (الدكتور محمد فاروق)
وكالة المطبوعات - الكويت - دار القلم - بيروت، ط١	
سنة ١٩٧٧م	
مقدمة الدستور	النبهاني (الشيخ تقي الدين)
ط١ سنة ١٩٦٤م - بيروت	
النظام الاقتصادي في الإسلام	النبهاني
ط١ سنة ١٩٦٤م - بيروت	
النفقات العامة في الإسلام (دراسة مقارنة).	يوسف إبراهيم (الدكتور)
دار الكتاب الجامعي - القاهرة، ١٩٨٠م	

استخدام النموذج الحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة

دكتور/ حسين محمد حسين الجندي (*)

مقدمة :

تعتبر خصخصة المشروعات العامة أحد الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ، رغبة في أن تؤدي سياسة الخصخصة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذي كشفت عنه تجارب الدول التي سبقت مصر في إتباع سياسة الخصخصة^(١). وذلك من منطلق أن الخصخصة أصبحت منهجاً وأسلوب عمل اقتصادي للحكومات الحديثة، وليست مجرد «محاولة» لعلاج مشكلات الرأي العام وعجز الموازنة وتدهور أوضاع القطاع العام في بلد ما .

حيث أن التخصيص الأمثل للموارد وارتفاع معدلات الأداء إدارياً واقتصادياً يقتضى أن يكون القائمون على المشروعات هم أصحابها وليسوا

(*) أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة-جامعة الأزهر

(١) د.عبد العزيز السوداني . تقييم تجارب الخصخصة في الدول النامية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية . عدد خاص،بحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ،المنعقد في كلية التجارة-جامعة الإسكندرية خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ مايو ١٩٩٣م، ص٣٥-٥٣ .

د. رمزي سلامة. التجربة البريطانية في الخصخصة. الدروس المستفادة ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد التاسع والعشرون، مارس ١٩٩٢ ، ص١٢٠ - ١٦٠ .

مجرد أجراء فيها، موظفين كانوا أم مديرين. وأن دور الحكومات يجب أن يتوقف عند تهيئة المناخ الملائم للاستثمار بالقوانين وبالحوافز وبالأساليب اللانهائية للسياسة الاقتصادية ، وليس من طبيعة دورها القيام نيابة عن الأفراد بالإنتاج المباشر فى كل شيء، فالحكومات لم تخلق لهذا الدور، إنما القطاع الخاص المهسياً بطبيعته للاستثمار والإنتاج وبقدرات خلاقة على الإبداع والتجديد والابتكار.

وفى سبيل ذلك قامت الحكومة المصرية فى إطار برنامج الخصخصة بإصدار تشريع يمهد لهذه العملية من خلال القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يسمح بزيادة مشاركة القطاع الخاص فى ملكية شركات ووحدات قطاع الأعمال العام.

وتتفيذاً لهذه السياسة تمارس وزارة قطاع الأعمال العام عدداً من المناهج والأنماط المتعلقة بالخصخصة، منها البيع لصغار المستثمرين أو البيع لمستثمر رئيسى أو عدد من المستثمرين .

إلا أن أسلوب التأجير التمويلي كنمط غير تقليدى لم يأخذ دوره فى تنفيذ

سياسة الخصخصة، بالاستناد على ما قامت به مؤسسة Price Water House Coopers من دراسة وتحليل برنامج الخصخصة المصرى حيث جاء فى هذا التقرير أن الوضع الحالى لبرنامج الخصخصة يبين أن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حتى آخر يوليو سنة ٢٠٠٠، ٣٧% من إجمالى عدد الشركات البالغ (٣١٤ شركة) تم خصخصتها بالفعل ، ٦% من إجمالى عدد الشركات تم خصخصة حصة الأقلية بها ، ٤% من إجمالى عدد الشركات تم تحويلها من القانون ٢٠٣ لأسباب مختلفة ، ٢% من إجمالى عدد الشركات تم بيعها الى مؤسسات عامة ، ٢% من إجمالى عدد الشركات تم

تأجيرها للقطاع الخاص ، ٤٩% من إجمالي عدد الشركات لم تخضع لعملية الخصخصة بعد^(١).

ورغبة في تنشيط برنامج الخصخصة المصري في ظل الأوضاع الحالية الممثلة في عدم الإقبال على شراء الأصول بالكامل في إطار عملية الخصخصة، وبطء المعاملات في البورصة ، والكساد والانكماش الاقتصادي، فإنه يمكن الاعتماد على أسلوب التأجير التمويلي كأحد الأنماط غير التقليدية لتنفيذ برنامج الخصخصة من خلال الاستناد على نتائج القياس المحاسبي لهذا الأسلوب وما يحققه من مزايا لكل من طرفي العلاقة المستأجر والمالك، فضلاً عن الجانب التأثيرى الإيجابى لهذا الأسلوب في خلق مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص .

أهمية البحث والهدف منه:

لما كانت المنافسة الحرة هي الإطار الملائم لزيادة إنتاجية المشروعات وتحسين نوعية المنتج مراعاة لاحتياجات المستهلك الذى أصبحت له حرية الاختيار في ظل العولمة الاقتصادية وحرية التجارة. وإن توفير مناخ السوق الحرة التى تسودها المنافسة يتطلب إلغاء صور الاحتكارات بما في ذلك احتكار الدولة الممثل في سيطرة الدولة على كافة الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية لأن في ذلك خروج عن الاستغلال الأمثل للموارد وتدهور لمستويات الأداء الاقتصادى، كما يتطلب مناخ المنافسة أن تكون معايير

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، رؤية بشأن الخصخصة المصرية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٦١-٦٣ .

الرشد الاقتصادي والموضوعية هما أساس اتخاذ القرارات في المؤسسات الإنتاجية،⁽¹⁾

وانه من الممكن أن يتحقق ذلك، بتحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص حيث أن برنامج الخصخصة يعمل على توسيع قاعدة القطاع الخاص وتوفير الرشد الاقتصادي للقرارات الإنتاجية كما تؤدي المنافسة في القطاع الخاص الى تقديم سلع وخدمات جيدة وبأسعار أفضل للمستهلك ،كل هذا كان دافعاً في هذا البحث إلى محاولة اللجوء الى أنماط غير تقليدية في الإسراع نحو تحقيق البرنامج الزمني لبرنامج الخصخصة الذي تبنته الحكومة المصرية ألا وهو أسلوب التأجير التمويلي وتفعيلاً لدور هذا الأسلوب في تنشيط برنامج الخصخصة سوف يستند الباحث الى النموذج المحاسبي لممارسة هذا الأسلوب في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة حيث يتمثل الهدف من هذا البحث في محاولة للإجابة على التساؤل الأساسي التالي لماذا لا يستخدم التأجير التمويلي كنمط غير تقليدي لتنشيط برنامج الخصخصة خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد في الوقت الحاضر ؟

وهل لنتائج التحليل المحاسبي للتأجير التمويلي ما يدعو الى تشجيع استخدام هذا الأسلوب في نقل ملكية أصول القطاع العام الى القطاع الخاص سيراً على طريق برنامج الخصخصة ؟ وهل للتحليل المحاسبي للتأجير التمويلي من جوانب تأثيرية إيجابية في مواجهة بعض المشاكل التي تواجه الحكومة في الوقت الحاضر ؟

(1) Pradip N.KHANDWALLA , "Some lessons for the Management of Public Enterprises ".

استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندى

أن الإجابة على هذه التساؤلات هي الأهداف الأساسية لهذا البحث
والتي سيحاول الباحث الإجابة عليها من خلال خطة البحث التالية.

* خطة البحث:

لتحقيق هدف هذا البحث فإن خطة الدراسة سوف تشمل مناقشة النقاط

التالية :

- أولاً : الخصخصة المفهوم والدوافع والأساليب .
- ثانياً : التأجير التمويلي مفهومه وأشكاله .
- ثالثاً : المحاسبة عن عقود الإيجار في ضوء المعيار الدولي ١٧ .
- رابعاً : الإطار المحاسبي للتأجير التمويلي .
- خامساً : استخدام نتائج القياس المحاسبي للتأجير التمويلي في تفعيل دوره لتحقيق البرنامج الزمني للخصخصة.
- سادساً : الجانب التأثيرى الإيجابى للتأجير التمويلي .
- سابعاً : خلاصة البحث ونتائجه.

أولاً : الخصخصة المفهوم والدوافع والأساليب:

١- مفهوم الخصخصة :

تعتبر الخصخصة أحد آليات توسيع قاعدة المشاركة وملكية الأصول الإنتاجية كمفهوم من المقومات الرئيسة لاستراتيجية احتواء فجوة الربح والمخاطرة لاجتياز أزمة الركود في الاقتصاديات النامية. (١)

وقد تناول العديد من الكتاب توضيح مفهوم الخصخصة فمنهم من يرى أن المقصود بالخصخصة توسيع قاعدة الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد من خلال الانسحاب التدريجي للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وزيادة نصيب القطاع الخاص من مزاولة الأنشطة الاقتصادية بهدف التغلب على مشكلات القطاع العام والمتمثلة أساساً في انخفاض الإنتاجية وتدنى العوائد الاقتصادية، حيث أن التحول الى القطاع الخاص سيؤدي بالضرورة الى ارتفاع الإنتاجية وتزايد الربحية. (٢)

(١) د. محمود الطنطاوى الباز "استراتيجية فعالة لاجتياز الركود في الاقتصاديات النامية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق — جامعة الإسكندرية، العدد الرابع ١٩٩٢، ص ٣٦٥-٣٩٤.

(٢) يرجع في ذلك الى:

د. سعيد النجار. "التخصيصية والتصحيحات الهيكلية"، صندوق النقد العربى، أبو ظبي ١٩٨٩، ص ٧.

د. أحمد ماهر. "اقتصاديات الإدارة"، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة — جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٥٥-٢٥٧.

وفى اتجاه آخر يرى آخرون ^(١) أن مفهوم الخصخصة لا يقتصر فقط على بيع وحدات القطاع العام سواء الربحية أو الخاسرة الى القطاع الخاص وإنما يتعداها الى تبنى فلسفة إدارة الشروع الخاص لإدارة وحدات القطاع العام ، تلك الفلسفة التى تهدف الى تحقيق أهداف التنمية والتوزيع بفاعلية أكبر من خلال الاعتماد على آليات السوق فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار وتحديد الأسعار من هذا يمكن القول انه وفقاً لهذا الاتجاه فإن عامل الملكية ليس هو العامل المحدد لعملية الخصخصة وأن الخصخصة هى رؤية متكاملة لكيفية تطوير مستوى إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة وفاعلية أكبر .

كما يرى باحث آخر ^(٢) أن الخصخصة تعنى توسيع قاعدة الملكية وأن تتحول الدولة عن التدخل المباشر فى الإنتاج والتسويق والتوزيع وتوجه طاقاتها لمشروعات البنية الأساسية وأن يخضع القطاع العام الذى لم يباع الى القطاع الخاص ويظل فى يد الحكومة لتقييم احتياجاته المالية بتكلفة الفرصة

(١) - د. محمد سمير الصبان . "دور الإفصاح الخاسي فى عملية الخصخصة" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، عدد خاص ، بحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة وفضل التكنولوجيا فى مصر المنعقد فى كلية التجارة - جامعة الإسكندرية خلال الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣ ، ص ٦٨ .

- د. صديق عفيفى . "التخصيصية لماذا وكيف؟" ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، فبراير ١٩٩٣ ، العدد ٦٠ ، ص ٦ .

(٢) د. عثماوى على عثماوى . " إخفاق بعض الدول النامية فى تجاوز معوقات النمو الأسباب والعلاج " ، المجلة العلمية لكلية التجارة (بين-) جامعة الأزهر ، العدد ٢٠ يوليو ١٩٩٤ م ، ص ٣٥٥-٣٥٧ .

البديلة الحقيقية. ومن المنظور الإسلامي يرى أحد الكتاب^(١) أن لخصخصة عملية تصحيحية يقصد بها استعادة الأطر الشرعية والسياسات الاقتصادية الإسلامية التي تهيئ للقطاع الخاص استرجاع نشاطه والعمل بكفاءة في مجالات امتدت إليها الملكية العامة وسيطرت عليها خارج الإطار المحدد لها بالشرعية الإسلامية ومقاصدها .

وبهذا تقوم الخصخصة في المنظور الإسلامي على فلسفة مواردها^(٢)

• قيام القطاع الخاص والعام معاً لخدمة المصلحة العامة داخل الأطر الشرعية المحددة لكل منهما.

• توجيه المشروع الخاص والرقابة المستمرة على نشاطه دون أى أساس أو إهدار لحقوقه ضماناً لتحقيق المصلحة العامة .

• تهيئة المناخ لقيام القطاع العام بدوره بكفاءة ودعمه إذا لزم الأمر ومراقبته من خلال الحكومة وفى إطار الشورى لضمان المال العام والمصلحة العامة .

ومن هذه الاتجاهات يرى الباحث أن الخصخصة يجب أن تكون فى إطار من الحرية الاقتصادية ببعديها المحلى والدولى وأن دور الحكومة يكون أكثر

(١) د. عبد الرحمن يسرى . "الخصخصة من منظور إسلامي " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة _ جامعة الإسكندرية، عدد خاص بحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر المعقد فى كلية التجارة - جامعة الإسكندرية فى الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣ م، ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥ .

وضوحاً فى الإشراف والرقابة والتوجيه دون التملك ، والتيسير المباشر لأوجه النشاط المختلفة سواء من المنظور الوضعى أو الإسلامى .
وان الخصخصة ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى جزء مكمل لبرامج الإصلاح الاقتصادى ليعمل فى ظل منظومة اقتصادية جديدة تتعامل مع الاقتصاد العالمى بآلياته وتفاعلاته ومخاطره .

٢-دوافع الخصخصة:

تناولت العديد من الكتابات ^(١) دوافع الخصخصة وأوضحت أن المشاكل الاقتصادية ليست هى الدافع الوحيد للخصخصة وإنما هناك دوافع أخرى تتضافر مع العوامل الاقتصادية لتكون فى مجموعها بواعث تدفع نحو الخصخصة تتمثل فى :

- دافع اقتصادى: للاستفادة من كفاءة الأنظمة الاقتصادية التى تعتمد على آليات السوق من ارتفاع بمعدلات الأداء للمنشآت وحسن استغلال

(١) يمكن الرجوع فى ذلك الى:

- د. فريد النجار . "الخصخصة المقارنة: التجارب والنماذج إطلاله على التجربة المصرية "، المؤتمر الأول عن دور الحاسبة والمراجعة فى مرحلة الخصخصة ،المنعقد فى القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦م، ص٨.
- د. كمال عبد السلام . "دوافع ونماذج وتجارب الخصخصة"، المؤتمر الأول عن دور الحاسبة والمراجعة فى مرحلة الخصخصة ،المنعقد فى القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦م، ص٥-٦.

- Dunsir, Andrew, and "The Public Private Debate" Some United Kingdom Evidence: Privatization in the U.K. "International Review of Administrative Science. Volume 56,1990,pp.28-29.

للموارد وخلق ظروف مهيأة للابتكار والتطوير تلك التي تكتسب أهمية في ظل ظروف العولمة الاقتصادية .

• دافع مالى: للاستفادة من تخفيض الإنفاق العام بما يمثل دعماً للميزانية العامة للدولة وأيضاً توجيه الادخار الخاص على الاستثمارات المنتجة .

• دافع اجتماعى : لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية وخلق الحافز الفردى على الإنتاج والقضاء على السلبية والتخلص من التواكل الذى يسود وحدات القطاع العام والتي انعكست نتائجه على الناحية الاقتصادية بالخسائر المتتالية فى بعض وحداته .

ويوضح الباحث فى هذا المجال أن البواعث نحو الخصخصة تختلف من مجتمع الى آخر فبينما يكون الدافع أو الباعث نحو الخصخصة الغربية هو الوصول إلى مزيد من الكفاءة فإنه فى المجتمعات النامية يشكل التخلص من الوحدات الاقتصادية ذات الكفاءة المنخفضة والتي تمثل عبئاً على ميزانية الدولة وميزانها التجارى الدافع الأقوى فى بواعث الخصخصة بينما يكون الدافع نحو الخصخصة فى الأنظمة الشمولية هو المزيد من الحرية الفردية .

٣-أساليب الخصخصة:

تعددت الأساليب التى استخدمت فى تنفيذ برنامج الخصخصة فى الدول التى مرت بتجربة التغير الهيكلى ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادى بها فبينما تم رصدتها بإحدى الدراسات فى ستة أنماط تتمثل فى^(١):

(1) W.B. ,Privatization and Control of state -owned ,Enterprises , (Washington D.C., 1991),P.9

- د. عبد العزيز السودانى . مرجع سابق ص ٤٠-٤٢ .

١. المشاركة فى الملكية والإدارة :

عندما تكون الشركات العامة المملوكة للحكومة كبيرة أو يتضمن نشاطها احتكاراً طبيعياً تقوم الحكومة ببيع نسبة أقل من نصف إجمالي الأسهم إلى عدد كبير من المستثمرين، وبالتالي تحصل على مكاسب من موارد القطاع الخاص دون أن تفقد سيطرتها أو رقابتها على تلك الشركات .

٢. بيع الشركات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص :

حيث تقوم الحكومة ببيع كامل شركات القطاع العام إلى أفراد القطاع الخاص.

٣. عقود التأجير والإدارة :

حيث تقوم الحكومة بتأجير بعض منشآتها العامة إلى القطاع الخاص، أو تقوم بإبرام عقود إدارة وتشغيل بعض المنشآت العامة مع القطاع الخاص .

وتختلف الحالة الأولى عن الثانية فى أن الحالة الأولى تحصل الحكومة على مقابل حق الانتفاع وتكون نتائج التشغيل للمشروع من حق القطاع الخاص ، بينما فى الحالة الثانية تدفع الحكومة مقابل خدمات الإدارة إلى القطاع الخاص الذى لا يستفيد مباشرة من نتائج التشغيل للمشروع .

٤. تصفية شركات القطاع العام :

عندما يثبت للحكومة عجز شركات القطاع العام الخاسرة عن تحسين أدائها تقوم بغلق تلك الشركات الخاسرة وتصفى وتباع للقطاع الخاص .

٥. طرق أخرى :

وتتمثل الأنماط الأخرى، للخصخصة في توزيع أسهم وحصص شركات القطاع العام على الأعمال مجاناً وكذا بعض المواطنين وذلك انطلاقاً من مقولة سياسية مؤداها أن مصادر امتلاك الدولة لهذه المشروعات كنتيجة التأميم أو المصادرة أو الادخار العام الإجمالي ضريبياً أو تضخيمياً لذا يتعين توزيع ملكية الأصول مجاناً. ويمكن أن نستخلص من الدراسات الأخرى التي تناولت أساليب الخصخصة أنها تتطوى على النماذج التالية^(١):

(١) يرجع في هذا الصدد الى :

- (1st). Kemp, Roger L., "Privatization The Provision of Public Services by Private Sector", "N. Y: McFarland and Co., Inc., 1991, P: 33.
- (2nd). Ramamurti, Ravi and Raymond Vernon, "Privatization and Control of State- Owned Enterprises", The World Bank Washington, 1991, pp: 65-66.
- (3rd). Aghion, Philippe and Olivier J. Blanchard, "On Privatization Methods in Eastern Europe and Their Implications", "Economics of Transition, Volume 6. Number 1. May. 1998, pp: 91-95.
- (4th). Vuylsteke, Charles, "Techniques of Privatization of State-Owned Enterprises", "Washington, World Bank Technical 1988, and p: 88.
- (5th). Champlin, Dell, "The Privatization of Community: Implications for Urban Policy", "Journal of Economic Issues, Vol. xxx11 No. 2, June 1998, pp: 595-599.
- (6th). Dilger, Robert Jay, Randolph R. Moffett, and Linda Struyk, "Privatization of Municipal Services in America's Largest Cities", "Public Administration Review, Vol. 57 Num. 1 January/February 1997, pp: 21-26.

(ز) د. نعيم فهميم حنا، "دور سوق المال في ترشيد عملية الخصخصة"، المؤتمر الأول عن دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ -

<=

١٥ سبتمبر ١٩٩٦، المجلد الأول، ص: ١٢.

استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندى

١. خصخصة رأس المال وفى هذا النموذج يتم إنهاء ملكية الدولة للشركات عن طريق البيع أو الهبة أو التصفية وقد يكون البيع شاملاً أو جزئياً كما قد يكون البيع لمواطنين من غير العاملين أفراداً أو هيئات كما قد يتم خصخصة رأس المال عن طريق إلغاء مساهمة الدولة فى الشركات المملوكة لها وتحويلها الى مشروعات مشتركة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وما يرتبط بها من تقنيات حديثة .

٢. خصخصة الإدارة وفى هذا النموذج يتم تفويض أو توكيل القطاع الخاص فى إدارة الشركات المملوكة للقطاع العام إما على أساس عقود امتياز أو إيجار .

٣. التأجير طويل الأجل لبعض أصول القطاع العام أو الحكومى وفى هذا النموذج يتم إبرام عقود تأجير طويلة الأجل لبعض الأصول وبشروط قد تتضمن نية الحكومة -المؤجر- فى بيع المنشأة إلى الطرف الآخر -المستأجر- وبما يحقق المنفعة العامة للجمهور والاقتصاد القومى ، وهو ما يطلق عليه التأجير التمويلي أو عقود الإيجار طويلة الأجل والذى يعتبر أحد أنماط الخصخصة الذى يسعى الباحث فى دراسته هذه إلى تدعيم دوره فى تنشيط برنامج الخصخصة بالاستناد على دراسة النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي وما يحويه من دلائل تساهم فى تفعيل هذا الدور .

= (ح) د. محمد صالح الحناوى ، "الخصخصة وإعداد القيادات الإدارية " ، مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر، الإسكندرية ، خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ مايو ١٩٩٣ ، عدد خاص ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، ص: ٢١ .

ثانياً : التأجير التمويلي مفهومه وأشكاله :

١- مفهوم التأجير التمويلي :

يطلق على عقد التأجير التمويلي أيضاً التمويل بالاستئجار أو عقود الإيجار طويلة الأجل ومؤدى هذا العقد بصفة عامة استئثار المستأجر بملكية منفعة الموجود محل الإيجار ، بينما تظل ملكية العين المؤجرة للمؤجر ، وإن كانت بعض العقود الإيجارية تتفرد بخصوصية موضوعها مثل اتفاقيات الاستكشاف والانتفاع بالموارد الطبيعية واتفاقيات الترخيص باستعمال حقوق الاختراعات والتأليف والنشر للمصنفات الفنية .بيد أن الدراسة في هذا البحث سوف تهتم بعقود التأجير ذات الموضوعات العامة حيث اهتمت لجان المعايير المحاسبية بعقود الإيجار بصفة عامة مثل لجنة معايير المحاسبة المالية ولجنة الأصول المحاسبية الدولية وأفردت لها المعايير الخاصة بها مثل المعيار رقم ١٧ من معايير المحاسبة الدولية الذى سوف نتناوله في النقاط التالية من هذا البحث .

ومن خلال الدراسات ^(١) التي تناولت عقود الإيجار وجد الباحث أن هذه الدراسات تصنف عقود الإيجار بحسب مدى انتقال مخاطر ملكية الأصل محل الإيجار ومنافعه من المؤجر الى المستأجر ، وتتمثل المخاطر والمنافع فيما يلي :

المخاطر: تتمثل في :

- أ- الخسائر المحتملة بسبب عدم الاستغلال الكلي لطاقة الأصول محل العقد .
- ب- الخسائر المحتملة بسبب التقادم في التقنية الذي قد تتعرض له الأصول في ظل ظروف تتسم بالتطور السريع والمستمر .
- ج- الخسائر المحتملة بسبب التغير السلبي في الأرباح نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية .

(١) يمكن الرجوع الى :

- د. محمد أمين عزت الميداني . " الادارة التمويلية في الشركات " ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المملكة العربية السعودية ، الظهران ١٩٨٩ م ، ص: ٤٧٩ .
- لجنة الأصول الخاسبية الدولية ، الأصول الخاسبية الدولية ، تعريب سابا وشركاهم ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص: ١٨٦ .
- فردويستون ، بوجين برجام . "التمويل الادارى " ، الجزء الثانى ، تعريب د.عبد الرحمن دوعاله ، دار المريخ ، الرياض ١٩٩٣ م ، ص: ٤٣٩ .
- د. أحمد تمام محمد سالم . " التحليل المالى الخاسبي للتمويل بالاستئجار " ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر - كلية التجارة - جامعة الأزهر ، العدد ٢٠ ، يوليو ١٩٩٤ م ، ص: ٢٧٢-٢٧٥ .

المنافع: وتتمثل فى التالى :

أ- ربحية التشغيل المتوقعة خلاا , العمر الاقتصادى للأصول محل العقد

ب- التحسن فى القيمة المتبقية منها بعد مدة عقد الإيجار أو تحققها .

فاذا ترتب على عقد الإيجار انتقال جميع مخاطر ومنافع الملكية الأصول من المؤجر الى المستأجر يسمى عقد الإيجار فى هذه الحالة عقد إيجار تمويلى .

أما إذا لم يترتب على عقد الإيجار انتقال جميع مخاطر ومنافع الملكية للأصول محل العقد الى المستأجر يسمى عقد الإيجار فى هذه الحالة عقد إيجار تشغيلى .

وفى ضوء ما حددته لجنة معايير المحاسبة المالية ⁽¹⁾ من شروط للتمييز بين عقد التأجير التمويلى وعقد التأجير التشغيلى حيث أوضحت أنه عند توافر شرط واحد من الشروط الأربعة التالية يعتبر العقد عقداً تمويلياً أما إذا لم يتوافر أى من الشروط الآتية فان العقد يعتبر عقداً تشغيلياً وهذه الشروط تتمثل فى:

أ- أن يتضمن العقد نصاً على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر فى نهاية مدة الإيجار .

(1) F.W. Paish & J.Briston , "Business Finance", Pitman, London, 1978, pp.70-117.

M.S.RIX , "Investment Arithmetic " , 2ND . ,ed., Pitman Press Bath , London ,1964, Ch.14.

- AICPAFASB, "Standement of Financial Accounting " -Standard No.13 , Accounting For Leases .Stamford ,com FASB1976.

- ب- أن يمنح العقد المستأجر حق شراء الأصل بسعر تحفيزي بعد انتهاء فترة الإيجار .
- ج- إذا كانت فترة العقد تساوي ٧٥% أو أكثر من العمر الإنتاجي (الاقتصادي) للأصل محل الإيجار.
- د- أن تساوي القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد ٩٠% من القيمة السوقية للأصل محل الإيجار.
- وهذا يعني أن عقود الإيجار قد تكون تمويلية أو تشغيلية ، حيث يوصف العقد بأنه عقد إيجار تمويلي إذا تميز بالصفات التالية :
١. أن يتضمن العقد تغطية كامل قيمة الأصل باستخدام أقساط الإيجار الدورية خلال فترة العقد ، بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب للمالك (المؤجر) على رأس المال المستثمر في الأصول المؤجرة.
 ٢. أن يكون للمستأجر خيار شراء الأصول المستأجرة بعد نهاية مدة العقد أو تجديد عقد الإيجار لفترة أخرى بإيجار مخفض .
 ٣. عقد الإيجار يكون غير قابل للإلغاء ، وإذا أراد المستأجر إلغاؤه ، فعليه أن يسد كافة أقساط الإيجار المتبقية حتى نهاية العقد دفعة واحدة .
 ٤. خدمات الصيانة والتأمين والضرائب المستحقة على الأصل المستأجر (مثل الضرائب على الملكية) تكون على المستأجر .
- وقد أوردت لجنة الأصول المحاسبية الدولية ^(١) أمثلة عن الحالات التي يوصف فيها عقد الإيجار بأنه عقد إيجار تمويلي وهي :

(١) لجنة الأصول المحاسبية الدولية . مرجع سابق ص: ١٧٧.

- أ- عندما يتضمن عقد الإيجار نقل ملكية الأصول إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار.
- ب- عندما يكون للمستأجر خيار شراء الأصول بسعر يتوقع أن يكون أقل من قيمته السوقية في تاريخ ممارسة الخيار ، وبحيث يكون الفرق المتوقع كافياً -عند بدء عقد الإيجار- للاعتقاد بأن المستأجر سيمارس خيار الشراء.
- ج- عندما تكون مدة عقد الإيجار تساوى معظم حياة الأصل الإنتاجية (الاقتصادية) سواء انتقلت الملكية في نهاية العقد- أم لم تنتقل .
- د- عندما تكون القيمة الحالية لأقساط الإيجار- عند بدء عقد الإيجار- أكبر من أو مساوية للقيمة المعادلة تقريباً للأصول بعد استبعاد أى هبات أو إيرادات عرضية أو وفورات ضريبية (مرتبطة بهذه الأصول) من قيمتها المعادلة في ذلك الوقت وسواء انتقلت الملكية - في نهاية العقد- أم لم تنتقل .
- ويرى الباحث أن هذه الأمثلة التى أوردتها لجنة الأصول المحاسبية الدولية تتفق مع ما أقرته لجنة معايير المحاسبة المالية من شروط يجب أن يتوافر أى منها ليكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي وتمشياً مع هذا الإطار يصنف عقد الإيجار بأنه عقد إيجار تشغيلي إذا تضمن العقد أن يقوم المؤجر بصيانة وخدمات الآلات والمعدات المستأجرة ، وإذا كانت أقساط الإيجار الدورية لا تكفى لتغطية إجمالي تكاليف الأصل المستأجر وذلك لأن مدة الإيجار تقل-كثيراً-عن العمر الاقتصادي للأصل ولذا يتوقع المالك - المؤجر- استرداد إجمالي قيمة الأصل إما عن طريق إعادة تأجير الأصل (بعد نهاية مدة عقد الإيجار الأول)، وإما عن طريق بيعه ، كذلك أيضاً

بوصف عقد الإيجار بأنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان العقد يعطى للمستأجر الحق -عادة- في إلغاء العقد وإرجاع الأصل المستأجر إلى المؤجر قبل نهاية مدة العقد الأساسية .

وفى ضوء الشروط التى أوردتها لجنة معايير المحاسبة المالية والأمثلة التى أوضحتها لجنة الأصول المحاسبية الدولية ،يمكن القول أن جوهر التعاقد هو الذى يحدد تصنيف العقد ما إذا كان تمويلاً أو تشغيلياً . هذا وسوف ينصب اهتمام الباحث فى هذا البحث على عقد الإيجار التمويلي أو كما يطلق عليه الاستئجار التمويلي أو المالى والذى يحوى فى نطاقه صوراً وأنواع متعددة تتمثل فيما يلى: (١)

٢- أشكال التأجير التمويلي:

فى ضوء البنود الأساسية التى يحتوئها عقد الإيجار تتعدد صور وأشكال التأجير التمويلي وان كانت جميعها تشترك فى الخصائص العامة للتأجير التمويلي .

أ- عقود الإيجار المنتهية بالتملك:

يتضمن هذا النوع من عقود الإيجار اتفاقاً بين المؤجر والمستأجر على أن تؤول ملكية الأصل إلى المستأجر فى نهاية مدة عقد الإيجار فهو عقد إيجار فى البداية يتحول إلى عقد بيع بعد سداد القسط الأخير مما يتيح للمستأجر الحصول على خدمات الأصل خلال معظم حياته الإنتاجية ثم تؤول

٩

إلى المستأجر ملكية الأصل بعد انتهاء مدة العقد حيث تكون له منافعته وخدماته خلال باقى حياته الإنتاجية فضلاً عن القيمة التخريدية له. وأما بالنسبة للمؤجر فهذا النوع من العقود يحافظ على حقه فى الأصل من الضياع حيث لا يجوز للمستأجر أن يتصرف فى الأصل إلى شخص ثالث قبل سداد كامل الأقساط الدورية المتفق عليها فى العقد بالإضافة إلى أنه فى حالة تصفية نشاط المستأجر يكون للمؤجر الأولوية فى الاستئثار بالأصل محل الإيجار.

ب- عقد التأجير التمويلى المباشر:

فى هذا النوع من عقود الإيجار يقوم المستأجر-أو الراغب فى الاستئجار- بتحديد الأصل الذى يرغب فيه ويتفاوض مع الشركة المالكة أو المنتجة حول السعر ومواعيد التسليم ثم يقوم بالاتفاق مع إحدى المؤسسات التمويلية أو الشركات المتخصصة فى التأجير لكى تقوم بشراء ذلك الأصل على أن يستأجرها منها بعقد إيجار يتضمن تغطية قيمة الأصل وتحقيق عائد مناسب للمؤجر ولذا يعتبر هذا الشكل من التأجير المالى المباشر أحد أنواع التأجير التمويلى ويمكن أن يقوم المستأجر بالاتفاق مباشرة مع الشركة المالكة أو المنتجة على التأجير.

ج- عقد الإيجار بعد البيع :

فى هذا النوع من عقود الإيجار يتم الاتفاق بين إحدى الشركات وبين إحدى المؤسسات المالية على أن تباع الشركة للمؤسسة أصلاً معيناً وفى نفس الوقت تتعاقد الشركة مع المؤسسة على استئجار هذا الأصل للاستمرار فى استخدامه مقابل أقساط دورية وبمقتضى هذا النوع من عقود الإيجار تحصل الشركة البائعة على تدفق نقدى هو ثمن الأصل الذى تم بيعه للمؤسسة المالية

مما ينتج لها مسؤولية نقدية تجاهها من القيام بالتزاماتها أو تمويل استثماراتها وفي نفس الوقت تحتفظ بالأصل لديها لاستخدامه والحصول على منافعه. وهذا النوع من عقود الإيجار ما هو إلا طريقة مماثلة وبديلة للحصول على قرض من المؤسسة المالية بضمان الأصل هذا بالنسبة للمستأجر - الشركة البائعة - أما بالنسبة للمؤسسة المالية المؤجر - المشتري - فهو قرض متوسط الأجل بضمان الأصل يتم تحصيل قيمته على دفعات - أقساط - دورية. ولا ارتباطه بتمويل الشركة البائعة أو المستأجرة. اعتبر هذا العقد أحد أشكال التأجير التمويلي.

د- عقد الإيجار المقترن برافعة تمويل ^(١) Leveraged Leasing

يتضمن هذا النوع من عقود الإيجار ثلاثة أطراف هم المستأجر والمؤجر والمقرض ، فالمستأجر يقوم باستئجار خدمات مقابل أقساط دورية، أما المؤجر فيقوم بشراء الأصل محل الإيجار ويدفع جزءاً من ثمنه من أمواله الخاصة والباقي يكون قرضاً من المقرض (مؤسسة مالية غالباً) بضمان هذا الأصل ، ويستخدم المؤجر أقساط الإيجار في سداد القرض، وعلى المؤجر أن يتأكد من أن مجموع أقساط الإيجار يكون كافياً لتغطية تكلفة الأصل والفائدة المدفوعة عن القرض وعائداً مناسباً له مع الأخذ في الاعتبار القيمة التخريدية للأصل وأى وفورات مرتبطة بهذا الأصل خلال حياته الإنتاجية .

(١) نقلاً عن د. أحمد تمام سالم . مرجع سابق ، ص: ٢٧٨ .

- Robert J.Brown and Rudolph R.Yanuck, "Life Cycle Costing : A Practical Guide For Energy Mangers " ,The Fairmont Press, INC ., Atlanta ,Georgia,U.S.A,1980,P.108.

عند هذا الحد قد وضع الفرق جلياً بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي فضلاً عن بيان الصور والأشكال المختلفة التي تندرج تحت عقد الإيجار التمويلي وكلها تدور في نطاق واحد وهو الانتهاء غالباً بتملك المستأجر للأصل محل عقد الإيجار وبذا فهي تصلح لنمط غير تقليدي للخصخصة عن طريق نقل ملكية الأصول للوحدات الإنتاجية المندرجة في برنامج الخصخصة وخاصة في ظل عدم الإقبال على شراء الأصول كلها دفعة واحدة لعدم توفر السيولة بسبب حالة الانكماش والكساد الاقتصادي وعندئذ يقرر الباحث أن اتباع عقد التأجير التمويلي وخاصة الشكل المباشر يعتبر نمط غير تقليدي للخصخصة يعمل على تفعيل دور شركات التأجير التمويلي في تنشيط برنامج الخصخصة وفي نفس الوقت يكون لها تأثير إيجابي على تنشيط سوق رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تضيق فجوة الرقود الاقتصادي .

ومما يدعم هذا التوجه ما سوف يتناوله البحث في الأجزاء التالية من أثار إيجابية مباشرة أو غير مباشرة تعتمد على التحليل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي .

ثالثاً: المحاسبة عن عقود الإيجار في ضوء المعيار الدولي رقم (١٧):

تم إصدار معيار المحاسبة الدولية رقم (١٧) بعنوان محاسبة عقود الإيجار في مارس ١٩٨٢م ثم أعيدت صياغته في ١٩٩٤ ويتألف هذا المعيار من الفقرات ١-٦٤ والآتي ملخص لهذا المعيار:^(١)

١. يجب تطبيق هذا المعيار في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وبحيث لا يطبق هذا المعيار مع أنواع عقود الإيجار المتخصصة التالية:
 - أ- عقود الإيجار المرتبطة بالأراضي لغرض استكشاف أو استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن وغيرها .
 - ب- اتفاقيات الترخيص لحق استغلال أعمال فنية معينة مثل الأفلام السينمائية أو تسجيلات فيديو وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر .

(١) - International Accounting Standards Committee . "Towards the International Harmonization of Financial Statements", Accounting ,1989March, p. 182.

- International Accounting Standards Committee .Annual Review ,1997.
- Accounting Standard Committee .Accounting for Leases and Hire Purchase Contracte SSA 1984, P:21.
- Abdallal .J. "International Accounting Standards and Developing Cauntries " ,Paper Presented at 9th Conference of International auditing and Accounting Standards ,1992 July ,p:1-2.Amman,Jordan.

٢. عقد الإيجار بصفة عامة هو اتفاق يعطى المؤجر بموجبه إلى المستأجر حق استخدام موجودات معينة لفترة زمنية متفق عليها وذلك مقابل اجر معين.
- عقد الإيجار التمويلي عقد إيجار تحول بموجبه إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المتصلة بملكية أصل ما . بينما عقد الإيجار التشغيلي لا يتسم بالصفة السابقة أو غيرها من الشروط السابق ذكرها فى الفقرة السابقة.
٣. يجب الإفصاح عن قيمة الموجودات التى تخضع لعقود الإيجار التمويلي بتاريخ كل ميزانية عمومية ، كما يجب أن يفصح عن المطلوبات المتعلقة بهذه الموجودات المستأجرة بشكل منفصل عن المطلوبات الأخرى ، مع التمييز بين الأجزاء الجارية وطويلة الأجل.
٤. وفق هذا المعيار يجب الإفصاح عن أية قيود تمويلية هامة أو خيارات التجديد أو الشراء أو الإيجارات المشروطة مثل :زيادة دفعات الاستئجار فى المستقبل .
٥. يوجب هذا المعيار الإفصاح عن أية احتمالات طارئة قد تنشأ عن عقود الإيجار من غرامات أو تعويضات .
٦. بموجب عقد الإيجار التمويلي يجب عدم الاعتراف فى الميزانية العمومية بالأصل المستأجر كممتلكات ومنشآت ومعدات بل يتم الاعتراف به كذمة مدين تعادل صافى قيمة الاستثمار فى عقد الإيجار وذلك فى دفاتر المستأجر .
٧. يجب الاعتراف بالموجودات التى يحتفظ بها لأغراض الإيجار التشغيلي كممتلكات ومنشآت ومعدات فى الميزانية العمومية للمؤجرين .

٨. يجب الإفصاح بتاريخ كل ميزانية عمومية عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعن دخل التمويل غير المكتسب المتعلق به والقيم المتبقية غير المضمونة للموجودات المؤجرة.

حيث يمثل إجمالي الاستثمار مجموع دفعات الإيجار خلال مدة الإيجار علاوة على القيمة المتبقية إذا لم يوجد تأكيد على أنها ستؤول إلى المستأجر، أما القيمة المتبقية فهي ذلك الجزء من قيمة الموجودات المؤجرة والمقدر -عند بدء عقد الإيجار- أن يبقى بعد انقضاء مدة عقد الإيجار .

وكذلك دخل التمويل غير المكتسب يمثل الفرق بين إجمالي الاستثمار وبين القيمة الحالية له . وبناءً على ذلك يمثل صافي الاستثمار الفرق بين إجمالي الاستثمار ودخل التمويل غير المكتسب .

٩. إذا نتج عن عملية البيع أو إعادة الاستئجار عقد إيجار تمويلي فإن أية زيادة في متحصلات البيع عن قيمة الأصل المدرج يجب الاعتراف بها فوراً كدخل في البيانات المالية للبائع -المستأجر- وإذا تم الاعتراف بمثل هذه الزيادة يجب أن يؤجل هذا الدخل ويستنفذ على مدار فترة الإيجار .

١٠. يسرى مفعول هذا المعيار المحاسبي الدولي على البيانات المالية التي تغطي الفترات المالية التي تبدأ في أول يناير ١٩٨٤ وما بعده.

يستفاد من هذا التلخيص لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) أنه ركز على عقد الإيجار التمويلي وما يرتبط بمضمونه من خصائص تنعكس على الوظيفة المحاسبية وما تقدمه من بيانات مالية تعكسها القوائم المالية -المركز المالي وقائمة الدخل- لطرفي علاقة التعاقد المؤجر والمستأجر .

رابعاً : الإطار المحاسبي للتأجير التمويلي :

يتضمن الإطار المحاسبي للتأجير التمويلي القياس والتوصيل المحاسبي للمعاملات المالية الناشئة عن عقود التأجير التمويلي والتي تعكس حقيقة مؤداها أن المستأجر عندما يقع تحت ظروف هذا النوع من العقود بالتعاقد مع المؤجر يصبح في حكم مالك الأصل ويصبح الأصل في حكم المبيع بالنسبة للمؤجر وبالتالي فإن المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي يجب أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار سواء في دفاتر المستأجر أو المؤجر .

١- في دفاتر المستأجر : حيث أن المستأجر يصبح في حكم مالك الأصل لذا يتعين عليه أن يثبت الأصل في دفتاره بالإضافة إلى إثبات الالتزامات التي تترتب عليه بموجب عقد التأجير التمويلي بما ينعكس على البيانات التي تحتويها سجلات المستأجر حتى يكون المركز المالي ونتائج الأعمال والمؤشرات المالية المترتبة عليها معبرة تعبيراً صادقاً عن الواقع . فيثبت كل من الأصل والالتزام بالقيمتين التاليتين أيهما أقل :

أ- القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر وهي التي يتم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري في معاملة متساوية بينهما وباعتبار أن القيمة السوقية العادلة تمثل القيمة الحالية للمنافع المستقبلية للأصل المستأجر وبحيث لا تشمل نفقات تنفيذ العقد مثل (مصرفات الصيانة والتأمين والضرائب على الملكية) .

ب- القيمة الحالية لدفعات الإيجار : تستخدم القيمة الحالية لدفعات الإيجار أساساً لقياس تكلفة الأصل لإثباته بالدفاتر وعند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار يكون معدل الخصم هو معدل الفائدة

الضمنى للمؤجر والذى حدد على أساسه الدفعة الدورية للإيجار
بشرط :

- * أن يكون المستأجر على علم تام بمعدل العائد الضمنى للمؤجر^(*).
- * أن يكون معدل العائد الضمنى للمؤجر أقل من سعر فائدة الإقراض الإضافى للمستأجر^(*).

- بحيث يتم استهلاك الأصل أو الأصول محل العقد لتوزيع منافع وخدمات تلك الأصول على أساس زمنى تخضع فيه مدة الاستهلاك إلى شروط العقد فإذا توفر فى العقد ما يشير إلى أن الملكية القانونية للأصول المستأجر ستؤول فى نهاية مدة الاستئجار إلى المستأجر فيجب استهلاكها بالكامل خلال مدة الاستئجار . أما إذا لم يتوفر فى العقد ما يشير إلى انتقال ملكية الأصول فى نهاية العقد إلى المستأجر فيجب أن تستهلك الأصول خلال العمر الإنتاجى .

- وتظهر الأصول المستأجرة كمجموعة مستقلة من الأصول الثابتة بعد استبعاد مخصص الاستهلاك الخاص بها وبهذا تظهر الأصول المستأجرة (عند بدء الاستئجار) كموجودات فى جانب الأصول وكمطلوبات بنفس القيمة المذكورة فى جانب الخصوم ويمكن أن يخصص حساب مستقل لكل أصل وحساب إجمالى للأصول وأيضاً حساب مستقل لكل مؤجر وحساب إجمالى للمؤجرين .

- ووصولاً بالقيمة المسجلة بالدفاتر لكل من الموجودات والمطلوبات فى

(*) معدل العائد الضمنى للمؤجر : المعدل المخفض الذى يعرضه المؤجر.
(*) معدل الإقراض الإضافى للمستأجر : معدل الحصول على قرض له نفس الشروط المتفق عليها فى عقد الإيجار التمويلي

نهاية مدة التقدير فإنه يتم خصم الاستهلاك من الأصول وخصم الدفعات من الأرباح. بالتالي، إذا استخدم معدل في حساب الفوائد، ينبغي للقيمة التي أثبت بها الأصل والالتزام بالدفاتر، فإذا تم الإثبات بالقيمة السوقية العادلة عند التعاقد فيستخدم معدل الفائدة الضمني للمؤجر وإذا كانت القيمة الحالية للدفعات هي المستخدمة للتسجيل في الدفاتر فإن معدل الإقراض الإضافي للمستأجر هو المعدل الواجب استخدامه⁽¹⁾

هذا عن أثر المعاملات المالية المرتبطة بعقد الإيجار التمويلي على كل من الأصول والالتزامات. أما عن أثر هذه المعاملات على حساب النتيجة فيكون المبلغ الذي يحمل على إيرادات العام هو مبلغ قسط الإهلاك السنوي وفقاً لطريقة الاستهلاك التي تسير عليها المنشأة المستأجرة، أما الأعباء التمويلية فتسجل عند بدء الاستئجار كتكاليف إيرادية مؤجلة توزع على سنوات عقد الإيجار بحيث يخصم من إيراد كل سنة نسبة مئوية ثابتة على رصيد الأعباء التمويلية.

٢- في دفاتر المؤجر:

يعتبر التأجير التمويلي بالنسبة لمؤجر متخصص في هذا النوع من النشاط من قبيل الاستثمار، والدفعات الدورية للإيجار التي يسدها المستأجر لا تعد جميعاً إيرادات إيرادية إنما جزء منها يمثل استرداداً لتكاليف الاستثمار في الموجودات (الأصول المؤجرة) والجزء الآخر يمثل عائداً على الاستثمار سواء في صورة معدل ثابت من إجمالي الاستثمارات أو متغير حسب ما تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فيه. وعلى أن تكون سياسة الحيلة

(1) Smith Jr. Jay M & Shousen K. Fred interncdite Accounting. Ohio, 1997, p910

استخدام النموذج الخاصى للتأجير التمويلى فى تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندى

والحذر واجبة فى مثل هذا النوع من عقود التأجير التمويلى والتي غالبا ما تكون طويلة الأجل وذلك اعترافا من المؤجر بالشك فى تحصيل دفعات الإيجار ، أما القيمة التخريدية للأصول المؤجرة فإذا كان العقد لا يتضمن أن الأصول المؤجرة ستؤول إلى المستأجر فإن القيمة الباقية بعد مدة عقد الإيجار يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند تحديد قيمة تكاليف الاستثمار خاصة إذا كان عقد الإيجار لا يستغرق معظم حياة الأصول المؤجرة ، أما إذا كان عقد الإيجار يستغرق المدة الأكبر للحياة الإنتاجية من الأصول المؤجرة فالقيمة التخريدية تعتبر من قبيل الإيرادات بعد أخذ تكاليف التخلص من هذه الأصول فى الحسبان . وعلى أن تظهر السجلات إجمالى الاستثمارات (إجمالى دفعات الإيجار) بالإضافة إلى القيمة المتبقية إذا لم يتضمن العقد أن الأصول المؤجرة ستؤول إلى المستأجر وكذلك الإيراد التمويلى غير المكتسب .

أما إذا كان المؤجر من أصحاب المصانع أو التجار الموزعين (مؤجر غير متخصص) وهذا ينطبق على بيع الأصول الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام بطريق التأجير التمويلى حيث ينشأ عن عقد الإيجار التمويلى نوعان من الإيرادات :

* الربح (الخسارة) من بيع الموجودات موضوع الإيجار بأسعار بيع عادية ويطلق عليه ربح (خسارة) البيع وهذا يتم الاعتراف به فى السنة الأولى من العقد أو يتم توزيعه على سنوات العقد .

* إيراد التمويل عبر مدة عقد الإيجار ويطلق عليه عائد التمويل ويتم توزيعه عبر سنوات عقد الإيجار .

خامسا : استخدام نتائج القياس المحاسبى للتأجير التمويلي فى تفعيل دوره لتحقيق البرنامج الزهوى للخصخصة :

استناداً على الإطار المحاسبى للتأجير التمويلي الذى تناوله الباحث فى النقطة السابقة يمكن تدعيم وتفعيل دور التأجير التمويلي فى تنشيط برنامج الخصخصة بالاعتماد على نتائج القياس المحاسبى وما يحققه من مؤشرات تمثل النفعية للمستأجر فى حالة التملك بهذا النمط وذلك فى ضوء المثال الافتراضى التالى : (١)

يفرض أن أحد المستثمرين قرر شراء أصول من إحدى شركات قطاع الأعمال العام المعروضة للخصخصة عن طريق التأجير التمويلي بعقد استئجار طويل الاجل مقارنة بطريق الشراء المباشر لهذه الأصول عن طريق زيادة رأس المال وبافتراض أن عقد الإيجار يتضمن الشروط الآتية :

١- فترة عقد الإيجار خمس سنوات غير قابلة للإلغاء أو التغيير على أن يقوم المستأجر بدفع مبلغ ٧١٩٥٠٠٠ جنيه سنوياً فى بداية كل عام (دفعات دورية مقدمة)

٢- تبلغ القيمة السوقية العادلة للأصول فى تاريخ التعاقد ٣٠ مليون جنيه ويقدر العمر الإنتاجى لهذه الأصول بخمس سنوات بدون قيمة تخريدية .

٣- يتحمل المستأجر كافة نفقات تنفيذ العقد .

٤- يمثل رأس المال بالنسبة للمستثمر أو للمستثمرين الراغبين فى الشراء ٣٠ مليون جنيه .

(1) LenKowsky , S. Mirich , T A " Financing " recant developments , Management and Economical Symposium ,Kings Point , New York , April 1990

استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندى

فأى الوصيلتين أفضل للمستثمر لامتلاك الأصول . هل هو طريق التأجير
التمويلي أو الشراء المباشر عن طريق تدبير المبلغ اللازم للشراء بزيادة
رأس المال وعلى افتراض أن معدل العائد الضمني ١٠% للمؤجر ، وفائدة
الإقراض الإضافي للمستأجر ١١% ، ونسبة ضريبة الدخل ٤٠% ، وأن
المستأجر لا يقوم بتوزيع أرباح طوال مدة العقد ويتوقع أن يحقق استخدام
الأصول ٣٠ مليون جنيه سنويا وإن تكاليف التشغيل (الاستخدام) السنوية
لهذه الأصول تمثل ٣٠% من الإيرادات .

للمفاضلة بين البديلين يمكن بيان أثر القياس المحاسبي لكل:

البديل الأول وهو الاستئجار (الإيجار التمويلي):

يلاحظ أن عقد الإيجار يعتبر من عقود الإيجار التمويلي للأسباب التالية :

أ- تزيد مدة العقد عن ٧٥% من العمر الإنتاجي للأصول حيث أن مدة
العقد خمس سنوات وهي تساوى العمر الإنتاجي للأصل المستأجر .

ب- تزيد القيمة الحالية لعقد الإيجار عن ٩٠% للقيمة العادلة للأصول
المستأجرة عند بداية تنفيذ العقد حيث يبلغ إجمالي مقدار دفعات الإيجار

$$\text{خلال فترة العقد } ٧١٩٥٠٠٠ \times ٥ \text{ سنوات} = ٣٥٩٧٥٠٠٠$$

وباستخدام معدل خصم دفعة دورية مقدمة قدرها ٧١٩٥٠٠٠ بمعدل
١٠% لمدة خمس سنوات نحصل على $٧١٩٥٠٠٠ \times ٤,١٦ = ٣٠٠٠٠٠٠$ تقريبا .

وبافتراض أن المستأجر على علم تام بمعدل العائد الضمني وأن المعدل
الضمني يقل عن فائدة الإقراض الإضافي فإنه تم استخدام معدل العائد
الضمني لتحديد القيمة الحالية للدفعات .

ويتطبيق النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي الموضح في النقطة السابقة يتم إثبات الأصول المستأجرة في دفاتر المستأجر باعتبارها أصل كما تثبت كمطوبات أو التزام عن هذه الأصول بنفس القيمة وهي قيمتها السوقية العادلة ٣٠ مليون جنيه وبحيث يتم استنفاد الالتزام الناشئ عن عقد الإيجار وفق الجدول الآتي (جدول رقم ١)

جدول (١) جدول استنفاد عقد التأجير التمويلي دفعات دورية مقدمة

التاريخ	المبلغ المدفوع	أعباء الفوائد ١٠% من الالتزامات	القيمة الحالية للإيجار	الرصيد المتبقى
١٩٩٥/١/١	-	-	-	٣٠٠٠٠٠٠٠
١٩٩٥/١/١	٧١٩٥٠٠٠	-	٧١٩٥٠٠٠	٢٢٨٠٥٠٠٠
١٩٩٦/١/١	٧١٩٥٠٠٠	٢٢٨٠٥٠٠	٤٩١٤٥٠٠	١٧٨٩٠٥٠٠
١٩٩٧/١/١	٧١٩٥٠٠٠	١٧٨٩٠٥٠	٥٤٠٥٩٥٠	١٢٤٨٤٥٥٠
١٩٩٨/١/١	٧١٩٥٠٠٠	١٢٤٨٤٥٥	٥٩٤٦٥٤٥	٦٥٣٨٠٠٥
١٩٩٩/١/١	٧١٩٥٠٠٠	٦٥٦٩٩٥ (*)	٦٥٣٨٠٠٥	صفر
	٣٥٩٧٥٠٠٠	٥٩٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	

أما بالنسبة لقسط استهلاك الأصول المستأجرة فيحسب كالآتي :

القيمة الحالية لعقد الإيجار التمويلي ÷ عدد سنوات العقد

$$٣٠٠٠٠٠٠٠ \div ٥ \text{ سنوات} = ٦٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه سنويا}$$

وعليه فإن قائمة الدخل وقائمة المركز المالى بالنسبة للمستأجر خلال

سنوات العقد يظهرهما الجدولين التاليين جدول (٢) ، جدول (٣)

(*) نتيجة لعمليات التقريب احتسبت أعباء الفوائد في العام الخامس كمتم حسابي

استخدام النموذج الخاصي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتشيط برنامج الخصخصة

د. حسين محمد حسين الجندي

جدول (٢) قائمة الدخل لسنوات عقد الإيجار التمويلي للأصول المستأجرة

البيان	السنوات	٩٥/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٩/١٢/٣١
الإيرادات	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
إيرادات أخرى	-	-	-	-	-	-
إجمالي الإيرادات (أ)	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
التكاليف المتغيرة	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
استهلاك الأصول	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
إجمالي التكاليف (ب)	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
أرباح استخدام الأصول	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
المستأجرة (أ - ب)	-	٢٢٨٠٥٠٠	١٧٨٩٠٥٠	١٢٤٨٤٥٥	٦٥٦٩٩٥	١٤٣٤٣٠٠٥
خصم فوائد الاستئجار						
صافي الربح قبل خصم الضرائب	١٥٠٠٠٠٠٠	١٢٧١٩٥٠	١٣٢١٠٩٥٠	١٣٧٥١٥٤٥	١٤٣٤٣٠٠٥	١٤٣٤٣٠٠٥
الضرائب ٤٠ %	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٨٧٨٠٠	٥٢٨٤٣٨٠	٥٥٠٠٦١٨	٥٧٣٧٢٠٢	٥٧٣٧٢٠٢
صافي الربح بعد الضريبة	٩٠٠٠٠٠٠	٧٦٣١٧٠٠	٧٩٢٦٥٧٠	٨٢٥٠٩٢٧	٨٦٠٥٨٠٣	٨٦٠٥٨٠٣

جدول (٣) قائمة المركز المالي لسنوات عقد الإيجار التمويلي

البيان	السنوات	٩٥/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٩/١٢/٣١
الأصول	٣٥٥٢٤٥٠٠	٤٤٧٢٣١٥٠	٥٣٨٢٤٣٦٥	٦٢٦٨٠٢٠٧	٧١٤٠٥٠٠٠	٧١٤٠٥٠٠٠
أصول مستأجرة	٢٤٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	-	-
مجموع استهلاك الأصول المستأجرة						
فوائد مدفوعة مقدما	٢٢٨٠٥٠٠	١٧٨٩٠٥٠	١٢٤٨٤٥٥	٦٥٦٩٩٥	-	-
مجموع الأصول	٦١٨٠٥٠٠٠	٦٤٥١٢٢٠٠	٦٧٠٣٢٨٢٠	٦٩٣٣٧٢٠٢	٧١٤٠٥٠٠٠	٧١٤٠٥٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
رأس المال	٩٠٠٠٠٠٠٠	١٦٦٢١٧٠٠	٢٤٥٤٨٢٧٠	٣٢٧٩٩١٩٧	٤١٤٠٥٠٠٠	٤١٤٠٥٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٢٢٨٠٥٠٠٠	١٧٨٩٠٥٠٠	١٢٤٨٤٥٥٠	٦٥٣٨٠٠٥	-	-
دائرو عقود إيجار (مطلوبات مقابل الاستئجار)						
مجموع الخصوم	٦١٨٠٥٠٠٠	٦٤٥١٢٢٠٠	٦٧٠٣٢٨٢٠	٦٩٣٣٧٢٠٢	٧١٤٠٥٠٠٠	٧١٤٠٥٠٠٠

وبالتالى يمكن استنتاج مؤشرات ربحية المستثمرين (المستأجر) فى حالة اتخاذ قرار التملك عن طريق التأجير التميزلى من خلال الآتى :

(أ) معدل العائد على الاستثمار

البيان	٩٥/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٩/١٢/٣١
أرباح الاستخدام	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
÷	÷	÷	÷	÷	÷
متوسط الأصول	٥٩١٦٥١٣٠	٦٣١٥٨٦٠٠	٦٥٧٧٢٥١٠	٦٨١٨٥٠١٠	٧٠٣٧١١٠٠
معدل العائد على الاستثمار	% ٢٥,٣	% ٢٣,٧	% ٢٢,٨	% ٢١,٩	% ٢١,٣

(ب) العائد على حقوق الملكية

البيان	٩٥/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٩/١٢/٣١
صافى الربح بعد الضريبة (أ)	٩٠٠٠٠٠	٧٦٢١٧٠٠	٧٩٢٦٥٧٠	٨٢٥٠٩٢٧	٨٦٠٥٨٠٣
حقوق الملكية فى ١/١	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠	٤٦٦٢١٧٠٠	٥٤٥٤٨٢٧٠	٦٢٧٩٩١٩٧
حقوق الملكية فى ١٢/٣١	٣٩٠٠٠٠٠٠	٤٦٦٢١٧٠٠	٥٤٥٤٨٢٧٠	٦٢٧٩٩١٩٧	٧١٤٠٥٠٠٠
متوسط حقوق الملكية (ب)	٣٤٥٠٠٠٠٠	٤٢٨١٠٨٥٠	٥٠٥٨٤٩٨٥	٥٨٦٧٣٧٣٣	٦٧١٠٢٠٩٨
معدل العائد على حقوق الملكية أ ÷ ب	% ٢٦	% ١٧,٨	% ١٥,٦	% ١٤	% ١٢,٨

استخدام النموذج الخاسي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتحشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندى

البديل الثاني :

أما إذا رغب المستثمرون أو المستثمر امتلاك الأصول عن طريق زيادة رأس المال وتوفير الأموال اللازمة لشراء الأصول بالقيمة السوقية العادلة وهى مبلغ ٣٠ مليون جنيه ومع افتراض بقاء التكاليف الخاصة بالاستخدام كما هى فى البديل الأول وكذلك إيرادات الاستخدام (التشغيل) دون تغيير خلال فترة العمر الإنتاجى لهذه الأصول فإن قائمة الدخل للمستثمر (المستأجر) فى هذه الحالة يوضحها الجدول التالى جدول رقم (٤)

جدول (٤)

٩٩/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	المسنوات البيان
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	إجمالى الإيرادات
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	مصروفات الاستخدام
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	إجمالى الأرباح
-	-	-	-	-	مصروفات أخرى
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	صافى الأرباح
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	الضرائب ٤٠ %
٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	صافى الربح بعد الضرائب

يتضح من قائمة الدخل السابقة أنها لا تتضمن فوائد الاستئجار كما فى حالة التملك عن طريق التأجير التمويلي ،أما قائمة المركز المالى للمستثمر(المستأجر) فيوضحها الجدول التالى جدول رقم (٥) :

جدول (٥) قائمة المركز المالي في حالة التملك عن طريق الشراء

٩٩/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	المستويات البيان
١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٥.٠٠٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٥.٠٠٠.٠٠٠	الأصول
-	٦.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠.٠٠٠	أصول متداولة
					أصول ثابتة بعد
					م. الاستهلاك
١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٦.٠٠٠.٠٠٠	٨٧.٠٠٠.٠٠٠	٧٨.٠٠٠.٠٠٠	٦٩.٠٠٠.٠٠٠	إجمالي الأصول
٦.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠٠٠.٠٠٠	الخصوم
٤٥.٠٠٠.٠٠٠	٣٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠.٠٠٠	٩.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال
					الأرباح المحتجزة
١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٦.٠٠٠.٠٠٠	٨٧.٠٠٠.٠٠٠	٧٨.٠٠٠.٠٠٠	٦٩.٠٠٠.٠٠٠	إجمالي الخصوم

وبالتالى فإن معدل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية في

البيدائل الثانى وهو حالة التملك عن طريق الشراء يوضحهما الجدول التالى

جدول رقم (٦)

استخدام النموذج الخاسي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. حسين محمد حسين الجندي

جدول (٦) العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية
في حالة التملك عن طريق الشراء

٩٩/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	المستويات البيان
١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	صافي الأرباح
÷	÷	÷	÷	÷	÷
١٠٠٥.٠٠٠	٩١٥.٠٠٠	٨٢٥.٠٠٠	٧٣٥.٠٠٠	٦٤٥.٠٠٠	متوسط قيمة الأصول
% ١٤,٩	% ١٦,٤	% ١٨,٢	% ٢٠,٤	% ٢٣,٣	معدل العائد على الاستثمار
٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب
÷	÷	÷	÷	÷	÷
١٠٠٥.٠٠٠	٩١٥.٠٠٠	٨٢٥.٠٠٠	٧٣٥.٠٠٠	٦٤٥.٠٠٠	متوسط حقوق الملكية
% ٨,٩	% ٩,٨	% ١٠,٩	% ١٢,٢	% ١٣,٩	معدل العائد على حقوق الملكية

كما يمكن مقارنة نتائج التملك عن طريق التأجير التمويلي والتملك عن طريق الشراء وأثر ذلك على ربحية المستأجر (المستثمر أو المستثمرون) من خلال الجدول التالي رقم (٧)

جنول (٧)

مقارنة بين أرباح التملك عن طريق التأجير التمويلي
والتملك عن طريق الشراء

البيان	حالة التأجير التمويلي					حالة الشراء				
	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
معدل العائد على الاستثمار	٢٥,٣	٢٣,٧	٢٢,٨	٢١,٩	٢١,٣	٢٣,٣	٢٠,٤	١٨,٢	١٦,٤	١٤,٩
معدل العائد على حقوق الملكية	٢٦	١٧,٨	١٥,٦	١٤	١٢,٨	١٣,٩	١٢,٢	١٠,٩	٩,٨	٨,٩

سادسا : الجانب التآثيرى الإيجابى للتأجير التمويلى :

أوضحت نتائج القياس فى النقطة السابقة أن التملك عن طريق التأجير التمويلي يحقق معدل عائد على الاستثمار وعلى حقوق الملكية أكبر من حالة التملك عن طريق الشراء بما يدعم الدافع إلى استخدام التأجير التمويلي فى الدعوة إلى تنشيط وتوسيع نطاق التملك للأصول المعروضة للخصخصة وخاصة أن التأجير التمويلي يوفر للمستأجر التمويل الكامل للحصول على الأصول فى حالة التأجير التمويلي فى ظل الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى من الكساد والانكماش وعدم توفر السيولة وبالتالي يمكن توفير النقدية ورأس المال العامل لتشغيل تلك الأصول بما يؤدي إلى اجتياز أزمة الانكماش الحالية كما أن التملك عن طريق التأجير التمويلي يمكن المستأجر من استنفاد تكلفة الأصول (القيمة الكلية لعقد الإيجار) وتحمله على الإيرادات السنوية بما يؤدي إلى وفر فى الضرائب وتشجيع التملك الخاص واتساع دائرته التى هى دافع من دوافع الخصخصة .

بيد أنه إذا كانت الخصخصة تعنى انتقال ملكية نشاط متكامل من القطاع العام إلى القطاع الخاص والتكامل يعنى أن انتقال الملكية يندرج تحته آلات ومعدات وأراضى ومباني واسم تجارى فإن الباحث يرى أنه ليس هناك مانع من أن ينطوى التأجير التمويلي على كل ذلك إذا كان فى استخدامه تنشيط لبرنامج الخصخصة وهو ما يحقق هدف هذا البحث من استنتاج أن نموذج المحاسبة عن التأجير التمويلي وما يوفره من معلومات يساهم فى الدعوة إلى الإقدام على هذا النمط غير التقليدى للخصخصة . وهو ما يمثل أحد الجوانب ذات التأثير الإيجابى لنموذج المحاسبة عن التأجير التمويلي فى معالجة أحد القضايا الاقتصادية ذات الأهمية فى الوقت الراهن .

سابعاً : خلاصة البحث ونتائجه :

تزايد الاهتمام فى الوقت الحالى بالعقبات التى تحول دون إتمام خصخصة المشروعات العامة باعتبار أن ذلك فيه ما يعوق إتمام برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى هو السبيل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت وزارة قطاع الأعمال فى مصر تمارس عدداً من الأنماط والأساليب المختلفة المتعلقة بتنفيذ برنامج الخصخصة فإن أسلوب أو نمط التأجير التمويلي لم يلق الاهتمام به كنمط غير تقليدى يمكن أن تأخذ به وزارة قطاع الأعمال فى بيع شركاتها ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص وخاصة فى ظل الظروف الحالية التى تتسم ببطء الإقبال على شراء الأصول بالكامل فى إطار عملية الخصخصة، نتيجة للكساد والانكماش الاقتصادى، لذا كان اختيار الباحث لموضوع التأجير التمويلي من خلال توضيح استخدام

النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم وتنشيط دوره لتنفيذ برنامج الخصخصة، ومن هذا المنطلق تناول الباحث مفهوم الخصخصة ودوافعها والأساليب أو الأنماط التي يمكن أن تستخدم لتحقيقها وخلص الباحث إلى أن الخصخصة يجب أن تكون في إطار من الحرية الاقتصادية ببعديها المحلي والدولي وإن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يكون أكثر وضوحاً في الإشراف والرقابة والتوجيه دون التملك، والتيسير المباشر لأوجه النشاط المختلفة سواء من المنظور الوضعي أو الإسلامي، وإن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي جزء مكمل لبرامج الإصلاح الاقتصادي ليعمل في ظل منظومة اقتصادية جديدة تتعامل مع الاقتصاد العالمي بآلياته وتفاعلاته ومخاطره، وإن لها دوافعها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما أن أساليب تنفيذها تدور بين المشاركة في الملكية والإدارة أو تصفية شركات قطاع الأعمال العام أو نقل الملكية بالتأجير أو نقل الإدارة إلى الغير بالتأجير أيضاً. ويبن الباحث أن نسبة عقود الإيجار لم تتجاوز ٢% من إجمالي شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م حتى آخر يوليو ٢٠٠٠م.

كما تناول الباحث مفهوم التأجير التمويلي وأشكاله المتعددة وبين أن الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي يدور في نطاق مجموعة من الشروط التي وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية وإن حقيقة العقود وجوهرها هي التي تفرق بين ما إذا كانت عقود الإيجار عقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي. وقد تناول الباحث أيضاً الإطار المحاسبي للتأجير التمويلي حيث بين أن هذا الإطار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ تكون فيه القيمة العادلة أو الحالية أيهما أقل هي التي تسجل في دفاتر

المستأجر كموجودات وكمطلوبات على أن يتم استهلاك الأصول المستأجرة وفقاً للسياسة المتبعة بالنسبة للأصول المملوكة ملكية قانونية سواء فيما يتعلق بالأساس الزمني أو التحميل على الإيراد السنوي حيث يكون العمر الإنتاجي هو البعد الزمني إذا كان متوقعاً أن تؤول ملكية القيمة المتبقية إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار وإلا يكون العمر الإنتاجي أو مدة الاستئجار أيهما أقصر هي البعد الزمني على أن تحمل أقساط الاستهلاك على إيرادات السنوات كما أن الأعباء التمويلية (عائد الاستئجار) تخصم من إيرادات كل سنة كنسبة مئوية ثابتة على الرصيد المتبقي . كما لا تعتبر الدفعات الدورية للإيجار التي يسدها المستأجر كلها إيرادات إيرادية إنما جزء منها يمثل استرداداً لتكاليف الاستثمار في الأصول المؤجرة والجزء الآخر يمثل عائداً على الاستثمار هذا بالنسبة للمؤجر المتخصص ، أما غيره فينشأ عن عقد الإيجار التمويلي نوعان من الإيراد ، ربح من بيع الموجودات ويتم الاعتراف به في السنة الأولى أو يوزع على سنوات العقد ، وإيراد التمويل ويطلق عليه عائد التمويل ويتم توزيعه على سنوات عقد الإيجار .

وقد تناول البحث تطبيق النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي على مثال افتراضي لبيان أن عقد الإيجار التمويلي كبديل للحصول على ملكية الأصول أفضل منه في الحصول على ملكية الأصول عن طريق تدبير الأموال اللازمة لشراء الأصول موضوع عقد الإيجار التمويلي .

ولقد وضح من تطبيق النموذج الأثر الإيجابي أو النفعي للمستأجر في صورة ارتفاع معدل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية في البديل الأول-الإيجار التمويلي-عن البديل الثاني ، مما يمكن معه الوصول

إلى نتيجة مؤداها الدعوة إلى تنشيط برنامج الخصخصة باستخدام نمط التأجير التمويلي في انتقال ملكية شركات قطاع الأعمال العام إلى المستثمرين من القطاع الخاص في ظل ظروف قد لا تمكن القطاع الخاص من تدبير الموارد اللازمة لشراء الأصول دفعة واحدة ، أو حتى إذا توافرت هذه الظروف فإنه يمكن استغلال هذه الموارد في توفير رأس المال العامل اللازم لتشغيل تلك الأصول دعماً لدور القطاع الخاص في خلق مزيد من فرص العمل اللازمة لمعالجة مشكلة من أهم المشاكل وهي مشكلة البطالة.

والحمد لله رب العالمين

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- (١) د. أحمد تمام محمد سالم . " التحليل المالي و المحاسبى للتمويل بالاستتجار " ،
المجلة العلمية لتجارة الأزهر كلية التجارة جامعة الأزهر ، العدد ٢٠ ، يوليو
١٩٩٤م ، ص: ٢٧٢-٢٧٥ .
- (٢) د. أحمد ماهر . "اقتصاديات الإدارة " ، مركز التنمية الإدارية ، كلية التجارة -
جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٣م ، ص: ٢٥٥-٢٥٧ .
- (٣) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، رؤية بشأن الخصخصة المصرية
، العدد الثالث ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ ، ص: ٦١-٦٣ .
- (٤) د. رمزى سلامة . التجربة البريطانية فى الخصخصة . الدروس المستفادة
، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، العدد الأول
، المجلد التاسع والعشرون ، مارس ١٩٩٢م ، ص: ١٢٠-١٦٠ .
- (٥) د. سعيد النجار . " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية " ، صندوق النقد العربى
، أبو ظبي ١٩٨٩م ، ص: ٧ .
- (٦) د. صديق عفيفى . "التخصيصية لماذا وكيف؟" ، كتاب الأهرام
الاقتصادى ، فبراير ١٩٩٣م ، العدد ٦٠ ، ص: ٦ .
- (٧) د. عبد الرحمن يسرى . "الخصخصة من منظور إسلامى " ، مجلة كلية التجارة
للبحوث العلمية ، كلية التجارة _ جامعة الإسكندرية ، عدد خاص بحوث ودراسات
مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر المنعقد فى كلية التجارة -
جامعة الإسكندرية فى الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣م ، ص: ٦٤ .
- (٨) د. عبد العزيز السودانى . تقييم تجارب الخصخصة فى الدول النامية ، مجلة كلية
التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية . عدد خاص بحوث
ودراسات مؤتمر الخصخصة ، المنعقد فى كلية التجارة جامعة الإسكندرية خلال
الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣م ، ص: ٣٥-٥٣ .
- (٩) د. عشمائى على عشمائى . " إخفاق بعض الدول النامية فى تجاوز معوقات
النمو الأسباب والعلاج " ، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر ، العدد
٢٠ يوليو ١٩٩٤م ، ص: ٣٥٥-٣٥٧ .
- (١٠) فردويستون ، بوجين براجام . "التمويل الإدارى " ، الجزء الثانى ، تعريب د.
عبد الرحمن دوعاله ، دار المريخ ، الرياض ١٩٩٣م ، ص: ٤٣٩ .
- (١١) د. فريد النجار . "الخصخصة المقارنة: التجارب والنماذج إطلاله
على التجربة المصرية " ، المؤتمر الأول عن دور المحاسبة والمراجعة

- في مرحلة الخصخصة، المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦م، ص ٨.
- (١٢) د. كمال عبد السلام. "دوافع ونماذج تجارب الخصخصة"، المؤتمر الأول عن دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦م، ص ٦٥.
- (١٣) لجنة الأصول المحاسبية الدولية، الأصول المحاسبية الدولية، تعريب سابا وشركاهم، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م، ص: ١٨٦.
- (١٤) د. محمد أيمن عزت الميداني. "الإدارة التمويلية في الشركات"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، الظهران ١٩٨٩ م، ص: ٤٧٩.
- (١٥) د. محمد سمير الصبان. "دور الإفصاح المحاسبي في عملية الخصخصة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، عدد خاص، بحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة وفضل التكنولوجيا في مصر المنعقد في كلية التجارة جامعة الإسكندرية خلال الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣، ص ٦٨.
- (١٦) د. محمد صالح الحناوي، "الخصخصة وإعداد القيادات الإدارية"، مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر، الإسكندرية، خلال الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣، عدد خاص، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ص: ٢١.
- (١٧) د. محمود الطنطاوي ألباز "استراتيجية فعالة لاجتياز الركود في الاقتصاديات النامية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، العدد الرابع ١٩٩٢، ص ٣٦٥-٣٩٤.
- (١٨) د. نعيم فهم حنا، "دور سوق المال في ترشيد عملية الخصخصة"، المؤتمر الأول عن دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦، المجلد الأول، ص: ١٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- (1) Abdallal J. "International Accounting Standards and Developing Countries"، "Paper Presented at 9th Conference of international auditing and Accounting Standards, 1992 July, p: 1-2. Amman, Jordan.
- (2) Accounting Standard Committee. Accounting for Leases and Hire Purchase Contract SSA 1984, P: 21.

- (3) Aghion, Philippe and Olivier J. Blanchard, "On Privatization Methods in Eastern Europe and Their Implications," Economics of Transition, Volume 6, Number 1, May 1998, PP: 91-95.
- (4) AICPAFASB, "Standement of Financial Accounting " – Standard No.13, Accounting For Leases. Stamford, COM FASB 1976.
- (5) Champlin, Dell, "The Privatization of Community: Implications for Urban Policy," Journal of Economic Issues, Vol.xxx11 No.2, June 1998, pp: 595-599.
- (6) Dilger, Robert Jay, Randolph R.Moffett, and Linda Struyk, "Privatization of Municipal Services in America's Largest Cities", Public Administration Review, Vol. 57 Num.1 January/February 1997, pp: 21-26.
- (7) Dunsir, Andrew, and "The Public Private Debate" Some United Kingdom Evidence: Privatization in the U.K. "International Review of Administrative Science. Volume 56, 1990, pp.28-29.
- (8) F.W. Paish & J.Briston, "Business Finance ", Pitman, London, 1978, pp.70-117.
- (9) International Accounting Standards Committee. "Towards the International Harmonization of Financial Statements", Accounting ,1989 March ,p .182.
- (10) International Accounting Standards Committee. Manual Review, 1997.
- (11) Kemp, roger L., "Privatization The Provision of Public Services by Private Sector "N .Y: McFarland and Co., Inc., 1991,P: 33.
- (12) LenKowsky, S. Mirich, T A " Financing " recant developments, Management and Economical Symposium, Kings Point, New York, April 1990.
- (13) M.S.RIX,"Investment Arithmetic ", 2ND. ed., Pitman Press Bath , London ,1964,Ch.14.
- (14) Pradip N.KHANDWALLA, "Some lessons for the Management of Public Enterprise".
- (15) Ramamurti, Ravi and Raymond Vernon, "Privatization and Control of State- Owned Enterprises", The World Bank Washington, 1991,pp: 65-66.

- (16) Robert J.Brown and Rudolph R.Yanuck, "Life Cycle Costing: A Practical Guide For Energy Mangers", "The Fairmont Press, INC., Atlanta, Georgia, U.S.A, 1980,P.108.
- (17) Smith Jr. jay M & Shousen K. Fred internodite Accounting. Ohio, 1997, p910.
- (18) Vuylsteke, Charles, "Techniques of Privatization of State-Owned Enterprises, "Washington, Work Bank Technical 1988, and p: 88.
- (19) W.B., Privatization and Control of state -owned, Enterprises , (Washington D.C., 1991),P.9

اقتصاديات الميراث في الإسلام

د. عمر بن فيحان المرزوقي (*)

مقدمة:

رغم أن دراسة موضوع الميراث من الناحية الفقهية قد بحثت من لدن أشياخنا الأفاضل، أهل العلم والفضل، وبات من المضيق للوقت التتقيب عن الذي سبق بحثه، والبت في شأنه، إلا أن الدراسات التي تناولت الميراث من الناحية الاقتصادية ما زالت ضئيلة ونادرة، إذ أنها لم تحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين المسلمين، حسب اطلاعي المحدود، رغم أن ذلك من صميم مسؤوليات رجال الفقه والاقتصاد في العالم الإسلامي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة المتواضعة، محاولة لسد النقص الناجم عن ضالة المصادر حول هذا الجانب، وأملًا في كشف بعض ما حوته شريعتنا الغراء من كنوز اقتصادية في علم الميراث، أو ما يسمى بعلم الفرائض، الذي أعطاه الإسلام مكانة بارزة وعناية فائقة.

هذا ولا أزعم ولا أدعي أن هذا البحث الموجز ينطق بفصل الخطاب، في اقتصاديات الميراث، أنه فقط محاولة، وخطوة على الطريق، تنثير الانتباه وتلفت النظر، فعمل الباحثين يقبلون على هذا الموضوع الهام، الذي أرى أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل، بشكل مفصل وشامل، على أنني - يعلم الله - ما ادخرت وسعاً ولا ظننت بجهد ولا وقت لأجل أن يأتي

(*) أستاذ مساعد، بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

هذا العمل شئ خير سمورة وأفضل وجه، والله المستعان والموفق إلى سواء السبيل.

وبناءً على هذا التصور العام، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة .

أما المبحث الأول فتناول البحث فيه دور الميراث في تجزئة الملكيات الكبيرة، والتفتيت الهادئ للدخل والثروة، مما يساعد على معالجة التفاوت السحيق في الثروة بين أفراد المجتمع المسلم .

أما المبحث الثاني فقد تناول البحث فيه عامل أو معيار الحاجة المالية عند توزيع الثروة، مما يفسر لنا سر عدالة الإسلام في إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين .

والمبحث الثالث فقد تناول البحث فيه أهمية الميراث في تقوية الحافز الفردي على الادخار والإنتاج وإثارة ضروب النشاط. وتشمل الخاتمة تلخيصاً موجزاً لأهم ما تطرق إليه البحث من نقاش ونقاط .

وختاماً: أسأل الله العليّ القدير - وهو خير مسؤول وأكرم مأمول - يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأم يلهمني الرشد والصواب والهدى في عاجل أمري وآجله ... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول

دور الميراث في التفتيت الهادئ والعدل للدخل والثروة

يسعى الإسلام إلى التداول المستمر للثروة في ثنايا المجتمع، والحيلولة دون تراكمها أو تضخمها في أيدي قليلة منه، وذلك من خلاله تشريع الإرث، الذي كرسه العدل القرآني في المجتمع الإسلامي، والذي لا يسمح بعد وفاة الشخص أن تظل ثروته مجمدة، أو محتكرة بيد جهة واحدة، بل على العكس يعمل على تفتيتها وإعادة توزيعها، بالعدل والإنصاف، دون محاباة أو تحامل، حتى تعم أكبر عدد ممكن من الأصول والفروع.

حيث يستمر توزيع الإرث في ظل نظام الإسلام جزءاً جزءاً، وفق السهام المقدرة، كالثمن والربع والنصف والسدس والثلث والثلثين، بين جميع الورثة المستحقين ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمُ الثُّلُثُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ﴾^(١).

لا يفرق في ذلك بين القوي والضعيف والذكر والأنثى والصغير والكبير، فالجميع فيه سواء، حيث يستون في أصل الوراثة «وإن تفاوتوا بحسب ما فرض الله لكل منهم، بما يدل به إلى الميت من قرابة أو زوجية أو ولاء»^(٢).

وليس هذا فحسب، بل للحمل في بطن أمه نصيب من ميراث أبيه.

(١) سورة النساء آية ١١.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج ٢، دار الأندلس للنشر، لبنان، ص ٢٠٧.

يساوى نصيب أخوته السابقين له، فتتسع بذلك دائرة التوزيع والانتفاع بالثروة داخل أفراد الأسرة المسلمة، دون أن ينفرد أحدها بالثروة دون سواه، كما يحدث في بعض النظم الاقتصادية، التي قد تسمح بانتقال المال كله أو معظمه إلى الابن الأكبر، وتدع من سواه من الأبناء والبنات، أو تطلق الحرية للإنسان ليعوز ثروته لأي كائن، سواء أكان وارثاً أو غير وارث، حتى للكلاب والقطط وسائر الحيوان، مما ينشأ عنه سوء توزيع الثروة، وتراكمها بيد فرد واحد، على حساب إفقار أو حرمان الآخرين، ومن ثم إثارة الحقد والكراهية في النفوس المحرومة من نصيبها فينفرك شمل الأسرة وتسوء حالة المجتمع، وبعبارة ما كانت عليه العرب في الجاهلية قبل الإسلام حيث كانوا يجعلون الميراث للذكور دون الإناث^(١). لأن مناط الميراث عندهم الرجولة والقوة^(٢)، حتى جاء الإسلام، فأبطل كل هذه الامتيازات الظالمة إلى الأبد، وأزال الغبن الذي كان لاحقاً بالمرأة، في العصور الغابرة، وقرر لها نصيباً في الميراث^(٣)، بعد أن كانت محرومة منه.

باعتبارها زوجاً، ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾.

وباعتبارها بنتاً ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ إِنَّ

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٢) د. يوسف القرضاوي: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، مصر، ص ٢٤٤.

- د. شوقي عبده الساهي، موسوعة أحكام الميراث، دار الحكمة للنشر، دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ، ص ٧٠.

- د. سعاد الصباح، أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ص ١٠.

(٣) محمد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض ج ١، ١٤١٧هـ، ص ٦٤.

كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴿١﴾
وباعتبارها أما «وَلَا يُؤْتِيهِ لَكُلٌّ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ
وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ ثُلَاثٌ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِ
السُّدُسُ ﴿٢﴾»

وباعتبارها أختاً «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ
فَلِكُلٍّ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴿٣﴾»^(١)
وبذلك يقضي الإسلام على الرأسمالية الكبيرة، القائمة على التسلط والجور
والظلم، والتي هي شر ما تبتلى به المجتمعات، قديماً وحديثاً، وتترلق بها إلى
مخالب الفساد والرذيلة والمذاهب الهدامة^(٢).

فالحق أنه ليس في الإسلام ما يدعو إلى تكديس الثروة في أيدي معينة،
كالذكور دون الإناث، أو في أيدي الكبار دون الصغار، بل فيه نظام يحد من
شروع تضخم الملكيات، ويجزئ الثروات بصفة دائمة، وينسب عادلة، وهو
نظام الميراث^(٣) الذي بفضل لا تلبث الثروات الكبيرة، أو رؤوس الأموال
التي قد ينفق جمعها في يد شخص معين أثناء حياته، أن توزع بعد مماته،
وبصورة هادئة، لا عنف فيها ولا اهتزاز للمجتمع، على أكبر عدد من
الخلف، رجالاً ونساء، دون تمييز بين كبير وصغير، وإذا ما قدر لأحد من
الخلف أن يعاود الكرة كسلفة، وأن يركز بيده قسماً هاماً من الإنتاج والثروة،
فإن مماته كفيل بإعادة توزيع ما جمع، وتفريق ما تكاثر، على أخلاف جدد.

(١) سورة النساء، الآيات (١١-١٢).

(٢) د. جعفر براج، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، ط١، دار الفكر للنشر، الأردن، ١٤٠١، ص ٤٤.

(٣) د. النعمان القاضي، النظام الاجتماعي في الإسلام، مجلة جامعة القاهرة، الخرطوم، العددان السابع والثامن، ٧٦، ١٩٧٧، ص ٣٠٣.

وفقاً لهذا النظام الذي يعد الوسيلة المثلى لتفتيت الثروة المتجمعة على رأس كل جيل، وإعادة توزيعها بالعدل والقسطاس المستقيم من حين إلى حين^(٢)، بشكل لا يقتصر أثره على منع تضخم الثروة، وتكديسها في أيدي قليلة ثابتة، بل يحول دون الفقر والحرمان في المجتمع، لأنه وسيلة وأداة تملك لجميع الأفراد الوارثين^(٣).

ولقد لبث نظام الميراث الشرعي، عبر عصور الإسلام المجيدة، وسيلة من وسائل التملك، والتوزيع، والتوازن الاجتماعي، وعلاج ما عسى أن يطرأ على هذا التوازن من فساد أو اختلال^(٤).

ولتوخي الشارع العدالة، وحرصه عليها، فقد شدد على إعطاء كل ذي حق حقه، بحسب الحصص والأنصبة المبينة في القرآن فـ ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٥).

وحظر كل تصرف يؤدي إلى الإخلال بنظام الميراث، أو ينتج عنه تعمد على قواعد التوزيع أو القسمة في التركة ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(٥).

لأن هذه الفرائض والمقادير التي جعلها الله للورثة، بحسب قربهم من

(١) د. أحمد الشافعي، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٦ هـ، ص ٣٠.

(٢) د. عبد المجيد الديباني، محاضرات في فقه المعاملات، جامعة قار يونس، بنغازي ط١، ١٩٩٢ م.

(٣) د. علي عبد الواحد، حماية الإسلام للأنفس والأعراض، نخبة مصر للنشر، القاهرة، ص ٥٩.

(٤) سورة النساء آية (٧).

(٥) سورة النساء آية (١١ - ١٢).

الميت واحتياجهم إليه وفقدهم له عند عدمه، هي على حد قول ابن كثير حدود الله فلا تعتدوها، ولا تجاوزوها، ولهذا قال «وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» أي فيها فلم يزد بعض الورثة ولم ينقص بعضها بحيلة ووسيلة، بل تركهم على حكم الله وفريضته وقسمته^(١).

بل أنه زيادة في التحذير من تخطي أو تعدي حدود التوزيع في الميراث فقد نص النبي ﷺ على أنه من يحرّم وارثاً من ميراثه في الدنيا يحرّمه الله من ميراثه في الجنة «من فر من ميراث وارثه، قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة»^(٢) فأَي حرمان أعظم من هذا الحرمان والخسران؟

حيث قد يعمد الراغب في ارتكاب هذا الظلم، وهذا الجرم، إلى الحيل الإرثية لتنفيذ رغباته الظالمة، فيقوم بأنواع من البيع الصوري للأبناء من أجل حرمان الإناث من الميراث^(٣).

«وقد يلجأ إلى التلاعب بمركزه المالي، فيسقط ذممه المدينة عن الغير، أو يزور ذمماً للغير، أو يبيع شيئاً من موجداته بثمن قليل، أو يشتري شيئاً بثمن كبير، وكل ذلك أو أمثاله بغرض أن يبخرس الورثة حقوقهم»^(٤).

وذلك مما تأباه العدالة الإلهية التي تحذر من مثل هذه التصرفات، والحيل الممنوعة، والبيوع الصورية الكاذبة، وما في معناها من الصور الصارخة المخالفة لقواعد الميراث الشرعية، التي تجلب الصراع والشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة، وتغلق الباب تماماً أمام الإناث، لأخذ ميراثهن من

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير، جـ ٢/ ص ٢١٩، دار الأندلس للنشر، بيروت.

(٢) سنن ابن ماجه، جـ ٢/ ص ٩٠٢، كتاب الوصايا، باب الحيف من الوصية، ح ٢٧٠٣.

(٣) د. أحمد شلي، الوارثة والوصية، مجلة الفكر الإسلامي، بيروت، السنة السادسة، العدد (٥) ربيع ثاني ١٣٩٥ هـ، ص ٢٩.

(٤) د. رفيق المصري، علم الفرائض والميراث، دار القلم، دمشق، جـ ١، ١٤١٥ هـ، ص ١٦٩.

التركة كاملاً أو منقوصاً.

ولقد يلجأ الورثة بتوزيع التركة على الأولاد الذكور، وتجاهل الحق الشرعي للمرأة، أو استرضائها بشيء يسير من نصيبها في التركة، خوفاً من ذهاب المال إلى جيوب الأزواج، وهذا فيه تحايل على شريعة الإسلام، من أجل حرمان الأنثى من نصيبها من الميراث كله أو بعضه، على أن الإسلام منذ بزوغ فجره قد هدم تلك القاعدة الجاهلية، والصور القديمة، التي تعود إلى المجتمع المعاصر، في شكل جديد وثوب جديد^(١).

في الوقت الذي يحذر فيه الإسلام، منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، من الاستيلاء على حقوق الغير - مهما كان الغير - ولو بحكم خاطئ من القاضي «إنما أنا بشر، وأنتم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فاقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليركها»^(٢).

فالشريعة الإسلامية قد بينت الموارث، وأحوال كل وارث، بياناً شاملاً وافياً، قطعاً للنزاع، ومنعاً لما عساه قد يحدث من إثارة الأحقاد والضغائن بين الوارثين، نتيجة تقسيم ظالم أو غير عادل، ولهذا لم تترك شيئاً من هذا الأمر لإرادة المورث، الذي قد يغلب عليه الهوى، أو يقع تحت تأثير عاطفة جامحة، أو مؤثرات عارضة، فيزيد هنا ويحرم هناك^(٣).

وإنما جعلت الإرث إجباري بالنسبة إلى الوارث والمورث - فيما عدا

(١) د. عارف خليل أبو عبيد، الوجيز في الميراث، دار النفائس الأردن، ط ١، ١٤١٢هـ، ص ٢٤.

- د. جمعه محمد، أحكام الميراث من الشريعة، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزباده، ج ١/٤٦٣، المكتب الإسلامي، ح ٢٣٤٢.

(٣) د. محمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامي وفلسفته المالية والاقتصادية، ١٩٨٠م.

الثالث الذي تجوز في حدوده الوصية - فليس للوارث رد نصيبه، بل عليه قبوله، وبعد ذلك هو حر التصرف فيه، وليس للمورث اعتماداً على أنه صاحب المال أن يعمد إلى التصرفات التي تلحق الضرر بالورثة، أو تخل بعدالة توزيع التركة، كأن يقر بدين ليس ثابتاً في ذمته، أو يوصي بأكثر من ثلث ماله^(١)، قاصداً في الحاليتين الإضرار بورثته المحتاجين إلى ماله، فالضرار محرم في الدين، ولا يقره الطبع السليم، فقد قال تعالى «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ»^(٢) وذلك قيد في الوصية والدين^(٣).

ومن أجل هذا حدد النبي ﷺ الوصية الجائزة، في حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ حيث جاء فيه «الثلث والثلث كثير» معللاً ذلك بقوله «إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»^(٤).

وهذا المنع من الوصية بأكثر من الثلث، كما يقول ابن قدامة، إنما هو لحق الورثة، ولهذا إذا أجازوا ما زاد على الثلث جاز، وأن ردوه بطلت، في قول أهل العلم^(٥) بينما منع ابن حزم الظاهري الوصية بأكثر من الثلث، في قوله: «لا تجوز بأكثر من الثلث، سواء كان له وارث أو لم يكن له وارث، أجاز الورثة أو لم يجزوا»^(٦) مستشهداً بحديث سعد بن أبي وقاص السالف الذكر.

(١) د. محمد الشحات الجندي، الميراث في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٤٥.

(٢) سورة النساء، الآية ١٢.

(٣) د. أحمد الشافعي، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٦ هـ، ص ٣٨.

(٤) الإمام الصنعاني، شرح السلام بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج ٣/ ٢٢٤ صححه فواز رمزي،

العاشر دار الكتاب العربي، ح ٩٠٥.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ١٣/ ٦، الناشر مكتبة الرياض الحديثة.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج ٩، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث القاهرة، ص ٣١٧.

والإسلام بهذا ينهي من جهة خطر ارتكاز الثروة لطرف واحد، عن طريق الوصية، إذا ما جرت له في المال كله^(١)، ويضمن من جهة آخر توزيع وتفتيت ما عسى أن يكون قد تجمع من ثراء وغنى في يد واحدة. كما ليس له - للمورث - الوصية بأي جزء من التركة، أو من الثلث المقرر، لأحد الورثة، حيث ذهب أكثر أهل العلم إلى بطلان الوصية للمورث، إلا إذا أجازها الورثة^(٢)، فقد جاء في الحديث الشريف، الذي أخرجه أبو داود وغيره^(٣) أن رسول الله ﷺ قال: «أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث».

وجاء في شرحه: وإنما تبطل الوصية للمورث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر الورثة، فإذا أجازوها جازت كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز^(٤).

بينما ذهب بعض الفقهاء إلى بطلان الوصية للمورث أصلاً، وإن أجازها الورثة، حيث يرى الفقيه ابن حزم في كتابه المحلى: «لا تحل الوصية لمورث أصلاً، فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي بطلت الوصية له، فإن أوصى لمورث ثم صار غير وارث لم تجز الوصية، لأنها إذا عقدها كانت باطلة، وسواء جُوزَ الورثة ذلك أم لم يجوزوا،

(١) د. محمد شفيق، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، مجلة البنوك الإسلامية، إعداد ٣٦، ١٩٨٤م، ص ٤٥.

(٢) ابن قدامة، المغني، ط ٦، مرجع سابق، ص ٦.
- د. عبد الكريم زيدان، الفصل في أحكام المرأة في الشريعة الإسلامية، ج ١٠، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣، ص ٣٩٧.

(٣) الفتح الرباني في الترتيب مسند الإمام أحمد، كتاب الوصايا، باب لا وصية لمورث، ط ٥، ١٨٨/١٨٨.

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج ٨/٧٢، تحقيق عبد الرحمن عثمان، الناشر محمد عبد المحسن، المدينة المنورة.

لأن رسول الله ﷺ قال: «لا وصية لوارث» فإذا قد منع الله تعالى من ذلك، فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان الرسول ﷺ إلا أن يستثنوا هبة لذلك من عند أنفسهم فهو مالهم^(١) كما أورد ابن قدامة الحنبلي في كتابه المغني: «وقال بعض أصحابنا الوصية للوارث باطلة وأن أجازها سبائر الورثة، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة»، وهذا قول المزني وأهل الظاهر، وهو قول للشافعي واحتجوا بظاهر قول النبي ﷺ لا وصية لوارث^(٢). حتى لا يحظى - أحد الورثة - بنصيب أكثر (نصيب بالإزث ونصيب بالوصية) عن باقي شركائه المتحدین معه في القرابة والدرجة، فتتجاوز الثروة في النهاية لصالحه، ولا تتحقق بالتالي الحكمة التي أُرِدها الشارع من الإرث، وهي تفتيت الثروة وتجزئتها «كي يبقى المال وسيلة للكسب والتداول لا وسيلة للكنز والاحتكار»^(٣) ومن أجل هذا حرم الشارع كل الطرق الملتوية وغير المشروعة، التي تؤدي إلى بخر الحقوق، أو تكسب الثروة في أيدي قليلة، مثل الغش والاحتكار والاكنتاز والهربا، كما أوجب الزكاة، وقرر أوجه التكافل الاجتماعي، على أوسع مدى، وأتم صوره، وأكمل منفعه، بشكل يسهم في اتساع دائرة المال وتداوله بين الناس .

(١) ابن حزم، المحلى جـ ٣١٦/٩، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة.

(٢) المغني، جـ ٦، مرجع سابق، ص ٦.

(٣) د. محمد بشور، جوانب من الفكر الاقتصادي الإسلامي، المجلة الإسلامية الجامعة الإسلامية،

بالمدينة المنورة، عدد ١٤، ١٩٨٣م، ص ١١٦.

المبحث الثاني

مراعاة عامل الحاجة المالية عند توزيع الميراث

كما أن نظام الإسلام وهو يحرص على تحقيق عدالة التوزيع وتقسيم الثروة أو التركة بين الورثة تقسيماً عادلاً، لا يشويه حيف ولا تعثره ظلم، وبثها في كل جيل من الأجيال، لا على جمعها في يد واحدة، فتصبح ثروة الأمة محتكرة، فقد أخذ في الاعتبار معيار الحاجة، وجعله أحد أسس التفاضل في توزيع الميراث، بحيث كلما كانت الحاجة إلى المال أشد كان النصيب أكبر، ولعل ذلك هو سر عدالة الإسلام في أن نصيب ابن الميت أكثر من نصيب أبيه، لأن الأخير (الجذ) مدبر عن الحياة، وله في الغالب فضل مال يكفيه، فتكون حاجته إلى المال أقل، بينما الأول (الابن) يستقبلها بتكاليفها الباهظة^(١). وهو السبب في إعطاء الذكر مثل حظ الانثيين^(٢)، نظراً لطبيعة التكاليف المالية المناطة على عاتق الذكر، في ظل نظام الإسلام، والتي من أبرزها النفقة والمهر، وبيان ذلك على النحو التالي :

أولاً : النفقة

اقتضت حكمه الله تعالى في بني آدم ان يكون الرجل هو القائم بأمر

(١) محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار الفكر العربي، ص ٦٦ - ٦٧.

عبد السمیع المصري، علم الفرائض والموارث، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ.

(٢) مع ملاحظة أن قاعدة ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ ليست مطلقة أو ثابتة في جميع الأحوال والموارث، بل هناك حالات استثنائية سوى فيها الشارع بين الذكر والأنثى، كما في الآية الكريمة ﴿وَلِلنِّسَاءِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ وَلَهُمَا فِي السَّيْرِ مِثْلُ مَنَاسِكِ الْمَسْكِينِ﴾ النساء آية ١١.

د. رفيق المصري، علم الفرائض والموارث، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ، ص ١١٩.

المرأة، يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(١) وهو المكلف بالنفقة والكد والسعي والكسب وتجشم الآلام الناشئة عن متاعب الحصول على لقمة العيش، بينما أمر جل شأنه المرأة بالقرار في بيت زوجها، ومنها الخروج منه، - إلا بإذنه - من أجل المحافظة على حقوق الزوج، ومنها لما قد يفسد نظام الأسرة، ويجرأها إلى الهاوية، وأن المرأة أمام هذه الأوامر الشرعية التي يجب عليها أن تمتثلها تكون من غير شك عاجزة عن تحصيل قوتها وتديره «وحيثنذ فمن ذا الذي يقدم لها من القوت ما يسد عنها ألم الجوع ويحفظ حياتها، ومن الثياب ما تنقي به قيط الحر، وزمهرير البرد، ومن المسكن ما تأمر فيه على نفسها ومتاعها؟ فلو لم يوجب الله جل شأنه ذلك على الرجل لزوجته مع ما تقدم من أمرها بملازمته بيته لأدى إلى هلاكها»^(٢).

وهي - النفقة - ثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة، فمن الكتاب الكريم نجد قول الحق تبارك وتعالى في سورة الطلاق: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعُلَ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤). والمعروف الكفاية كما قال ابن قدامة^(٥)، والمولود له الأب كما قال

(١) سورة النساء، آية ٣٤

(٢) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوض، ج ٥، ص ٢٧٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) سورة الطلاق آية (٧).

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٣).

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ٧، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

صاحب الهداية^(١).

ومن السنة المطهرة نجد أحاديث عديدة، تؤكد هي الأخرى حق الزوجة في النفقة من مال زوجها، ومن ذلك كقول النبي ﷺ «فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(٢).

وما روي عن سعيد عن بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده معاوية قال: «أطعموهن مما تاكلون وأكسوهم مما تكتسون، ولا تضربوهن، ولا تقبحوهن»^(٣).

وما رواه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن هند امرأة أبي سفيان جاءت إلى رسول الله ﷺ تشكوه شح زوجها قائلة: يا رسول الله أن ابا سفيان رجل شحيح، فهل علي جناح أن آخذ من ماله ما يكفيني ويني، قال «خذي بالمعروف»^(٤). «ولو لم تكن النفقة واجبة لم يحتمل أن يأذن لها بالأخذ من غير إذنه»^(٥)، ويمثل ذلك يقول ابن عابدين^٦.

«لأن النفقة على حد قول ابن قدامه - لا غنى عنها ولا قوام إلا بها فإذا لم يدفعها الزوج، ولم تأخذها أفضى إلى ضياعها وهلاكها، فرخص لها

(١) المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدى، ج ٢، الطبعة الأخيرة، مكتبة الخلي، مصر، ص ٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٨، ١٨٣ كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، دار الفكر للنشر، ١٤٠٣هـ.

(٣) سنن ابن داود، ج ٢، ١٠٧، كتاب الزواج، باب في حق المرأة على زوجها، حديث رقم ١٤٤، ص ١٠٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب النفقة المعسر، ص ٨٦.

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢١٩٧، الناشر، زكريا يوسف، مصر.

(٦) ابن عابدين رد المختار على الدر المختار، ج ٥، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

فسي أخذ قدر نفقتها وفقاً لحاجتها»^(١) وفي ذلك دلالة على وجوب نفقتها على زوجها، وأن تأخذ ما يكفيها وبنيتها دون علمه أو الاستئذان منه^(٢).

هذا وقد انعقد إجماع الأمة على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، لأنها محبوسة لحق الزوجة، ومفرغة نفسها له، يمنعها من التصرف والاكتساب، فلا بد من أن ينفق عليها كالعبد مع سيده^(٣). وكالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته من مالهم^(٤).

وليس هذا فحسب، بل أن الزوج لا يمكنه التحلل من دفع نفقته إلى مطلقة إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً طوال مدة العدة^(٥)، لأن النكاح بعده قائم وله مراجعتها متى شاء فليست ماله لأمرها ولا متمكنة من التكسب أو التزوج بغيره ما دامت في العدة^(٦).

وإن كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً فلها النفقة والسكن، إن كانت حاملاً بالإجماع^(٧).

إلى أن تضع جملها، لقوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ

(١) ابن قدامة، المغني، ج ٧، مرجع سابق، ص ٥٧١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٦٣.

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار، تحقيق طه سعد، مصطفى الهواري، ج ٨، الناشر مكتبة الكليات الأزهر، القاهرة، ص ١٤٧.

— ابن قدامة، المغني، ج ٧، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

(٤) السرخسي، المبسوط، ج ٥، ط ٢، دار المعرفة للطباعة، بيروت.

(٥) د. موسى مسعود، جريمة الامتناع عن أداء النفقة الزوجية في القانون الليبي والمقارن، مجلة كلية الحقوق، الكويت، ربيع الأول ١٤٢١هـ، ص ٢٣٧.

(٦) ابن عابدين، رد المختار عن الدر المختار، مع تكملة ابن عابدين، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٧٩.

— وانظر كذلك المرجعياتي الهداية شرح بداية المبتدى، ج ٢ مرجع سابق، ص ٤٤.

(٧) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٠٣٨.

لَكُمْ فَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ...»^(١).

على أن الإسلام لا يكلف المرأة شيئاً من ذلك، بل أعفاها نهائياً من أي تكليف مالي، في مختلف مراحل حياتها، إلا تطوعاً واحتساباً، فهي مكفولة الرزق، إن تزوجت يعولها الرجل سواء أكانت غنية أم فقيرة، وسواء أكانت في حال ضيقتها أم في حال مرضها، وسواء أكان حاضراً معها أم كان غائباً عنها^(٢). لأن الزوجية تعتبر من أقوى أسباب النفقة^(٣)، فهي تجب على الزوج لزوجه ولو كان فقيراً أو مريضاً أو عاجزاً، وكانت غنية، أو من غير دينه، فالفقر والمرض والعجز عن الكسب، واختلاف الدين، جميعها ليست من الأعداء الفاتعة للنفقة^(٤).

كما أنها مكفولة الرزق إن عنت^(٥) حيث تبقى في كنف أبيها، أو من يقوم مقامه شرعاً، لأن الأئمة بذاتها عجز عن الكسب^(٦)، كما يقول الفقهاء، «فقد جاء في الهداية». «والنفقة لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأة بالغة فقيرة» وعللوا ذلك بأن «الأئمة -كالصغر والزمانة

(١) سورة الطلاق، آية (٦).

(٢) د. محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الزوجية في الإسلام، ط٢، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ، ص ٧٠.

(٣) آمنة فتنت، واقع المرأة الحضاري في ظل الإسلام، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ٣٠٩.

(٤) د. صبحي محمادي، المبادئ الشرعية والقانونية في الحجر والتفقات والموارث والوصية، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٢٤١.

(٥) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، ص ٥٥.

(٦) حيث تعتبر الأئمة مطلقاً عاجزة عن الكسب، فيخفف فيها شرط وجوب النفقة لها، وهو الفقر وعجزها عن الكسب.

- انظر د. عبد الكريم زيدان، المفضل في أحكام المرأة في الشريعة الإسلامية، ج ١٠، مرجع سابق ص ١٦٨.

والعمى - أمانة الحاجة لتحقيق العجز»^(١)، وفي الدر المختار ورد المختار «وكذا تجب النفقة لولده الكبير العاجز عن الكسب فأنتي مطلقاً، أي ولو لم يكن بها زمانه تمنعها عن الكسب ، فمجرد الأنوثة عجز»^(٢).

وفي حالة فقدانها العائل أو الزوج وليس لها ما تتفق به على نفسها فعندئذ فنفتقتها تقع على بيت مال المسلمين لقوله ﷺ «من ترك كلا فإلي ، ومن ترك مالا فلورثته»^(٣).

وهكذا حال المرأة في ظل الإسلام لا تحمل شيئاً من الغرم في حياتها، لأنها لا تتحمل شيئاً من التبعات، فهي تأخذ ولا تعطي، وتغنم ولا تغرم، وتدخر دون أن تدفع شيئاً من النفقات، أو تشارك الرجل في تكاليف العيش ومتطلبات الحياة»^(٤).

وإذا ما أنفقت شيئاً في دارها، أو على ولدها ، فإنما تكون في حكم الشريعة متطوعة ومحسبة في إنفاقها هذا أجراً وثواباً من الله تعالى، فعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: قلت يا رسول الله هل لي من أجر في بني أبي سلمة أن أنفق عليهم ولست بتاركهم هكذا وهكذا، إنما هم بني فقال «نعم لك أجر ما أنفقت عليهم»^(٥). إذ أنها لا تجبر على الإنفاق، ولو كانت غنية، وكان زوجها فقيراً، أو عاجزاً من الكسب «وذلك خلافاً للقاعدة العادية التي توجب أن يكون طالب النفقة محتاجاً، والمطلوب منه قادراً على الدفع أو

(١) المرغباني ، الهداية شرح بداية المبتدى ، ج ٢، ص ٤٧، مرجع سابق.

(٢) ابن عابدين، رد مختار على الدر المختار، مرجع سابق ، ج ٣، ص ٦١٤.

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج ٨/١٠٦، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

(٤) د. محمد علي الصابوني ، الموارث في الشريعة الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة، مطابع القلم ، بيروت ج ١، ١٣٨٩، ص ١٨.

(٥) صحيح البخاري ، كتاب النفقات ، باب النفقة المعسر، ص ٨٦.

الكسب»^(١).

وقد أقر ذلك علماء الفقه الإسلامي، إلا ابن حزم في كتابه^(٢) المحلي ففيه تجب نفقه الزوج المعسر على زوجته الغنية، ولا ترجع عليه بشيء من ذلك إن أيسر، باعتبارها وارثه، وذلك استناداً إلى قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٣).

فأين الظلم الاقتصادي والغبن الاجتماعي الذي وقع على المرأة ، حتى يطالب خصوم الإسلام رفعه عنها ، ومساواتها بالرجل في الميراث ، مع تفاوتهما في الإنفاق وشدة الحاجة إلى المال ، والشارع الحكيم جاء بحقوقها كاملة غير منقوصة، فأراحها من ظلم النظم الوضعية المعاصرة ، التي ألزمتها بالاشتراك في التكاليف المادية ، ومنها المهر والنفقة، باعتبار الالتزامات المالية في الأسرة متبادلة بين أفرادها، وهذه قاعدة عامة تسود جميع التشريعات غير الإسلامية^(٤). إلى درجة أن يتبرأ الأب من ابنته حين تبلغ سن الثامنة عشر من عمرها، لتخرج كارهة، أو راغبة، أن تترك حياة المنزل المستقرة ، وتنزل إلى معترك الحياة الصاخبة، الذي لا يرحم ولا يجيز، من أجل ضمان لقمة العيش، التي كان يضمنها إقطاعيو القرون الوسطى لعبائدهم، حيث أصبحت في ظل الرأسمالية غير مضمونة وغير

(١) د. صبحي محمادي، المبادئ الشرعية والقانونية في الحجر والنفقات والميراث والوصية، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ١٠، مسألة رقم ١٩٣٠، ص ٩٢.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٢٣.

(٤) سالم البهنساوي، مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين الوضعية، دار القلم، الكويت، ص ٢٢٦.

د. عمر فيحان المرزوقي

ميسورة^(١) وقد يكون تحصيلها على حساب الشرف والعفة والكرامة، تحت نير الحاجة وضغط الحرمان، إذا سدت أوجه العمل في وجهها، وليس لها معيل يؤمن لها لقمة العيش بشرف وإباء^(٢). وهذا ما حذر منه الصحابة والفقهاء، ذات يوم، فها هو الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول «لا تكفلوا الأمة، غير ذات الصنعة، الكسب، فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت من فرجها، ولا تكفلوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يجد سرق، وعفوا إذا أعفكم الله، وعليكم من المطاعم بما طاب منها»^(٣).

وبمثل ذلك يؤكد الفقيه السرخسي، ويحذر من مغبة إجبار المرأة على الاكتساب «لأن بالنساء عجز ظاهر بالاكتساب، وفي أمرها بالاكتساب فتنة، فإن المرأة إذا أمرت بالاكتساب اكتسبت من فرجها»^(٤).

كما أراحها - الشارع - من عنت الجاهلية، وقرر لها نصيباً عادلاً يتلاءم مع حالها وحاجتها بالنسبة للرجل، الذي جنده الإسلام لخدمتها والإنفاق عليها ولو كانت غنية موسرة، دون أن يكلفها أو يأمرها - على سبيل الوجوب - بالعمل والكدح لتعول نفسها^(٥)، أو تشتري رغيفاً أو قميصاً لأبنها أو زوجها. بل صانها من الابتذال وكفاها مشقة العمل لتحصيل المال،

(١) د/ زاهب الزغي، النظام الاقتصادي في الإسلام، مجلة الأزهر، ج ٣، السنة، ٥٠ رجب ١٣٩٨هـ، ص ٨٢٥.

(٢) د. آمنة فنت، واقع المرأة الحضاري في ظل الإسلام، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٣) الإمام مالك، الموطأ، ج ٢، كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق بالملوك، رقم الأثر ٤٢، ص ٩٨٠.

(٤) السرخسي، المبسوط، ج ٥، دار المعرفة للنشر، بيروت ط ٢، ص ١٨٥.

(٥) د. مكية مرزا، مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة، دار المجتمع للنشر، ط ١، ١٤٠٠، ص ٢٨٩.

لدرجة أن الشرع أجاز لها التصرف في مال زوجها ، إذا ما بخل أو قتر عليها^(١). لان النفقة في الشرع الإسلامي تقع على الرجل دائماً وليس على المرأة أبداً .

وأباح لها طلب فسخ العقد أو التفريق إذا عجز أو امتنع عن الإنفاق عليها، فقد أورد الشوكاني " فإذا أسر الزوج عن نفقة امرأته واختارت فراقه فرق بينهما، وإليه ذهب جمهور العلماء^(٢) .

وجاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير «ولها - أي الزوجة - الفسخ بطلقة رجعية إن عجز زوجها عن نفقة حاضرة لا ماضية لصيرورتها ديناً في ذمته»^(٣).

وفي المغني «الرجل إذا منع امرأته النفقة لعسرته وعدم ما ينفقه فالمرأة مخيرة بين الصبر عليه وبين فراقه»^(٤) لقوله تعالى «فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ»^(٥) وليس إمساك الزوجة مع ترك الإنفاق عليها إمساك بمعروف فيتعين التسريح^(٦). والإسلام بهذا قضى على ظلم الظالمين، الذين طالبوها بالنفقة على نفسها، حتى خرجت المرأة المعاصرة، إلى آفاق الحياة العامة، كالسوق والمصنع والشارع والمرقص، تبتغي في ذلك ما يقيم

(١) سبق ذكر الحديث الذي أذن فيه لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها الشحيح ما يكفيها من غير إذن منه .

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، تحقيق طه سعد، مصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، ص ١٥٢ .

(٣) الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبن البركات العدوي، ج ٣، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٧، ص ٤٩٤ .

(٤) ابن قدامة، المغني، ح ٧، مرجع سابق، ص ٥٧٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٦) ابن قدامة، المغني، ح ٧، مرجع سابق، ص ٥٧٣ .

حياتها ويحفظ لها إنسانيتها، وإلا هلكت جوعاً وعرياً هي ومن تعول، حتى أصبحت تنافس وتزاحم الرجل الذي قد يكون أباهاً أو أخاهاً في ميدان نشاطه الطبيعي، فأبي ربح اقتصادي للأسرة خاصة وللمجتمع عامة إذا كان عمل المرأة خارج اختصاصها يؤدي إلى بطلالة وليها المكلف بالإنفاق عليها.

ثم ماذا صنعت لنفسها من كرامة، وماذا صنعوا لها أنصارها؟ لقد أرخصوها وابتذلوا إنسانيتها، فسكربتيره المكتب فتاة جميلة ولا يغنى عنها فتاة أخرى دونها في الجمال، وبائعة المتجر فاتنة ومثيرة لتثير رغبات الشراء ورغبات الغرائز جميعاً، ومعنى هذا أن القوم يستأجرون من المرأة أنوثتها، وخصائص طبيعتها، لتؤدي دوراً معيباً ينحرف بها عن الكرامة، ولا يمت إلى عوامل الاقتصاد الشريف والحلال بصله، فأبي ابتذل للمرأة، وأي سقوط بقدرها الاجتماعي أبشع من هذا السقوط، أهذه قيمة الإنسان في حضارة الغرب ووثنية المادة^(١).

ثانياً : المهر

وهو من أبرز التكاليف المالية الملقاة على عاتق الرجل، و أحد الحقوق التي تملكها الزوجة على زوجها^(٢). قال تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٣).

(١) د/ إبراهيم السلقيني، الإسلام وعمل المرأة، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد الثاني، السنة الثانية، شوال، ١٩٨٥، ص ٦٥، ٦٢.

د / حصة الغزالي، وللرجال عليهم درجة دراسة في ضوء القرآن والسنة لمظاهر تفضيل الرجال، بحث نشر في حولية كلية الشريعة والقانون، جامعة قطر، عدد ١٣، عام ١٤١٦هـ، ص ١٢٥.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، ح ٣، مرجع سابق، ص ١٤٥٦.

(٣) سورة النساء آية ٤.

﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١)
﴿فَإِنْ كُنَّ هُنَّ أُمْلِيَّاتٌ فَأُولَئِكَ أَمْوَالُهُنَّ بِمَا مَعَرُوفٍ﴾^(٢).

والسنة النبوية لم تغفل وجوب المهر على الزوج، بل جاءت مؤكدة لما
جاء به القرآن الكريم.

فقد روي عن أنس أن رسول الله ﷺ سأل عبد الرحمن بن عوف وقد
تزوج امرأة من الانصار، كم أصدقته؟ فقال وزن نواة من الذهب فقال ﷺ
«أولم ولو بشاة»^(٣).

ولا سبيل أمام الرجل للفاك منه ، أو تناول جزء منه ، إلا برضاها
واختيارها، مراعاة لفقره وضيق ما في يده^(٤).

فالمولى عز وجل يقول ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا
مَرِيئًا﴾^(٥) وقوله ﴿مِنْهُ﴾ أي من الصداق أباح للأزواج التناول من مهور
النساء إذا طابت أنفسهن بذلك ، ولذا علق سبحانه وتعالى الإباحة بطيب
أنفسهن^(٦).

فالشارع الحكيم جعل المهر حقا خالصاً للمرأة، لا ينزعه إلا ظالم، ولا
يأكله إلا كل باغ أثيم ، لها أن تتصرف فيه تصرفها في ميراثها وبقية ملكها،

(١) سورة النساء آية ٢٤ .

(٢) سورة النساء آية ٢٥ .

(٣) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ح ١٩ ، كتاب النفقات ، باب الوليمة ولو بشاة،
مكتبة القاهرة ، ١٣٩٨ هـ ، ص ٢٨٠ .

(٤) أبو الأعلى المودودي ، حقوق الزوجين دراسة نقدية لقانون الأحوال الشخصية ، الدار السعودية
للنشر ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٣٣ .

(٥) سورة النساء ، آية ٤ .

(٦) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ح ٣ ، مرجع سابق، ص ١٤٥٦ .

لا يشاركها حق التصرف فيه مشارك، لأن لها في الإسلام حق الولاية على المال والعقود، كما للرجل تماماً، فهي نافذة التصرف التام بأموالها، إذ أن أنوثتها ليست عائقاً في طريق نبيلها لحريتها الاقتصادية الكاملة، فلها البيع والشراء والصدقة والهبة والوقف والقرض والوصية والرهن والوديعة، وغير ذلك من التصرفات المالية الجائزة، دون أن يكون لزوجها أو أبيها، أو غيرهما دور في تقييد هذه الحرية الطبيعية لها، متى ما بلغت سن النكاح وثبت رشدها^(١). لقوله تعالى ﴿وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢). وهذا ما قرره ابن قدامة في قوله «فصل وظاهر كلام الخرقي أن للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله، بالتبرع والمعارضة»، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي المنذر^(٣).

وهكذا تجد المرأة نفسها مكفولة الرزق والنفقة في جميع مراحلها وما تأخذه من مهر أو ميراث يبقى محفوظاً، لا يتعرض للنقص أو الغرم، إذ أنها ليست محتاجة إلى شيء منه، لتنفقه في تكاليف زواجها أو نفقة بيتها^(٤). بل تأخذ نصيبها دون أدنى مشاركة في النفقة، وإن كان المعروف والإحسان والتعاون هو طبيعة الحياة الزوجية، التي يرسمها الإسلام، ودعامة من دعائم عقيدتنا وديننا، فالله جل جلاله يقول لنا في كتابه ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ

(١) سعيد الأفغاني، الإسلام والمرأة، دار الفكر للنشر، ط ٤، ١٣٩٣هـ، ص ٤٣.

(٢) سورة النساء، آية ٦.

(٣) ابن قدامة المغني، ج ٤، تحقيق محمد بن محبس، مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٥١٣.

(٤) د / صالح بن حميد، موقف الإسلام من المرأة، مجلة صوت الأمة، المجلد ٢٧، العدد الثالث،

شوال ١٤١٥هـ - ص ١٨.

وَالْتَفَوَى^(١).

إلا أنه يظل بذل المال والإنفاق من جانب الزوجة اختياري ، يرغب فيه الإسلام ولا يوجبه^(٢).

«ثم أن دية قتل الخطأ يتحمل الرجال من العصبية والأقارب مساعدة القاتل في دفعها دون النساء»^(٣).

وهكذا يتضح بشكل جلي أن نصيب الرجل في الميراث معرض للإنفاق غالباً ، وليس موضوعاً للادخار والإحراز ، بعكس نصيب المرأة في الميراث والمهر. فكان من العدل والإنصاف أن يكون نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل ، فالعطاء على قدر الحاجة هو العدل ، والمساواة عند تفاوت مقدار الحاجة هو الظلم ، على حد قول أبي زهرة^(٤). ونفع المال في كل الحالتين عائد لها ، دون أن يكون في ذلك النصيب أو التفاوت حط من كرامتها ، أو قيمتها ، أو جنسها ، أو انتقاصاً لأهليتها ، لأن التفاوت في أنصبة الميراث لا تتعلق بالذكورة والأنوثة ، كما أنها ليست مبنية في الإسلام على الكرامة الإنسانية ، التي هي للجنس البشري كله " ولقد كرّمنا بني آدم ».

وإنما هي مبنية على التفاوت في التبعات المالية^(٥) ، والأعباء الاقتصادية الملقة على كاهل كل منهما ، فالتفاوت في الأعباء المالية وحاجة كل منهما

(١) سورة المائدة آية ٢.

(٢) د / أحمد شلي ، الوارثة والوصية ، مجلة الفكر الإسلامي ، بيروت السنة السادسة ، العدد الخامس ١٣٩٥ هـ .

(٣) د. صالح بن همد ، موقف الإسلام من المرأة ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٤) محمد أبو زهرة ، أحكام التركات والموارث ، دار الفكر العربي ، ص ٢٤٠ .

(٥) د / رفيق المصري ، توزيع الميراث بين الذكور والإناث ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الإسلامي ، المجلد ٥ ، ١٤١٣ هـ ، ص ٥٦ .

هو الذي أدى إلى التفاوت والتفاضل في أنصبة الميراث، وهذا هو شأن سياسة التوزيع في الإسلام التي تقوم على أساس الحاجة^(١).

فقد ورد في مسند الإمام أحمد وغيره، أن النبي ﷺ قاوت بين المسلمين في العطاء لتفاوت حاجاتهم، فعن ابن عوف أن رسول الله ﷺ إذا أتاه الفيء قسمه في يومه، فأعطى الأهل حظين وأعطى العزب حظاً واحداً، قال: فدعينا فدعيت، فأعطاني حظين وكان لي أهل، ثم دعى بعدي عمار بن ياسر، فأعطى له حظاً واحداً^(٢).

وعمر بن الخطاب ؓ في توزيعه للمال كان يوزع بتفاوت، ويقول لمن يعترض على ذلك أن أريد إلا التسوية، فالغني يأخذ أقل والفقير يأخذ أكثر «فالرجل وغناؤه في الإسلام والرجل وحاجته في الإسلام»^(٣).

فلو كان التوزيع بالتساوي لاستمر التفاوت واتسعت الهوة الاقتصادية بين أبناء الأمة^(٤).

مع ملاحظة أن توريث المرأة في الإسلام له أبعاد اقتصادية هامة على عملية التوزيع لكونه يعتبر نقلاً للامكانيات الاقتصادية من عائلة إلى عائلة داخل المجتمعات الإسلامية، ولعله مما يزيد من سعة هذا الجانب لواء

(١) أو العمل - أجراً أو ربحاً - أو المخاطرة غنماً كانت أو غرمًا، انظر د / عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، بحث نشر في كتاب التنمية من منظور الإسلام، الأردن، ١٩٩١، ص ١٠٦٨.

(٢) سنن أبو داود، ح ٣، كتاب الحراج والامارة، باب في قسم ال، حديث رقم ٢٩٥٣، ص ٥٩ - المسند للإمام أحمد، ٦م، ص ٢٥-٢٩.

(٣) أبو يوسف، الحراج، تحقيق د / محمد البنا، دار الاصلاح للنشر، ص ١٠٦.

(٤) د. محمد منصور، محاولة تفسير الواقع الاقتصادي في العالم الثالث في ضوء تعاليم الاقتصاد الإسلامي، بحث نشر في كتاب ندوة الاقتصاد الإسلامي، المنظمة العربية للتربية والثقافة ١٤٠٣، ص ٦٠.

المساواة والعدالة الاجتماعية الذي رفعه الإسلام، بأبدع صوره وأجملها بين الناس قاطبة، حتى عاد الناس سواسية لا فرق بينهم في القيمة البشرية والمكانة الإنسانية. كما تؤكد ذلك الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ﴾^(١).

والسنة النبوية «ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا التقوى والعمل الصالح» ومن ثم لم يعد المال أو الحسب أو النسب أو الجاه أو الجنس أو اللون مقياس أو سلم للتفاضل في المجتمع، بل يعلو الإنسان بالعمل الصالح، فعلا بلال وهبط أبو جهل في ميزان الإسلام.

وحين كان يأنف بعض ذوي الثراء والنسب أن يزوج أو يتزوج من الفقراء جاء أمر الله يقول ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢). حتى أصبح الغني يتزوج فقيرة، والعكس صحيح، في ظل شريعة إسلامية، الوضع الذي يؤدي إلى توزيع الثروة إلى آفاق بعيدة وحدود شاسعة^(٣).

(١) سورة الحجرات، آية ١٣.

(٢) سورة النور آية ٣٢.

(٣) د / عبد الستار سعيد، المعاملات في الإسلام، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، ص ١٣٧.

المبحث الثالث

دور الميراث في تقوية الحافز الفردي على الادخار والإنتاج

لا مرية في أن نظام الإرث في الإسلام يعد من أبرز العوامل التي تسهم في تقوية الحافز الفردي، الذي له دور أساسي في إثارة ضروب النشاط الاقتصادي، والحافز الادخاري في الإنسان إلى أن يدنو أجله، لعلمه أن ميراثه لن يضيع هباء، ولن يذهب سدى، بل مصيره لعقبه وأقرب الناس إليه من أهل وذوي رحم، وهذا يتفق مع طبيعة النفس البشرية المجدولة من جهة على حب المال والكسب والاستزادة فوق الحاجة، ومن جهة أخرى على حب إيصال النفع إلى ورثتها، أو من تربطهم بها رابطة قوية وصللة، إذ أن من حق الميت أن يصل ماله إلى ورثته^(١).

وبذلك تتطلق الغرائز من كبت الحرمان، ويغدوا الإنسان إلى استثمار المال الذي بحوزته وتتميته ضمن الحدود المرسومة له من الشريعة وهو مطمئن إلى أن ثمرة عمله وكده وكدحه مصيرها إلى ذريته وذوي رحمه من بعده، وفي هذا نفع مشترك له وللمجتمع على السواء، إذ أن هذا فيه محافظة على الثروة وإنمائها، واحترام للملكية الفردية، وحماية لها من العبث والضياع، إذ لو تبين له أن ما يجمعه صائر إلى غير يد فروعه وأصوله لأدى ذلك إلى التراخي في العمل أو طلب الرزق، ومن ثم تكون النتيجة الحتمية وجود البطالة والفقر، وهي أمور تنفر منها الشريعة أشد تنفير، ولو

(١) موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج٤، القاهرة،

١٩٨٩م، ص ٢٨٠.

- محمد صالح، أحكام وقواعد الميراث، دار التراث العربي للطباعة، ص ٩.

كسب وعمل فإنه سوف ينفق ما جمعه، وقد يبده في وجوه غير مشروعة^(١)، أو فيما لا يدر نفعاً ولا يتم إنتاجاً طالما ماله لن ترثه ورثته^(٢). الذين غالباً ما كانوا عاملاً من عوامل حثه على سعيه وجمعه، أو ساعده في حياته، بشكل مباشر، أو غير مباشر على جبايتها وتكوينها^(٣). فليس هناك ما يحفزها إلى ادخارها والمحافظة عليها ما دام الغنم لغير ورثته والغرم عليه، ناهيك أن التبدد والتفاسد عن العمل المنتج من معاول الهدم في بناء اقتصاد الأمة وعمارته الأرض.

والشارع الحكيم كما راعى حق الميت في تشريع الإرث، فإن كذلك راعى مصلحة أفراد الأسرة: «لأن إحساس كل واحد منهم بأن له شطر في مالها، يأخذ منه عند العجز، ويؤول إليه عند الوفاة، مما يقوي دعائمها، ويوثق الصلات وينمي التعاون بين أحداها، وأنه في الوقت الذي يبتدئ الانحلال في الروابط التي تربط آحاد الأسرة يكون ابتداء انحلال المجتمع في الأمة الواحدة، فتصير آحادها متاثرة، لا وحدة تجمعها أو رابطة تنظمها»^(٤). والشارع في التشريع الإرث وقف موقفاً وسطاً بين النظم الاقتصادية الوضعية، التي جنح بعضها إلى أقصى اليسار، فرفض مبدأ الميراث في الملكية والثروات، ويعتبره من أسباب الظلم الاجتماعي واختلاف الطبقات،

- (١) د. محمد شلبي، أحكام الموارث، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٢٢.
- د. عارف أبو عبيدة، الوجيز في الميراث، دار النفاة للنشر، بيروت، ١٤١٢، ص ٢٢.
- (٢) د. أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم الحالية في الفقه الإسلامي مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ص ٣٣٠.
- (٣) د. صادق مهدي، العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام، مطبعة المعارف، بغداد، ط ٢، ١٩٧٠، ص ٣٠.
- (٤) محمد أبو زهرة، أحكام التركات والموارث، دار الفكر العربي، ص ٢٣.

لأنه يؤدي إلى نقل الثروة إلى فئة لم تشارك في إنتاجها، مما يجعلها تعيش على ثمار غيرها، وهي لا تستحقها، وذلك مناف للعدالة والمساواة عندهم، ولأنه يؤدي إلى سيطرة النزعة الاستغلالية لدى الإنسان، في سبيل تجميع الثروات، نتيجة إحساسه أن مصير ماله إلى ذريته من بعده^(١)، وواضح أن في هذا النظام قتلاً لحافز الجد والعمل والإنتاج والادخار لدى الإنسان، وحرماناً لأسرته من ثمره جهده^(٢). وبعضها جناح إلى أقصى اليمين، فجعل الإنسان يستبد بأمواله بعد مماته، كما كان يستبد بها في حياته، وليس لأحد عليه سبباً، فله أن يحرم أقربائه من ميراثه، ويوصي به كله إلى أجنبي عن العائلة، كصديق أو خادم، مما لا يوثق علاقات الأسرة بل فيما يوهنها.

وقد يصل الحق بالإنسان في ظل هذا النظام إلى أن يوصى بثروته للقطط والكلاب وسائر الحيوانات^(٣)، أو إلى البغايا وأندية الميسر، وذلك بدعوى الحرية والمساواة على حد زعمهم، ويذر عائلته يتكففون الناس أعطوهم أو منعوهم

أما الشارع الحكيم فلم يصنع ما صنع هؤلاء أو أولئك^(٤)، بل يقرر أن المال الذي جمعه الإنسان في حياته يوزع - وبنسبة لا تقل عن الثلثين - على عشيرته الأقربين بعد وفاته، وهو حق طبيعى لهم، لا يملك المورث

(١) د. رفعت العوضي، الاقتصاد الإسلامي والفكر المعاصر لنظرية التوزيع، دار الطباعة الحديثة، ص ٣٢٣.

(٢) د. شوقي الساهي، موسوعة أحكام الموارث، دار الحكمة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨، ص ٦٤.

(٣) د. مصطفى السباعي، مشروعية الإرث وأحكامه في الإسلام، دار الوراق، الرياض، ط ١، ١٤١٩، ص ٥٢.

- د. شوقي الساهي، موسوعة أحكام الموارث، مرجع سابق، ص ١٢٠، ٦٣.

(٤) محمد أبو زهرة، النكافل الاجتماعية في الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٥.

التصرف فيه ولا منعهم منه ، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال: قلت يا رسول الله ﷺ أنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: «لا» قلت أفأتصدق بشطره قال: «لا» قلت أفأتصدق بثلاثة؟ قال: «الثلاث والثلاث الكثير، أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس»^(١).

فإن لم يكن له وارث أصلاً، ولا وصية ، فميراثه يؤول إلى بيت مال المسلمين، فيصبح من المال العام، الذي يقسم بين المسلمين، وهذا الغنم الذي يجنيه بيت المال هو لقاء الغرم الذي يتحمله إذا لم يكن للمورث الفقير الزمن المريض أصول وفروع تترتب عليهم النفقة، بناءً على القاعدة الفقهية التي تقول الغرم بالغنم^(٢). فالثروة التي تجمعت لدى الإنسان لا يرضى بها الإسلام أن تبقى ثابتة أو جامدة دائماً ، بل الحق أنه يعمل على توزيعها، ويقضي على كل فساد قد ينتج من كنزها أو احتكارها^(٣).

(١) الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، ج ٣، ح ٢٢٤، دار الكتاب العربي.

(٢) د. مصطفى السباعي، مشروعية الارث واحكامه في الإسلام ، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) أبو الأعلى المودودي، نظام الحياة في الإسلام مرجع سابق ص ٦٢.

الخاتمة

يتوخى الشارع الحكيم عدالة التوزيع بين الورثة، كي لا تكون التركات وقفاً على الأقوياء، وكلاً مباحاً يرتعون فيه وحدهم من دون الضعفاء، حيث يشمل توزيع الإرث في الإسلام جميع الأفراد المستحقين له، لا فرق بين الصغير والكبير، والذكر والأنثى، فالجميع يستون في أصل الوراثة، وإن تفاوتوا بحسب ما فرض الله تعالى لكل منهم في التركة. وذلك بعكس ما كانت عليه العرب في الجاهلية، حيث كانوا يجعلون الميراث للذكور الأقوياء دون الإناث والصغار، وبالعكس ما يحدث في بعض النظم الاقتصادية المعاصرة، التي قد تسمح بانتقال التركة إلى الابن الأكبر وتدع من سواه.

بل أن الإسلام استطاع أن ينهي خطر ارتكاز الثروة عن طريق الوراثة، عندما منع الوصية بأكثر من الثلث، ومنعها على الوارث، لتتحقق الحكمة التي أَرادها الشارع من تشريع الإرث وهي تفتيت الثروة وتجزئتها بين الورثة بصورة عادلة.

مع ملاحظة أن الشارع وهو يتوخى العدالة في تقسيم الثروة بين الورثة، تقسيماً عادلاً، لا يشوبه حيف ولا يعتريه ظلم، فقد أخذ في الاعتبار معيار الحاجة عند التوزيع، بحيث كما كانت الحاجة إلى المال أشد كان النصيب أكبر. ولعل ذلك هو السبب في أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى، ولا يخفى أن البحث أبرز أهمية الميراث في تقوية الحافز الشخصي لدى الإنسان لكي ينتج ويكسب ويدخر ويثابر في الحياة، نتيجة علمه بأن ميراثه أو ما يتركه بعد وفاته لن يضيع هباء ولن يذهب سدى وإنما سيؤول إلى عقبه وأقرب الناس إليه من أهل وذوي رحم.

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام
دعم اتخاذ القرار د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية :

مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار

دكتوراه / دينا راتب

مهندس/ حسن عزت

تقدم هذه الدراسة مدخلاً جديداً لدعم المستثمر عند قيامه باتخاذ قرارات خاصة باختيار الأسهم ، فبالرجوع إلى البيانات المالية التاريخية يتم التوصل إلى نموذج انحدار الذى يستخدم عقب ذلك فى التنبؤ بأسعار البيع والشراء للأسهم العادية.

يقترح هذا البحث ولأول مرة فيما شابهه من البحوث تطوير نموذج انحدار باستخدام البيانات المالية التى ترجع خمس عشرة سنة إلى الوراء ذلك بالإضافة إلى مزج عدد من المتغيرات المستقلة. وبمجرد التوصل إلى معادلة الانحدار يتم تقدير أسعار بيع وشراء الأسهم العادية باستخدام تقديرات يجرى الحصول عليها من الشركات الموفرة للمعلومات المالية (مثال دان آند براد ستريت وميريل لينش ومودى وستاندارد آند بور واستطلاع الاستثمار لشركة فاليو لاين). وتقترح هذه الدراسة الرجوع لأكثر من تقدير من خلال عدد من الشركات بجانب نموذج الانحدار المقترح. ثم يلى ذلك إجراء تحليل لكافة الاحتمالات (أى تحليل مبنى على طرح تساؤلات على نمط «ماذا إذا؟») وذلك لمقارنة نتائج كافة هذه التقديرات. أما النتيجة المتوقعة فهى أقل وأعلى الأسعار المقدرة للسهم العادي للسنة القادمة (أى السعر الذى يجب عنده البيع والشراء تبعاً).

فهرس الألفاظ

سهم عادى، نموذج الانحدار، أداء أسعار أسهم الشركة، نظام دعم اتخاذ القرار (DSS)، السعر الأعلى، السعر الأقل، التنبؤ، نظم المعلومات الإدارية (MIS)، ميريل لينش Merill Lynch، المحاكاة، فاليو لاين Value Line.

أولاً: المقدمة

عقب إجراء التحليل المالى الأساسى لشركة ما وعقب التوصل إلى أن ذلك التحليل يعكس جودة استثماراتها، ما يزال المستثمر يواجه الحاجة لاتخاذ قرارات بشأن توقيت وتحديد السعر الذى يجب بيع السهم أو شراؤه عنده وإلى أى مدى يكون من المتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة السهم فى المستقبل القريب. إلا أن التنبؤ بالأسعار ليس غاية فى حد ذاته كما أن معرفة اتجاهات السوق بمنتهى الدقة أمر صعب المنال، وبالتالي يتعين على الفرد التركيز على تطبيق بعض القواعد المثبتة والمجربة لتساعده فى دعم عملية اتخاذ القرار.

ومن خلال هذه الدراسة يتم تطوير نموذج انحدار للسهم وبلى ذلك استخدام هذا النموذج فى تقدير السعر الأعلى والسعر الأدنى لنفس هذا السهم. ويعتمد هذا النموذج على المتغيرات المستقلة التى يتم جمعها سويًا للمرة الأولى من خلال هذه الدراسة. إضافة إلى ذلك يقترح البحث للمرة الأولى الرجوع إلى أكثر من مصدر للتقديرات لهذه المتغيرات وإجراء تحليل مكثف لكافة الاحتمالات (أى تحليل مبنى على طرح تساؤلات على نمط «ماذا إذا؟») وبما أن متخذ القرار يرجع لأكثر من مصدر واحد للتقديرات والمتغيرات المستقلة فسوف تكون النتيجة التى ينتهى إليها بالتالى أكثر من رقم واحد للسعر الأعلى والسعر الأدنى، وله الاختيار حينئذ فى أن ينتقى

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

السعر الذى يستخدمه أو ببساطة يقوم بحساب متوسط الأرقام التى يحصل عليها.

ثانياً: الدراسات السابقة

دائماً ما أوصت الدراسات السابقة بأنه عند قيام الفرد بشراء أسهم عليه تحديد السعر الذى سيرغب فى بيع السهم عنده، وأن يتم عملية البيع فعلاً عند وصول هذا السهم إلى السعر المحدد (S.S., 1995). وتستخدم واحدة من هذه الدراسات التحليل الفنى الذى يستند إلى سعر وحجم التغيرات بدلاً من البيانات المالية (Hadik; 1998). وهناك دائماً محاولة توخى التحذيرات من قبيل «ببساطة لابد أن يقوم الفرد بشراء السهم لأن سعره يرتفع ..» (Morgenson, 1997) ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يتم ذلك؟

وقد انتشر التحليل الكمي باستخدام النماذج الإحصائية بشكل واسع النطاق فى السنوات الأخيرة. حيث ظهر نوع جديد من المستثمرين الذين يعرفون باسم "القوة الدافعة" وهو ذلك النوع من المستثمرين الذين يستخدمون مثل هذه النماذج للحصول على نتائج هامة عن أسعار الأسهم. فعلى سبيل المثال أظهر ارتفاع لأسهم Ascend منذ سنة ١٩٨٩ تحرك مثل هؤلاء المستثمرين (Serwer, 1997) وعلى ذلك تزداد قيمة المعلومات التى ترد فى آلاف النشرات السنوية التى تصدرها الهيئات الحكومية والمجموعات الخاصة والجهات غير الحكومية (Hutchins, 1994) وترجع هذه الدراسة لمثل تلك المعلومات لمساعدة المستثمرين فى عمليات اتخاذ القرار.

تم إجراء العديد من الأبحاث حول استخدام نماذج التنبؤ للأداء المالى القائمة على متغيرات متعددة بما فى ذلك نموذج الانحدار، ذلك بالإضافة إلى استخدام التحليل المميز والمعاملى (Fosback, 1993). كما تم الاستناد إلى

تحليل الانحدار بنجاح للتنبؤ بطلب السوق للسهم وتأثير الإعلانات وتوزيع المصروفات الرأسمية المتغيرة والإتجاهات الديموغرافية. ومن بين أسباب تفضيل استخدام الانحدار متعدد المتغيرات على الانحدار ذو المتغير الواحد هو مشورة المراجعين الذين يحذرون من استخدام رقم واحد لصافي الأرباح أو ما يسمى "بنسبة الأرباح إلى سعر السهم" لسنة معينة (AICPA, 1947). وقد أجرى ألتمان تحليلاً من خلال دراسة مفيدة جداً لإيضاح كيف أن المتغير المستقل لم يكن ذو دلالة عند قياسه على أساس أحادى المتغيرات في حين أن دلالة المتغير ذاته قد ازدادت على أساس متعدد المتغيرات (1968). وطبقا لما ورد في دراسة ماراسكيلو وسيرلين (1988) نرى أن مدخل التحليل القائم على تعدد وسائل التنبؤ يتيح الفرصة أمام توافر معلومات مفصلة حول الأفراد ووحدات المعاينة وبذا يسمح بقدر أكبر من الدقة عند التنبؤ بالأداء وذلك على العكس من الأسلوب الذي يعتمد على "معلومة واحدة".

إلا أنه يجب التحذير من أنه ليس دائماً من الممكن تقنين القضايا الكمية من هذا النوع وبالتالي فإن القرار لا يمكن أن يكون دقيقاً ١٠٠% في أي حال من الأحوال حيث تؤثر ظروف الاقتصاد الكلى مثل معدلات الفائدة المنخفضة في أسعار الأسهم كما أن للحروب تأثيرات مفاجئة وغير متوقعة بالإضافة إلى ذلك لا يمكن التنبؤ بالمنتجات الجديدة التي سيتم طرحها بالسوق في السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال منذ انتهاء حرب الخليج ١٩٩١ تقدم سوق الأوراق المالية بمقدار ١٢٠٠ نقطة بمكسب قدره ٥٠% طبقاً لقياس دو جونز للمتوسط الصناعي (Rubenstein, 1994)، وبالمثل عندما قامت شركة وارنر-لامبرت بطرح دواء لخفض الكوليسترول في فبراير ١٩٩٧

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

ارتفع سعر السهم خمس نقاط حتى ٨٨١ / ٨٢ بعد طرحه بأسبوعين (Holland, 1997).

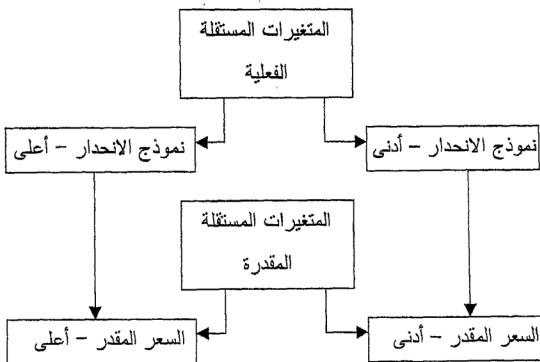
بمجرد التوصل إلى نموذج انحدار يحتاج المستثمر حينئذ إلى المحاكاة باستخدام التقديرات من المصادر المختلفة حتى يتوصل في نهاية الأمر إلى السعر الأعلى والسعر الأدنى الذي يبني قراراته على أساسه. ولا يعد هذا النوع من القرارات ذو بنية محددة وبذا يحتاج إلى دعم المحاكاة والرجوع إلى أكثر من مصدر بدلا من الاعتماد التام على مصدر واحد فقط لا غير. ويشار إلى هذا الأسلوب الذي يقوم على أساس طرح كافة الاحتمالات (أى تحليل مبنى على طرح تساؤلات على نمط "ماذا إذا ؟") بتعبير نظم دعم اتخاذ القرار DSS وهو مصطلح ابتكره جورى وسكوت مورتون للمرة الأولى سنة ١٩٧١ للإشارة إلى نظام المعلومات الذى يدعم القرارات التى لا تتبع بنية محددة. ويرجع استخدام نظم دعم اتخاذ القرار فى حالات تحليل الاختيارات وعند البحث عن الحلول بأسلوب التجربة والخطأ وعند إجراء تحليل لكافة الاحتمالات (أى تحليل مبنى على طرح تساؤلات على نمط "ماذا إذا ؟"). وعادة ما يقع التركيز على النماذج الصغيرة البسيطة التى يمكن استيعابها وتنفيذها (Davis & Olson, 1985). وتستخدم هذه الدراسة معادلة الانحدار التى يتم التوصل إليها بجانب التقديرات التى تم الحصول عليها من شركتى ميريل لينش وفاليو لاين وذلك للانتهاء إلى تحليل كافة الاحتمالات لتقدير سعر السهم العادى. ومن ناحية أخرى تم تفادى الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات لتحديد نموذج الانحدار حيث أن هذه التقديرات تنقسم بالإفراط فى التفاؤل.

وفيما يلي عرض للنموذج المستخدم في هذه الدراسة بجانب استئناف لطرح الآراء الواردة في الأبحاث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

ثالثاً: النموذج

تستند هذه الدراسة إلى الطرح القائل بأن أسعار بيع وشراء السهم العادى تتعلق بأكثر من متغير مالى واحد. والمتغيرات المستقلة المستخدمة فى هذا النموذج هى: التدفق النقدى للسهم ونسبة الأرباح إلى سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم.

شكل (١): النموذج



ويعد من السهل جدا الحصول على أية بيانات تتعلق بتلك المتغيرات حيث

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

يشجع رجوع المحللين إليها كما أن هذا النوع من البيانات يسهل الحصول عليه من الشركات الموفرة للمعلومات المالية (مثل دان آند براد ستريت وميريل لينش ومودى وستاندرد آند بور واستطلاع الاستثمار لشركة فاليو لاين) ذلك بالإضافة إلى توفرها فى التقارير السنوية التى تصدرها الشركات. أما المتغيرات الأخرى مثل القيمة الصافية وإجمالى المبيعات والمتوسط السنوى لنسبة سعر السهم إلى الأرباح فيمكن التوصل إليها من المتغيرات السابق ذكرها وعلى ذلك تم استبعادهم من النموذج (انظر البيان ١).

يخدم كلا من قياس الأرباح للسهم والتدفق للسهم هدفًا هامًا؛ حيث يعد قياس التدفق النقدي مفيدًا. عند تقويم أى شركة بينما يعتبر قياس نسبة الأرباح هامًا لتقييم أداء الإدارة (Bierman, 1994). ويقاس التدفق النقدي للسهم بجمع صافى الأرباح والتكاليف غير النقدية (مثل انخفاض قيمة السهم أو النضوب أو الاستهلاك المالى) ثم يطرح ذلك من أرباح الأسهم الممتازة وتتم قسمته على الأسهم العادية المتداولة فى نهاية السنة (Value Line Investment Survey, 1993). ويعد ذلك قياسًا هامًا على قدرة الشركة بشكل عام على دفع أرباح الأسهم وتحويل "الأرباح الدفترية" إلى نقد (Cottle et al., 1988). أما القيمة الدفترية للسهم، وهى متغير مستقل آخر، يتم قياسها بطرح القيمة الصافية من أرباح الأسهم الممتازة مقسومًا على الأسهم العادية المتداولة (Value Line Investment Survey, 1993). والقيمة الدفترية هى العلاقة بين أسعار الأسهم العادية والقيمة الصافية للشركة، لذا فهى قياس نظرى لما تمثله قيمة الشركة (Fosback, 1994). وقد تم اختيار تلك المتغيرات المالية للاعتقاد فى تمثيلهم تأثيرًا واضحًا على سعر السهم.

أما النسب المالية مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط لم تتضمنهم الدراسة لأنهم يعتبروا أقل تعبيراً عن سعر السهم بالسوق.

رابعاً: طريقة البحث

تم الحصول على كافة بيانات هذه الدراسة من استطلاع الاستثمار لشركة فالسيو لاين (١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨) الذي يعد مصدراً موثقاً به للمعلومات، حيث أنه مصدراً لتوفير المعلومات المالية والاقتصادية للمستثمرين والأكاديميين منذ خمس وعشرين سنة. وعلى الرغم من أنه بشكل عام عند استخدام نماذج الانحدار تزداد صحة الملاحظات كلما زاد عددها، إلا أن هذه الدراسة تستند إلى معلومات ترجع خمس عشرة سنة إلى الوراء كحد أقصى. ويرجع ذلك إلى أن بيانات الفترات السابقة تعبر عن ظروف اقتصادية ومالية لم تعد ذات تأثير على الشركات قيد الدراسة، ومن ناحية أخرى تم التركيز على عشر شركات فقط لا غير تم اختيارهم عشوائياً من بين عدد من الصناعات مثل صناعة الأغذية والمنتجات المنزلية والعقاقير وأشباه الموصلات والحسابات الآلية والطرفيات، كما تعتبر كل شركة من الشركات التي وقع عليها الاختيار شركة كبرى في مجالها.

بالنسبة لكل شركة تم استخدام القيم التاريخية للمتغيرات المستقلة للتوصل إلى نموذج الانحدار. وعند استخدام السعر الأعلى كمتغير تابع ينتج عن ذلك نموذج انحدار لتقدير السعر الأعلى، أما استخدام السعر الأدنى كمتغير تابع ينتج عنه نموذج انحدار لتقدير السعر الأدنى. ومن ناحية أخرى فإن كلا النموذجين يستخدم المتغيرات المستقلة التالية: التدفق النقدي للسهم ونسبة الأرباح إلى سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم.

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام
د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت
دعم اتخاذ القرار

معادلة الانحدار للسعر الأعلى:

$$\text{ص} = \text{ح صفر} + \text{ح}^1 \text{س}^1 \text{ح}^1 + \text{ح}^2 \text{س}^2 \text{ح}^2 + \text{ح}^3 \text{س}^3 \text{ح}^3$$

ونلاحظ أن ح صفر و ح¹ و ح² و ح³ يتم التوصل إلى قيمتهم عند حساب البيانات التاريخية الحقيقية وعند استخدام السعر الأعلى كمتغير مستقل، حيث تمثل هذه المتغيرات الثابت ومعامل التدفق النقدي ومعامل نسبة الأرباح ومعامل القيمة الدفترية تباعا.

فمن التوصل إلى معادلة الانحدار للسعر الأعلى لأسهم شركة معينة يتم استخدامها لتقدير السعر الأعلى لتلك الشركة، حيث يستند التقدير إلى القيم المقدرة للمتغيرات المستقلة كما أوردتها شركتي ميريل لينش^١ وفاليو لاين. وبالمثل تم حساب معادلة الانحدار للسعر الأقل كما يلي:

$$\text{ص} = \text{ل صفر} + \text{ل}^1 \text{س}^1 \text{ل}^1 + \text{ل}^2 \text{س}^2 \text{ل}^2 + \text{ل}^3 \text{س}^3 \text{ل}^3$$

ونلاحظ أن ل صفر و ل¹ و ل² و ل³ يتم التوصل إلى قيمتهم عند حساب البيانات التاريخية واستخدام السعر الأقل كمتغير تابع، حيث تمثل تلك المتغيرات هي الأخرى الثابت ومعامل التدفق النقدي ومعامل نسبة الأرباح ومعامل القيمة الدفترية تباعا.

وفمن التوصل إلى معادلة الانحدار للسعر الأدنى لشركة معينة يتم استخدامها في تقدير السعر الأدنى لأسهم تلك الشركة حيث يستند التقدير المستقبلي إلى تقديرات المتغيرات المستقلة كما أوردتها الشركات المختلفة الموفرة للمعلومات المالية.

خامسا: التحليل والنتائج

يمثل البينان الآتيان معادلات الانحدار التي تم حسابها للسعر الأعلى والسعر الأدنى تباعا، وقد تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج الحاسب الآلى الإحصائى SYSTAT . أما المدخلات التي تم تغذية البرنامج بها فهي بيانات تاريخية لأحد عشر سنة خاصة بالمتغيرات المستقلة قيد تناول (ألا وهى التدفق النقدي للسهم ونسبة الأرباح للسهم والقيمة الدفترية للسهم) ذلك بجانب السعر الأعلى والسعر الأدنى عن كل سنة. وعندما تم استخدام السعر الأعلى كمتغير تابع حصلنا على معادلة الانحدار المعروضة فى بيان (٢).

الشركة	معادلات الانحدار
أبوت Abbott	$- ١٠,١٦٤ - ٤٥,٧٢٠ ع_١ + ٦٦,١٣٩ ع_٢ + ٤,٧٧٧ ع_٣$
موتورولا Motorola	$- ٣,٣٨٤ + ٢٠,٩١٠ ع_١ - ٠,٩١١ ع_٢ - ٢,٧٩٧ ع_٣$
بروكتور وجامبل Proctor&Gamble	$- ١٣,٦٨٨ + ١٤,٨٩٠ ع_١ + ٠,٢٨٩ ع_٢ + ٠,٧٢٦ ع_٣$
شيرنج - بلاو Schering- Plough	$- ١١,٤٠٤ + ٣٨,٥١١ ع_١ - ٢٧,٤٧١ ع_٢ + ٢,٢٨٠ ع_٣$
آرشر دانيلز Archer Daniels	$- ٣,٢٦٥ - ٣٨,٥١١ ع_١ + ٢٦,١٣٥ ع_٢ + ٣,٣٢٨ ع_٣$

المصدر: بيان (٢) معادلة الانحدار للسعر الأعلى

يظهر الناتج لمعادلات الانحدار للسعر الأعلى فى بيان ٢ ، وعند فحص "قيمة السعر" نجد أن كافة النتائج تعد ذات دلالة إحصائية عند $\alpha = ٠,٠١$

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

جدول (٢): معادلة الانحدار للسعر الأعلى

الشركة	الانحراف القياسي (الأعلى)	قيمة السعر	معامل التحديد المعدل المتعدد
هيو ليت باكارد Hewlett-Packard	٥,٢٥٩	٠,٠٠٧	٠,٧٢٧
موتورولا Motorola	٦,٤٣٨	٠,٠٠١	٠,٨٦٢
بروكتور وجامبل Proctor&Gamble	٤,٢٥٧	صفر	٠,٩٤٤
شيرنج - بلاى Schering- Plough	٣,٦٠٥	صفر	٠,٩١١
آرشر دانيلز Archer Daniels	١,٧٩٠	صفر	٠,٩٠٧

المصدر: جدول (٣) مخرج معادلة الانحدار - السعر الأعلى (سنة التقدير ١٩٩٥)

وبالمثل عند استخدام السعر الأدنى كمتغير تابع نحصل على معادلات الانحدار كما تأتى فى البيان (٤).

الشركة	معادلات الانحدار
هيو ليت باكارد Hewlett Packard	+ ٧,٦٦٨ - ١٠ اس ٦,١٨٢ + ٢ اس ٦,١٣٤ - ٣ اس ١,١٠٣
موتورولا Motorola	- ١١,٢٠٨ - ١٠ اس ١٨,٩٦٤ + ٢ اس ١٨,١٧٥ + ٣ اس ٦,٦٤١
بروكتور وجامبل Proctor&Gamble	- ٢٠,٥٣٧ + ١٠ اس ٢,٠٣٨ - ٢ اس ١٤,٩١٥ + ٣ اس ١,٥٨٤
شيرنج - بلاى Schering- Plough	- ٦,٠٨٤ + ١٠ اس ٤,٩٢٨ + ٢ اس ٦,٢٤٠ + ٣ اس ١,٦٦٧
آرشر دانيلز Archer Daniels	- ٢,٨٦٤ - ١٠ اس ٢١,٨٧٤ + ٢ اس ٢٣,٧٥٠ + ٣ اس ٣,٠٤٧

المصدر: بيان (٤): معادلة الانحدار للسعر الأدنى

ويظهر ناتج معادلات الانحدار فى بيان ٥ ، وهنا أيضا تعد النتائج ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠١ = α (انظر "قيمة السعر" فى بيان ٥).

جدول (٥)

الشركة	الانحراف التبايني (الأعلى)	قيمة السعر	معامل التحديد المعدل المتعدد
هيوليت باكارد Hewlett-Packard	٤,١١٨	٠,٠٠٩	٠,٦٩٨
موتورولا Motorola	٢,٧٨٨	صفر	٠,٩٢٩
بروكتور وجامبل Proctor & Gamble	٣,٢٢١	صفر	٠,٩٥٣
شيرينج - بلاو Schering- Plough	١,٩٢٧	صفر	٠,٩٥٢
آرشر دانيلز Archer Daniels	٠,٣٨	صفر	٠,٩٩١

المصدر: بيان (٥): مخرج معادلة الانحدار - السعر الأدنى (سنة التقدير ١٩٩٥)

وتلا ذلك استخدام تلك المعادلات لتقدير السعر الأعلى والسعر الأدنى باستخدام تقديرات مختلفة (وأجريت تلك العملية باستخدام ورقة عمل إكسل EXCEL). فعلى سبيل المثال يتم الحصول على السعرين الأعلى والأدنى باستخدام المتغيرات المستقلة الثلاث التي حددتها شركة فاليو لاين وهذه المتغيرات هي: التدفق النقدي للسهم ونسبة الأرباح إلى سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم.

وباستخدام تقديرات شركة فاليو لاين للمتغيرات المستقلة تم عقد مقارنة بين تقديرات السعر الأعلى والسعر الأدنى التي جرى حسابها من خلال

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عورت

معادلة الانحدار ومن خلال النتائج الفعلية (انظر بيان ٦). أما السعر المقدر فقد تم حسابه باستخدام تقنية المركز التي يتم طبقا لها قسمة القيمة المقدرة على القيمة الفعلية (Chase & Acquilano, 1995) وإن كان ناتج القيمة يساوى "١" فإن القيمة المقدرة تساوى القيمة الفعلية. عند النظر إلى النتائج الخاصة بالسعر الأعلى المقدر لشركة هيوليت باكارد يرتفع عن السعر الفعلى بمقدار ١٥,٤١% أما بالنسبة لشركة آرشر دانيلز فيرتفع السعر الأعلى بمقدار ٣٣,٥٦% عن السعر الفعلى. ومن ناحية أخرى أظهرت شركة موتورولا انخفاضا قدره ٣,٨٣% عن السعر الفعلى وشركة بروكتر وجامبل أظهرت انخفاضا قدره ١٤,١١% أما شركة شيرينج- بلاو فقد أظهرت انخفاضا قدره ١٨,٧٤% عن السعر الفعلى.

جدول (٦)

الشركة	السعر (المقدر الأعلى)	قيمة (الفعلى الأعلى)	التركيز %
هيوليت باكارد Hewlett-Packard	١١١,٥١	٩٦,٦٢٥	١٥,٤١%
موتورولا Motorola	٧٩,٣٤	٨٢,٥	-٣,٨٣%
بروكتور وجامبل Proctor&Gamble	٧٦,٨٧	٨٩,٥	-١٤,١١%
شيرينج - بلاو Schering- Plough	٤٩,٣٧	٦٠,٧٥	-١٨,٧٤%
آرشر دانيلز Archer Daniels	٢٦,٧١	٢٠	-٣٣,٥٦%

المصدر: السعر الأعلى الفعلى والمقدر باستخدام معلومات فاليو لابن (سنة التقدير ١٩٩٥)

ومن الواضح أن اختلافا قدره ٣٣,٥٦% لا يعد نتيجة مرضية ولكن بالنظر إلى بيان (٣) نرى أن النتائج كانت ذات دلالة إحصائية (السعر = صفر) وأن معادلة الانحدار من المفترض أن تكون عالية الفاعلية. ولايجاد

جواب لهذه المفارقة أعيد إجراء معادلة الانحدار مرة ثانية ولكن باستخدام الأرقام الفعلية بدلا من المقدرة لكل من التدفق النقدي ونسبة الأرباح والقيمة الدفترية فأظهرت النتائج اختلافا مدهشا حيث أظهرت شركة آرشر دانيلز ارتفاعا قدره ١,٦٤% في مقابل الارتفاع ٣٣,٥٦% السابق ٢

وبالمثل وجدنا أن السعر الأدنى المقدر لشركة آرشر دانيلز أعلى بمقدار ٢٦,٨٠% عن السعر الأدنى الفعلي (انظر بيان ٧). إلا أن بيان (٥) يظهر نتائج ذات دلالة إحصائية (السعر = صفر) ومعادلة انحدار ذات قاعلية عالية. لذا أعيد إجراء المعادلة مرة ثانية باستخدام البيانات الفعلية لمجرد تجربة دقة تلك المعادلة وكانت النتيجة فارقا بمقدار ٦,٨٩% فقط.

جدول (٧)

الشركة	السعر (المقدر الأعلى)	قيمة (الفعلي الأعلى)	التركيز %
Hewlett-Packard هيوليت باكارد	٤٧,٦٨	٤٩,٠	-٢,٦٩%
Motorola موتورولا	٤٥,٩٨	٥١,٥	-١٠,٧٣%
Proctor & Gamble بروكتور وجامبل	٦٦,٣٥	٦٠,٥	+٩,٦٦%
Schering-Plough شيرينج - بلاو	٣٥,٤٠	٣٥,٥	-٠,٢٨%
Archer Daniels آرشر دانيلز	١٨,٠٧	٤٢,٩	+٢٦,٨٠%

المصدر: السعر الأدنى الفعلي والمقدر باستخدام معلومات فاليو لاين (سنة التقدير ١٩٩٥)

ويساند هذا التحليل الطرح القائل بأن تقديرات السعر الأعلى والسعر الأدنى التي يتم الحصول عليها بإجراء معادلة الانحدار تعتمد بشكل كبير على دقة تقديرات المتغيرات المستقلة التي توردها الشركات الموقرة للمعلومات المالية مثل شركتي ميريل لينش وفاليو لاين. وبالتالي يوصى بألا

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت

يعتمد المستثمر على مصدر واحد للمعلومات، حيث يجب أن يستند الفرد إلى تقديرات مختلفة من شركات معلومات متعددة حتى يتمكن من إجراء تحليل لكافة الاحتمالات وذلك للتوصل لعدة تقديرات للسعر الأعلى والسعر الأدنى. ولكن كون المستثمر في وضع يصعب التخطيط له تماما يضع على عاتقه مسؤولية اتخاذ قرارات تخص اختيار السعر الأعلى والسعر الأدنى الذي سيقوم عنده ببيع أو شراء الأسهم.

والبيان التالي يظهر تقديرات السعر الأعلى والسعر الأدنى لسنة ١٩٩٦ باستخدام تقديرات كلا من شركتي ميريل لينش وفاليو لاين.

جدول (٨)

السعر الأدنى ١٩٩٦		السعر الأعلى ١٩٩٦		الشركة
ميريل لينش	فاليو لاين	ميريل لينش	فاليو لاين	
٥٧,٤٠٧٦	٥٨,١٥٥٨	١١٢,١٥٤٥	١٣٤,٢٢٠٨	هيو ليت باكارد Hewlett- Packard
٤٩,٤٢٦٨	٥٩,٧٤٨٨	٨١,٦٨٧٧	٩٥,٣٥٢٢	موتورولا Motorola
٧٠,٨٠٢٢	٨٠,٧٧٤١	٩٩,٥٩٩٥	٩٠,٧٢٨٦	بروكتور وجامبل Proctor & Gamble
٣٨,٣٧٣٤	٤١,٠٥٧٥	٤٢,٥٢٢١	٥٧,٢٠٧١	شيرينج - بلاو Schering- Plough
١٢,٣٥٠٠	١٩,٢٨٤٣	١٨,٢٣٤٢	٢٧,٧١٣٢	آرشر دانيلز Archer Daniels

المصدر: تقديرات السعر الأعلى والسعر الأدنى لسنة ١٩٩٦

ونلاحظ أنه بالرغم من الاختلاف بين تقديرات شركتي ميريل لينش وفاليو لاين للسعر الأعلى والسعر الأدنى إلا أن كليهما يستخدم نفس معادلة الانحدار المعروضة في هذه الدراسة وذلك لاختلاف التقديرات للمتغيرات المستقلة. وبالتالي فإن دقة تقديراتنا تعتمد إلى حد كبير على مدى دقة تلك

التقديرات ولذا يوصى بشدة الاعتماد على أكثر من مصدر إجراء تحليل لكافة الاحتمالات لتحسين عملية اتخاذ القرار فيما يخص شراء أو بيع الأسهم.

سابعاً: الخاتمة

لا يجب الاعتماد على متغير واحد أو مصدر واحد للمعلومات تحت أي ظرف من الظروف، فعلى سبيل المثال وجدنا أن شركة ستاندارد آند بيورسورد تقديرات مفرطة في التفاؤل لنسبة الأرباح (Abelson, 1994) كما يوصى بشدة بإجراء تحليل لكافة الاحتمالات باستخدام نموذج انحدار يأخذ في الاعتبار تقديرات يتم الحصول عليها من شركات معلومات مختلفة. وقد قام نموذج الانحدار المتبع في هذه الدراسة بمزج متغيرات التدفق النقدي ونسبة الأرباح والقيمة الدفترية وذلك للمرة الأولى في تاريخ الدراسات السابقة فأفسر عن نتائج ذات دلالة إحصائية عالية.

ومن ناحية أخرى يقيم تحليل الانحدار علاقة بين الأحداث السابقة والظروف المحيطة بها، وبناء على هذه العلاقة يتم التنبؤ بالأحداث المستقبلية باستخدام تقديرات جارية للظروف المستقبلية. ولكن بشكل عام تعد عدم قدرة تحليل الانحدار على التنبؤ بأحداث تنتج عن ظروف جديدة نقطة الضعف الأساسية لذلك النوع من التحليلات؛ فقد يؤثر ركود اقتصادي في المستقبل أو تغيير في الإدارة العليا على سعر السوق أسهم شركة دانلاب في السوق. عندما قررت إدارة شركة صان بيم وذلك بمقدار مليار دولار أمريكي، الحدث الذي أشير إليه لاحقاً "بتأثير دانلاب" (Shifrin, 1997).

تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية : مدخل قائم على نظام
د. دينا راتب ، مهندس/ حسن عزت دعم اتخاذ القرار

وعلى الرغم من ذلك كله فإن النتائج ترجح إمكانية تطبيق تحليل الانحدار على بعض الشركات بقدر معلوم من الدقة وذلك لتقدير السعر الأعلى والسعر الأدنى لأسهم تلك الشركات. ومن ثم يمكن للمستثمر استخدام مثل ذلك النموذج في اتخاذ قرارات البيع والشراء طالما هناك فرصة لقبول قدر ضئيل من الخطأ. وتختلف نسبة احتمال الخطأ من مستثمر لآخر، لذا يعد من الضروري تطبيق ذلك النموذج باستخدام أكثر من تقدير كما يجب إجراء تحليل لكافة الاحتمالات لتطوير عملية اتخاذ القرار.

ثامنا: مقترحات للدراسات المستقبلية

يمكن لأي مستثمر تطبيق هذا النموذج البسيط شريطة أن تتوفر البيانات التاريخية بالإضافة إلى التقديرات الواردة من عدد من شركات المعلومات، إلا أن تلك الدراسة تفتح الباب أمام دراسات أخرى تبنى على أساسها طبقا للمقترحات التالية:

١- بالرغم من أن الشركات قيد الدراسة تم اختيارها بشكل عشوائي وذلك للتعامل مع صناعات متعددة، إلا أن تكرار تطبيق الدراسة على أكثر من خمس شركات سيكون أمرا نافعا.

٢- يوصى بشدة تكرار مثل هذه الدراسة ولكن بالاستناد إلى أكثر من مصدرين للمعلومات، فبذلك يمكن تطبيق أسلوب نظام دعم اتخاذ القرار باستخدام أكثر من تقدير من مصادر متعددة وعلى هذا ستكون النتيجة أكثر من تقديرين للسعر الأعلى والسعر الأدنى.

٣- يعتمد هذا النموذج على تنبؤ لسنة واحدة ولم يعمل على تجربة التنبؤ

لأكثر من سنة بالرغم من أن مثل تلك المحاولة ستسفر عن معلومات للاستثمار طويل الأجل.

٤- قامت هذه الدراسة باختيار ثلاثة متغيرات مستقلة تتفق والمنطق والأسباب الجيدة السابق ذكرها، إلا أن اختبار متغيرات أخرى وتجربة مما إذا كان لهم تأثير واضح على سعر السهم بالسوق سيكون أمرا مهما.

٥- يمكن استخدام الانحدار التدريجي لاختيار المتغيرات المستقلة بدلا من تكرار المتغيرات لكافة الشركات؛ حيث ينتج عن ذلك نمودجا أكثر دقة يمكن أن تستخدمه شركات المعلومات المالية لاحقا. ولكن مثل هذا الأسلوب سيتطلب برامج متعددة للإحصاء بالإضافة إلى معادلة انحدار منفصلة لكل شركة وبالتالي قد يجده المستثمرون أمرا صعب التنفيذ.

القائمة

الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف

نماذج وإسهامات

الباحث / مصطفى محمود عبد السلام (*)

توطئة

إن الإيمان ليس قضية فلسفية مجردة أو مجرد علاقة بين الفرد وربه بعيدا عن توجيه أنشطته وممارساته وعلاقاته اليومية ففي الإيمان يتم ربط الفكر بالفعل والنية بالحركة والسلوك القويم وقد نفى الرسول ﷺ كمال الإيمان عن الذي يببب شبعان وجاره جائع وهو يعلم «ما آمن من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم»^(١). وليس هذا فحسب بل رتب المسؤولية التقصيرية على الإنسان الذي يعطل سبل الكسب وفرص العمل مهما ادعى الصلاح وجعل دخول النار في حبس هرة عن طعامها بل ودخول الجنة في إعانة الحيوان لسد حاجته حيث يقول الرسول الكريم «دنا رجل إلى بئر فشرب منها وعلى البئر كلب يلهث من العطش فرحمه فسنزع أحد خفيه فسقاه فشكر الله له فأدخله الجنة»^(٢). وهكذا نجد التكافل وعموم المسؤولية عن الآخر تجاوزت عالم الإنسان إلى عوالم المخلوقات الأخرى. ولقد عنى الإسلام بالتكافل ليكون نظاما لتربية روح الفرد وضميره

(*) باحث في شئون الاقتصاد الدولي - خبير بمصرف التمويل المصري السعودي

(١) رواه أحمد

(٢) موسوعة المحدث

وشخصيته وسلوكه الإجتماعى وأن يكون نظاما لتكوين الأسرة وتنظيمها وتكافلها وأن يكون نظاما للعلاقات الاجتماعية بما فى ذلك العلاقة التى تربط الفرد بالدولة وأن يكون فى النهاية نظاما للمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التى تسود المجتمع الإسلامى ومن هنا فإن مدلولات البر والإحسان والصدقة تتضاءل أمام هذا المدلول الشامل للتكافل.

ولقد وضع الإسلام أسسا نفسية وأخرى مادية لإقامة التكافل الإقتصادى والإجتماعى بين أفراد المجتمع الإسلامى ولعل من أهم الأسس النفسية إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(١). وربط الإيمان باستشعار حقوق الأخ كما رتب على رابطة الأخوة الحب فلا يكتمل إيمان الإنسان المسلم ولا ينجو بإيمانه ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويعيش معه كالبنيان يشد بعضه بعضا وجعل العدل وحفظ الحقوق من قيم الدين الأساسية بل ندب إلى عدم الاقتصار على العدل وهو إحقاق الحق أو إعطاء كل إنسان حقه بدون ظلم وإنما الارتقاء إلى الإحسان وهو التنازل له عن بعض الحقوق ومن الأسس النفسية أيضا الإيثار وهو عكس الأثرة والأنانية والإيثار تفضيل الغير على النفس وإشاعة جو العفو والرحمة وهى الغاية التى جاءت من أجلها الشريعة.

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأسس النفسية الثقافية للتكافل الإقتصادى والإجتماعى وإنما وضع أسسا مادية عملية - وهى موضع اهتمام هذا البحث -

الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام

أيضاً لترميم الحاجات كفريضة الزكاة ونظام النفقات الواجبة وتشريعات الميراث والصدقات والنفوس والكفارات كما ندب أتباعه إلى نظام الوقف لأهمية دوره في مجال التكافل وهذا البحث يتعرض للدور الفعال لتطبيق نظام الوقف في المجتمع الإسلامي حيث اندثرت تطبيقاته ويثبت أن العقيدة الإسلامية تحتزن الكثير من الأفكار في جعبتها والقادرة على أن تمنح هذه الأمة مقومات الصمود واجتياز مختلف التحديات التي تواجه مسيرتها أيا كانت ميادين وطبيعة هذه التحديات.

والله الموفق ،،،،،

تمهيد وتقسيم:

إن دراسة الأثر التكافلى الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف - وفقا لخطة هذا البحث - يتطلب التعرف على كل من :-

أولاً: تعريف الوقف فى اللغة والشرع

ثانياً: مشروعية الوقف

ثالثاً: أنواع الوقف

رابعاً: الوقف مصدر لقوة الدولة والمجتمع معا

خامساً: دور الوقف فى تحقيق التكافل الاقتصادى والاجتماعى للدول الإسلامية ويشمل:

أ- تحقيق التكافل الاقتصادى والاجتماعى من خلال اهتمام نظام الوقف بالرعاية الصحية

ب- تحقيق التكافل الاقتصادى والاجتماعى من خلال اهتمام نظام الوقف بالتعليم

ج- تحقيق التكافل الاقتصادى والاجتماعى من خلال اهتمام نظام الوقف بتوفير حد الكفاية

سادساً: واقع تطبيقات نظام الوقف فى المجتمعات الإسلامية

وتفصيلها على النحو التالى :

أولاً: الوقف لغة وشرعاً

الوقف فى اللغة هو الحبس عن التصرف والتسبيل (بذل العين فى سبيل الله) وكلها صريحة فى الوقف^(١).
والوقف شرعاً يوجد له عند فقهاء المسلمين تعاريف أهمها تعريف الجمهور بأنه حبس العين عن ملك الناس وخروجها من ملك صاحبها إلى ملك الله تعالى والتصدق بريعها فى جهة من جهات البر وطبقاً لذلك فإن من يقف أرضاً معينة على الفقراء يكون قد أخرج هذه الأرض من ملكه وانتقلت إلى ملك الله ولم يجز له أن يتصرف فيها بأى تصرف ينقل ملكها ولزم هذا التبرع حتى لا يجوز له الرجوع فى وقفه وفى هذا يختلف الوقف عن الوصية حيث يجوز للموصى أن يرجع عن الوصية مدة حياته^(٢).

ثانياً : مشروعية الوقف

الوقف عمل مشروع وجائز وفيه الثواب ما قصد واقفه التقرب إلى الله تعالى وقد حث الإسلام على إتباعه ورغب المسلمين فيه وجعله من أسمى وأفضل العبادات والمندوبات والقربات وأبعثها للثواب وفى القرآن الكريم نصوص عامة استدلت الفقهاء منها على مشروعية الوقف وأيضاً ما فصلته السنة النبوية وأفعال الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم.

(١) الأصقهانى - مفردات ألفاظ القرآن - موسوعة الحديث - اسطوانة ليزر - الإصدار ٨،٣ - ١٩٩٩
(٢) د.محمد أحمد سراج - أحكام الوقف فى الفقه والقانون - بدران دار نشر - القاهرة - ١٩٩٥ - ص ٢٤.

ففى القرآن الكريم استدلل الفقهاء على مشروعية الوقف بالنصوص العامة الداعية إلى الإنفاق والتطوع ورعاية حقوق الفقراء وبذل الأموال فى العناية بمصالح المجتمع الإسلامى وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢).

إن عموم الآيات يفيد الإنفاق فى وجوه الخير والبر والوقف إنفاق المال فى جهات البر.

وفى السنة النبوية استدلل الفقهاء على مشروعية الوقف بحديث الرسول ﷺ "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (المحدث) والصدقة الجارية محمولة على الوقف عند العلماء فإن غيره من الصدقات ليست جارية حيث يملك المتصدق عليها أعيانها ومنافعها^(٣).

كما استدلوا كذلك بالنصوص الواردة فى الوقف على الخصوص من ذلك ما روى أنه صلى الله عليه وسلم وقف فى سبيل الله أرضا له. وقد أخرج البخارى عن عمرو بن الحارث بن المصطلق أنه قال «ما ترك رسول الله ﷺ إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا تركها صدقة». وقد أقر النبي ﷺ حبس خالد بن الوليد أدرعه وسلاحه فى سبيل الله عز وجل طبقا لما تناقلته الروايات^(٤).

(١) آل عمران - ٢٩

(٢) البقرة - ٢٦٧

(٣) السرخسى - المبسوط - موسوعة المحدث

(٤) د. محمد أحمد سراج - أحكام الوقف فى الفقه والقانون - مرجع سابق ذكره - ص ٢٤.

وقال جابر بن عبد الله الأنصاري «ما أعلم أحدا من الصحابة ذا مقدرة إلا حبس مالا من ماله صدقة موقوفة لا تشتري ولا تورث ولا توهب» وكذلك أيضا عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن عمر أصاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله أصبت مالا بخير لم أصب قط مالا أنفس منه وأردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل فيما تأمرني؟ فقال (إن شئت حبست أصلها وتصدق بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث) قال فتصدق بها عمر وكتب وثيقته الشهيرة: إنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها في الفقراء، وذوي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضييف^(١). قال ابن حجر في الفتوح: حديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف وقد استمسك جمهور الفقهاء بهذا النص أشد الإستمساك وقالوا إنه الأولى بالأخذ^(٢).

ثالثا : أنواع الوقف

الوقف نوعان ذرى (أهلى) وخيرى أما الذرى فالمقصود منه تأمين التكافل الإجتماعى لأقرباء الواقف وذريته ويجب أن يكون آخره إلى جهة خير لا تنقطع كالفقراء والمؤسسات الاجتماعية أما الخيرى فهو لتمويل التكافل الإجتماعى لجميع الجهات الاجتماعية^(٣).

(١) رواه البخاري

(٢) د. نعمت مشهور - أثر الوقف في تنمية المجتمع - مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر - القاهرة - ١٩٩٧ - ص ١٩.

(٣) د. مصطفى السباعى - اشتراكية الإسلام - الدار القومية للطبع والنشر - دمشق - ط ٢ - ١٩٦٥ - ص ٢٢٦.

رابعاً : الموقف مصدر لقوة الدولة والمجتمع معا

لقد قام الموقف عبر العصور الزاهرة على توفير الموارد الكافية لتحقيق التكافل الاقتصادى والإجتماعى. حيث إن الوقوفات تنمى وتوازن الاقتصاد وتخرجه من دائرة النفع الفردى إلى دائرة النفع الجماعى أو من الأغنياء إلى الفقراء والضعفاء والعاجزين والمحتاجين على مدى سنين طويلة وأجيال متتابعة حيث يؤدى إلى إيجاد مواقع ومشروعات ذات منفعة عامة أو لفئة العموم بعد أن كانت مقصورة على فرد واحد أو أفراد محددين مما يساهم ويساعد فى إشاعة روح التعاون والتضامن الإجتماعى بين أفراد المجتمع ووجود قواسم مادية مشتركة من أجل التكافل الاقتصادى والإجتماعى.

ولقد صبت فاعلية نظام الوقف فى بناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة معا ضمن الإطار التعاونى التضامنى الحاكم للعلاقة بينهما ذلك لأن هذا النظام لم يكن فى صالح طرف على حساب الطرف الآخر فهو لم يؤد إلى تقوية المجتمع وإضعاف الدولة كما لم يؤد إلى تضخم الدولة على حساب الحريات الاجتماعية وإنما تركز دوره فى فى تقوية التوازن بينهما عبر الإسهام فى بناء مجال مشترك وليس لبناء جبهة مواجهة يحتذى بها المجتمع. وعلى ذلك فإن معنى المجال المشترك هو تلك القاعدة التضامنية العامة التى تسهم فى بنائها عناصر من المجتمع ومن سلطة الدولة وممثليها عبر العديد من المبادرات والأنشطة والمشروعات التى تستهدف تحقيق المنافع العمومية - المادية والمعنوية - وتضمن فى الوقت نفسه عدم تمكين الدولة من إلغاء إرادة المجتمع وعدم وضع

المجتمع فى حالة مواجهة مع الدولة^(١).

ويسندرج إسهام نظام الوقف فى بناء المجال المشترك ضمن الدور الذى تؤديه منظومة أعمال التضامن الاقتصادى والإجتماعى التى شملت الأدوات السابق ذكرها مثل الزكاة والوقف والصدقات والنفور والوصايا والكفارات وغيرها ضمن حصيلة هذه المنظومة التى يسهم بها المجتمع ومن حصيلة العديد من وظائف السلطة الحاكمة يتشكل المجال المشترك ضمن الإطار التعاونى الحاكم لهذه العلاقة بين المجتمع والدولة فى الرؤية الإسلامية.

ومن ثم فإن نظام الوقف يستطيع أن يوفر شخصية مستقلة للمؤسسات التى تقوم على الرعاية الدينية والثقافية والعلمية والاجتماعية لبناء المجتمع المسلم حيث إن الهيكل الإدارى المستقل الذى يؤسسه الواقف والذى يعمل على توفير التمويل اللازم يكون من شأنه تحقيق استقلال الوقف إداريا وماليا عن الدولة ويتيح له الاستمرار فى أداء مهمته المحددة بعيدا عن تدخل الدولة والدولة فى ذلك تعتبر أن هناك عبئا تم تغطيته فى جوانب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تدفع التنمية الشاملة للإمام.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن المحصلة النهائية لنظام الوقف تمثلت فى أنه مصدر قوة مزدوجة لكل من المجتمع والدولة معا. أما من كونه حيث مصدرا لقوة المجتمع فيما وفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة تلقائية وقامت بتلبية حاجات عملية وخاصة.

(١) د.ابراهيم البيومى غانم - الأوقاف والسياسة فى مصر - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٧ - ص ٢٥٢.

وأما كونه مصدرا لقوة الدولة فيما خفف عنها من أعباء القيام بأداء خدمات التكافل الاقتصادى والإجتماعى وبما عبأه للدولة ذاتها من موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية فى حفظ الأمن والقيام بواجب الدفاع هذا فضلا عن احترام الدولة لنظام الوقف ومشاركة رموزها وممثليها فى دعمه والمحافظة عليه هو من شأنه أن يقوى من شرعية سلطة الدولة نفسها ويوثق علاقتها بالمجتمع.

خامسا: دور الوقف فى تحقيق التكافل الاقتصادى والإجتماعى للدول الإسلامية إن نظام الوقف ومؤسساته الأهلية وجهوده التطوعية استطاع أن يحفظ للأمة الإسلامية دورها فى حمل أمانة رسالة التقدم وأعان هذا النظام بذلك فى حفظ حضارة الأمة ورعايتها وتطويرها.

فقد حفظت للأفراد المناخ الملائم فكريا وإداريا وتكافليا لتحقيق التنمية الشاملة حيث ضمن نظام الوقف للفقراء المعوزين الرعاية الاجتماعية من سبيل ومأوى وملبس ودواء ومياه شرب كما وفرت للجميع ضمانات للحرية الفكرية فى المدارس والمعاهد والجامعات التى لا تخضع إلا لضوابط وشروط الوقفين المحتسبين لها عند الحق سبحانه وتعالى.

وقد أثبتت الوقائع التاريخية أن نظام الوقف الإسلامى تطرق إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية جميعا فقد خصصت أوقاف لليتامى واللقطاء وأخرى للمقعدين والعميان يتوفر لهم فيها الغذاء والسكن والكساء كما أوقفت أوقاف لتحسين أحوال المساكين وتغذيتهم وتوجيههم وأوقفت مؤسسات أخرى لتزويج الشباب وأخرى لتزويد الأمهات بالحليب والسكر للأطفال وأوقاف لعلاج المرضى

نفسيا بترتيب من يتهامسون وراء المريض بحيث يسمعونهم وكأنهم لا يقصدون ذلك وتدور الكلمات المهموسة حول رأى الطبيب فى قرب شفاء المريض. كما خصصت أوقاف لتسديد ديون المعسرین بل قد اهتمت أيضا بتوفير الرعاية المناسبة للحيوان ومنها مؤسسات علاج الحيوانات المريضة وإطعامها ورعايتها عند العجز ورعاية الحيوانات الأليفة^(١).

وبالتالى يظهر لنا أن مفهوم التكافل الاقتصادى والاجتماعى يلتقى مع مفهوم نظام الوقف ذلك أن رؤوس الأموال النقدية والعينية تعمل على كفالة بعض أفراد المجتمع ودفع الأضرار عن الضعفاء منهم وسد خلل العاجزين وتهئية العمل للقادرين عليه يضمن تأزر العلاقات الروحية والاقتصادية والثقافية التى تربط بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض إذ إن نظام الوقف يعتمد على مبدأ اشتراك جميع أفراد المجتمع فيما استخلفهم فيه الخالق سبحانه وتعالى من ثروات وخيرات مما يجعل ضرورة كفالة من يعجز بصفة مؤقتة أو دائمة عن توفير حد الكفاية له ولمن يعول لأسباب خارجية وبالتالي تلتقى هنا مؤسسة الوقف مع مؤسسة الزكاة فى صورة تكاملية لتكافل المجتمع الإسلامى اقتصاديا واجتماعيا ويهدى الإسلام بذلك للبشرية أعظم مؤسستين قامتا على فكرة التكافل الإقتصادى والاجتماعى لأفراد الدولة المسلمة.

إن نظام الوقف يقدم موردا تمويليا مهما يسهم فى إيجاد حل مناسب طويل المدى لتمويل مختلف أوجه التكافل الإقتصادى والاجتماعى فضلا عن كونه

(١) د. نعمت مشهور - أثر الوقف فى تنمية المجتمع - مرجع سبق ذكره - ص ٩٢.

أسلوبا يتميز بالاعتماد على الذات في تحقيق هدفه ذلك لأنه يعتمد على حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية من خلال تشجيع القطاع العائلي على بذل المزيد من المدخرات لوقفها على مختلف أوجه التكافل فالوقف يحارب الاكتناز ويحارب سيطرة حب المال الفطري لأصحابه حيث يعمل بتنظيم الوقف على تحويل رؤوس الأموال من أحباس عاطلة مكتنزة لدى أصحابها بعيدة عن الإسهام في التنمية إلى أوقاف لتحقيق التنمية.

وقد أدت مؤسسة الوقف دورا مهما يعتد به على مدار التاريخ من خلال إسهامات نظام الوقف في تحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أنه تيار دائم ومستمر ومتجدد من الموارد التمويلية التي تم توجيهها خلال فترة التطبيق إلى مختلف أوجه التكافل كما يتضح على النحو التالي :

أ- تحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي من خلال اهتمام نظام الوقف

بالرعاية الصحية

اهتم نظام الوقف برعاية صحة المسلم وتنشئته كإنسان قادر بدنيا وعقليا على أن يعيش بحرية وكرامة وذلك من خلال اهتمام الإسلام كمنظومة حضارية بالعنصر البشري وترقيته لذا فقد وقف أغنياء المسلمين الأحباس الواسعة على إنشاء المستشفيات وكليات الطب التعليمية فعضدت أوقافهم مهنة الطب والتمريض كما وقفوا بسخاء على تطور مهنة الطب والصيدلة والعلوم الأخرى المرتبطة بالطب وقد عرفت المجمعات الصحية الموقوفة باسم دور الشفاء وبدور العافية أو البيمارستانات.

والبيمارستان كلمة فارسية تتكون من بيمار بمعنى مريض وستان بمعنى

الأثر التكافلي الذي أحدثته تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث / مصطفى محمود عبد السلام

دار أو مكان وقد كانت أول البيمارستانات التي أوقفت في الإسلام هو وقف الخليفة الوليد بن عبد الملك وجعل فيه الأطباء في عام ٨٨ هـ ٧٠٧ م واشتهر من أنواعه الثابت والمحمول الذي كان ينقل من مكان لآخر بحسب ظروف الأمراض والأوبئة وانتشارها. ويعد البيمارستان العتيق الذي أوقفه أحمد بن طولون عام ٢٥٩ هـ ٨٧٢ م في مصر من أشهر الوقوفات الطبية حيث أدخل فيه ضروبا من الطب جعلته في مستوى أرقى المستشفيات^(١).

ومن ضمن هذه الأوقاف أيضا تلك التي رصدت للبيمارستان المنصوري نسبة إلى المنصور قلاوون الذي أنشئ سنة ٦٨٢ هـ لعلاج الملك والملوك الكبير والصغير الحر والعبد وكان مقسما إلى أربعة أقسام للحميات والرمم والجراحة والنساء وخصص لكل مريض فرش كامل وعين له الأطباء والصيادلة والخدم كما زود بمطبخ كبير وكان المريض إذا ما برئ وخرج تلقى منحة وكسوة وقدرت الحالات التي يعالجها المستشفى في اليوم الواحد بعدة آلاف وألحقت به مدرسة للطب يجلس فيها رئيس الأطباء لإلقاء درس في الطب لينتفع به الطلبة^(٢).

وقد ظهر اهتمام نظام الوقف بتوفير الرعاية الصحية للمسلمين من خلال إنشاء العديد من المستشفيات ولقد بلغ من عناية المسلمين بالمستشفيات لكي تقوم بأداء الخدمات نحو مرضاهم بصورة متكاملة وتساهم في تطور صحة المجتمع أنه كانت توقف الأوقاف الكاملة لبناء أحياء طبية متكاملة الخدمات والمرافق كما تتشأ في العصر الحديث المدن الطبية الآن حتى أن عدد المستشفيات في بعض

(١) د. أحمد عيسى - تاريخ البيمارستانات في الإسلام - بيروت - ١٩٩٢ - ص ٦٦.

(٢) د. نعمت مشهور - أثر الوقف في تنمية المجتمع - مرجع سبق ذكره - ص ٨٨.

المدن تجاوزت أكثر من خمسين مستشفى فى وقت واحد بينما لم يوجد فى أوروبا - فى حينه - أى مستشفى توازى أيا منها إذ كان الخلفاء والأمراء ونسائهم وأعيان وكبار موظفى الدولة يتهافتون على إنشاء هذه المعاهد الطبية قربة إلى الله تعالى^(١).

وقد شمل نظام الوقف باهتمامه بالرعاية الصحية المرضى الفقراء فى بيوتهم حيث لم يقتصر على المترددين على البيمارستانات فقد نص السلطان قلاوون فى كتاب وقفه على أن تمتد الرعاية الصحية إلى الفقراء فى بيوتهم فيصرف لهم ما يحتاجون إليه من الأدوية والأشربة والأغذية ويذكر أن هؤلاء المرضى بلغوا فى وقت من الأوقات أكثر من مائتين بينما بلغ عدد المترددين على ما يمكن أن نطلق عليه العيادة الخارجية للبيمارستان حوالى أربعة آلاف نفس وبالرغم مما يبدو فى هذا الرقم من مبالغة إلا أنه يعطينا صورة واضحة عن مدى أهمية البيمارستان الموقوف فى تدعيم الرعاية الصحية وتحقيق التكافل لمختلف فئات الشعب من خلال مؤسسة إسلامية تمثلت فى نظام الوقف^(٢).

ب- تحقيق التكافل الإقتصادى والإجتماعى من خلال اهتمام نظام الوقف بالتعليم
يعتبر دور الوقف فى مجال التعليم شموليا وحاسما حيث قام نظام الوقف انطلاقا من محاربة الأمية إلى إيجاد أماكن للتعليم وتجهيزها وتزويدها بالكتب

(١) د. محمد محمد أمين - الأوقاف والحياة الإجتماعية فى مصر ٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م - دار النهضة العربية - ١٩٨٠ - الطبعة الأولى - ص ١٦٩.

(٢) د. إبراهيم البيومى غانم - الأوقاف والسياسة فى مصر - مرجع سبق ذكره - ص ٢٦٠.

الأثر التكافلى الذى يحمله تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام

والأساتذة وإيواء الطلاب المغتربين وقد كانت أكثر المدارس انتشارا هى الكتاب الملحوق بالمسجد لارتباطه بانتشار الإسلام وحفظ القرآن وتعليم قواعد اللغة والدين.

وقد أجاز الفقهاء الوقف على طلبية العلم واعتبروا ذلك من وجوه البر وأن هذا الإنفاق يعادل الجهاد فى سبيل الله استنادا للأحاديث النبوية التى تضع مرتبة العلم والعلماء قرين الجهاد والشهادة وبالتالي فإن إنشاء المدارس والنفقة على التعليم تعادل الجهاد فى سبيل الله^(١).

وبذلك فقد ساهمت الأموال الوقفية فى تنمية التعليم والدراسة خاصة لمن لم يقدر عليها سواء كان ذلك فى المسجد أو فى المدارس المنفصلة إذ رعت الأموال الوقفية عملية التكافل من مرحلة الطفولة حتى مراحل الدراسات العليا المتخصصة.

وقد ثبتت نظام الوقف أركان المدرسة ودعم نظامها ومكنها من القيام برسالتها وكان الربيع الذى تغله الأعيان الموقوفة على المدرسة شهريا أو سنويا نقدا أو عينا هو ضمان استمرار العمل بهذا النظام حيث تدفع منه مرتبات أرباب الوظائف بالمدرسة والطلبة حسب شروط الواقف ومن بين ذلك ما توفره هذه المدارس لطلبتها من إقامة مجانية وتجهيزهم بطعام يومى مع مصاريف إضافية لكى ينصرفوا للعلم والبحث الحر نتيجة ما أوقف وأرصد على المدرسة.. وقد كانت هناك الأوقاف التى أوقفت من أجل تعليم الأطفال الفقراء والأيتام

(١) السرخسى - المبسوط - موسوعة المحدث

من خلال مكاتب معدة لذلك وقد كانت للأوقاف آثار بعيدة المدى فمن خلال حرص الواقفين على تحديد كل ما يتعلق بالعملية التعليمية عملت الأوقاف التعليمية على تحقيق المساواة فى المركز الاجتماعى لمختلف قطاعات المجتمع فقد كان الطلبة يأتون من مختلف طبقات الشعب ممثلين للمجتمع على نطاقه الواسع بالإضافة لذلك شمل تأثير الوقف تنمية التعليم من خلال إنشاء المكتبات ووقفها من الكتب والأموال فقد حرص الواقفون على أن يلحقوا بكل مدرسة وبأماكن التعليم فى المساجد والجوامع والزوايا مكتبة يرجع إليها المدرسون والطلاب ولا سيما الفقراء منهم وقد اتخذت أسماء متعددة لها مثل دار الكتب - خزانة الكتب - ودار العلم - أو بيوت الحكمة وسهل هذا المصدر عملية الإطلاع على الكتب للأساتذة والطلاب من مختلف الفئات^(١).

وفى واقعنا المعاصر فإن بناء الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) لهو نموذج لمساهمة الوقف فى تنمية التعليم وبالتالي تدعيم قوى التكافل الإقتصادى والاجتماعى للمجتمع الواحد حيث تم الإنشاء بأموال وقفية فقد ساهمت فى بنائها الأميرة فاطمة بنت الخديو إسماعيل فوفقت عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها ووقفت أرض الجامعة ومساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور كما تبرعت بمجوهراتها وحليها التى وصلت إلى ١٨ ألف جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى وذلك بأسعار عام ١٩١٤م^(٢).

وبذلك فقد عضد نظام الوقف على التعليم مفهوم التكافل الإقتصادى

(١) د. نعمت مشهور - أثر الوقف فى تنمية المجتمع - مرجع سبق ذكره - ص ٨٧.

(٢) د. عبد النعم إبراهيم الجميى - بناء الجامعة المصرية - جريدة الأهرام المصرية - ٢٠٠١/٤/٣.

الأثر التكافلي الذى يحدله تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام

والاجتماعى ومد المجتمع بما يحتاج إليه من قوى بشرية مؤهلة لكل مجالات الإدارة ومختلف الأجهزة الوظيفية كما أمده بكل المهنيين لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والوقف شأنه فى ذلك كأي مؤسسة إسلامية لا يريد أن يكون هناك أفواه تتلقى بقدر ما يكون هناك أيد تشارك وتسعى بفاعلية وتأثير فى تنمية المجتمع ونهضته حتى لا تكون فئة عالة على أخرى.

ج- تحقيق التكافل الاقتصادى والاجتماعى من خلال اهتمام نظام الوقف بواجب توفير حد الكفاية.

يعتبر نظام الوقف من أهم روافد الإسهام الفكرية والعملية لتوفير حد الكفاية لعدد أكبر من أفراد المجتمع ذلك أن الوقف الذى هو تحييس لرؤوس الأموال العينية والنقدية لينفق عائدها نقداً أو عيناً على الفقراء والمساكين أو طالبى العلم المتفرغين له ومعلميهم أو غيرهم من المتفرغين لخدمة أفراد المجتمع هو إعانة لهم على تحقيق تمام كفايتهم والذى يعتبر حقاً لكل فرد فى المجتمع الإسلامى ذكراً كان أو أنثى حراً كان أم محجوراً عليه فى حدود موارد المجتمع المتاحة وبما لذلك من أثر فى رفع مستوى النشاط الاقتصادى.

إن حد الكفاية من خلال نظام الوقف لا يقتصر على توفير الكفاية من الحاجات الاستهلاكية وإنما يسهم وينفّس الدرجة فى زيادة إمكانيات الأفراد وقدراتهم الإنتاجية سواء من خلال توفير أدوات الإنتاج على اختلافها أو من خلال ما يوفره من تدريب عملى أو يدوى أو علمى أو من خلال زيادة القدرات الذهنية والفنية للأفراد كما أن توفير حد الكفاية من خلال نظام الوقف يهيئ المناخ

الملائم لعملية التقدم والتنمية حيث أن كفاية أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا هو السبيل إلى تخلص النفوس من الانحراف وحماية المجتمع من الاضطراب حيث أن توسيع معاش الناس وتوفير العمل المناسب وإتاحة التعليم وأماكن الإقامة وتأمين سبل الانتقال وتوفير المرافق وهى جميعا من حد الكفاية ونظام الوقف كان وعاء لها مما يؤدى إلى إنجاح عملية التنمية بكفاءة.

كذلك فإن توفير حد الكفاية يكون له أثره البعيد على نوعية رأس المال البشرى والرفع من إنتاجية الفقراء ذلك أن توفير حد الكفاية يساهم فى تحسين أحوال الفئات الأقل حظا والأضعف قدرا فى المجتمع وتحويلها إلى وحدات منتجة بصورة أفضل بعد تصحيح ما يعترضها من ظروف تعوق قدراتها وتحد من أدائها لدورها الإنتاجى فإن توفير حد الكفاية لكل فرد يؤدى إلى خلق جو اجتماعى تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات فى عمل مشترك من شأنه أن يغير الأوضاع النفسية فى الفرد وملامح الحياة حوله حيث إن شعور الفقير بقدرته على المشاركة فى الحياة الإنتاجية والقيام بواجبه فى طاعة الله كعضو فى المجتمع وليس كما مهملا ويعتبر فى حد ذاته ثروة كبيرة وموردا بشريا يساهم فى تقدم مجتمعه وأمتة الإسلامية^(١).

سادسا: واقع تطبيقات نظام الوقف فى المجتمعات الإسلامية

فى الوقت الذى تخلت فيه معظم المجتمعات الإسلامية عن نظام الوقف

(١) د. عبد الهادى الحجار - الإسلام والإقتصاد - عالم المعرفة - المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآدب - الكويت - ص ١٨٣.

الأثر: الكافى الذى يحدده تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام

بصورته السابقة الزاهرة وأعدت القوانين التى تهدم فكرة الوقف واستدارت دون أدنى روية لتهاجم الأوقاف الأهلية وتنتهى العمل بها^(١). فإن الأمم الأخرى تأثرت بفكرة الوقف السامية حيث لا توجد أمة إلا ولها ما يشبه نظام الوقف ومدلولاته فكثرت المستشفيات والمدارس الخيرية والملاجئ وغيرها وسنت القوانين المدنية فى بعض الدول الغربية فالقانون المدنى الفرنسى يحوى الهبة المبتقنة التى تشبه إلى حد كبير الوقف الذرى (الأهلى) لدى المسلمين. فيجوز للوالد أن يوصى أو يهب العقار للولد من بعده ثم باقى الأولاد وهكذا وفى أمريكا يوجد صندوق الائتمان الذى تستفيد منه طبقة معينة ومحدودة كالأيتام وغيرهم. ومن المعروف أن كل أسرة أوربية وأمريكية تخصص تلقائيا وبشكل منتظم نحو ٢ % من دخلها للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ويقف رجال الأعمال والأثرياء فى أوروبا وأمريكا بعض ما يملكونه من عقار أو أوراق مالية لصالح الجمعيات الخيرية وأعمال البر وهناك وقف للتعليم فى أوروبا وجوائز نوبل وغيرها وهناك وقف للمشاركة فى اختراع دواء لبعض الأمراض العصرية أى أنهم من حيث لا يدرون يلتزمون بتطبيق مشروع الوقف الإسلامى وإن لم يسموه بهذا الاسم^(٢).

إلا أن ثمة عديدا من الأسباب التى أدت إلى تهميش نظام الوقف فى دول العالم الإسلامى بعدما طبقت قرابة ثلاثة عشر قرنا ومن أهم تلك الأسباب ما يلى:

١- شيوع اعتقاد خاطئ بأن الأوقاف ليست سوى إدارة حكومية تعنى بشئون

(١) د. محمد سراج - أحكام الوقف فى الفقه والقانون - مرجع سبق ذكره - ص ١٣٦.

(٢) د. محمد شوقى الفتجوى - كيف يمكن استثمار نظام الوقف فى دعم قضايا الأقليات الإسلامية - ورقة

مقدمة لندوة الجمعية الخيرية الإسلامية - القاهرة - ١٥/٥/٢٠٠١ - ص ٢٠.

المساجد وموظفيها من الأئمة والمؤذنين وأنها لذلك لا صلة لها بالعمل الأهلي أو بالمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والإنمائية.

٢- الإهمال الذى أصاب الأوقاف فى فترات سابقة وعدم العناية بها أو الاجتهاد فى إصلاحها وتدنى كفاءتها إداريا ووظيفيا.

٣- النظرة الضيقة للوقف على أنه فقط مؤسسة دينية (عبادية) ومن ثم فهو لا صلة له بالشئون الاقتصادية والاجتماعية المدنية لدى أكثر مستخدمي مفهوم المجتمع المدنى كنفىض للمجتمع الدينى ولذلك نقل الإشارة إلى نظام الوقف ودوره فى تحقيق التكافل الإقتصادى والإجتماعى ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع الإسلامى وذلك فى مختلف الدراسات التى تنطلق من هذا المفهوم.

أما بالنسبة لواقع تطبيق نظام الوقف فى المجتمعات الإسلامية فإن بعض الدول الإسلامية عملت على إصدار قوانين تقيد إرادة الواقف أو تسمح للإدارة الحكومية بالتدخل لتغييرها أو إلغائها كما حدث فى بلدان إسلامية منها مصر والجزائر وسوريا ولبنان والعراق وتونس هذه الدول أصدرت قوانين قضت بإلغاء الوقف الذرى (الأهلى) وكان ذلك مصادرة لقسم من إرادة الواقف - وجزء من مصادرة إرادة المجتمع كله - حيث إن هناك شرط احترام إرادة الواقف على قاعدة "شرط الواقف كنص الشارع" فى لزمه ووجوب العمل به. كما قضت تلك القوانين بإخضاع الوقف الخيرى للسلطة الحكومية ممثلة فى وزارة الأوقاف وسمحت لها بتغيير مصارف الوقف الأمر الذى ألحق أضرارا بالغة بنظام الوقف فى تلك البلدان وأدى إلى افتقاد الثقة الاجتماعية ومن ثم تجفيف منابع تجديده

الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف - نماذج وإسهامات

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام

وتقويض دوره إلا أن هناك أملاً معقوداً في دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تصدر قوانين خاصة بأحكام الوقف وتركته على حاله ضمن الإطار الذي رسمته القواعد الفقهية العامة المتعلقة به^(١).

وبالتالى يبقى هناك أمل معقود على تفعيل نظام الوقف في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يبقى في سبيل المصلحة العامة للجميع أن تقوم بعض الدول الإسلامية بوقف ممتلكاتهم وتثبيتها في الوطن وتكوين إحتياطي وقفي ينفع الأجيال التالية إذا ما نضب الإحتياطي النفطي ويعد بذلك إسهاماً منها في إعادة الثقة في نظام الوقف ويتبقى دور باقى الدول الإسلامية الأخرى لكي تحذو نفس الخطى وتعمل على إعادة نظام الوقف مرة أخرى وإلغاء القوانين التي حالت دون تطبيق الأفراد لهذا النظام الذي يربط المجتمع بالدولة.

(١) د.ابراهيم البيومي غانم - نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - عدد (٢٦٦) - ٢٠٠١/٤ - ص ٤٥.

عرض الرسائل

رسالة ماجستير بعنوان:

أزمة الديون العالمية وتأثيرها في العلاقات الدولية

في ضوء القانون الدولي العام

دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية

للباحث عبد الرحيم محمد سلطان

عرض علي شيخون(*)

نسال بها الباحث درجة التخصّص (الماجستير) من كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة، جامعة الأزهر، عام ١٩٩٧م.

وقد اختار الباحث للموضوع لأهميته ولأسباب التالية:

١- أن وضع الدول الإسلامية في هذه الأزمة يثير الحيرة والقلق.. فهناك
دول تملك أرصدة في الخارج تزيد عن حاجاتها بل وحاجات الدول الإسلامية
الأخرى التي تعجز عن إيجاد المستلزمات الضرورية لشعوبها مع تحملها
لعبء الديون القاسى وآثاره.. مما يضع الدول الإسلامية في التقسيم المعاصر
لدول العالم في عداد الدول المدينة والمتخلفة.

فأدرت التنبيه على خطورة هذا الوضع وضرورة إيجاد الرسائل الكفيلة
بالقضاء عليه، لنعود الأمة الإسلامية كما كانت - في صدارة الأمم تحضراً
ورخاء.

٢- أن بعض المفكرين في العصر الحاضر ينكرون - عن جهل أو مغالطة

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

- قدرة الشريعة الإسلامية على التصدى للأمور العصرية والمشكلات الدولية المعاصرة. بالتقييم أو الحل - خاصة في مثل موضوع هذا البحث .. مما يدعو إلى ضرورة رد هذا الافتراء وتقديم الدليل على صلاحية الشريعة الإسلامية لتناول كافة المسائل والمشكلات، أيا كان نوعها أو زمانها أو مكانها، كما أراد المولى عز وجل ﴿وَالْوَلِيُّ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾^(١).

٣- أن القانون الدولي والمنظمات والهيئات الدولية التي أنشأت خصيصاً للارتقاء بمعيشية الشعوب وأمنها.. قد فشلت في إيجاد الحلول المناسبة والعادلة للآزمات التي تنشأ بين دول العالم. وفي هذا الخصوص فإن موضوع البحث يثير عدة متناقضات منها: أن القواعد العامة في كل الشرائع تقضى بضرورة الوفاء بالعهد وتنفيذ الالتزامات بحسن نية، وأن العقد شريعة المتعاقدين وفي ظل الظروف الدولية المعاصرة ينشأ التناقض بين التزام الدول المدينة بضرورة - الوفاء بالتزاماتها (سداد الديون).

٤- أن أطراف أزمة الديون العالمية لم يستطيعوا وضع حد أو تصور حل عادل لها، وكل ما يتم هو مجموعة من الحلول المسكنة، يفيق العالم بعدها على وضع أشد خطورة وأكثر تعقيداً، وذلك لغيباب النظرة الواقعية التي تقتضى ضرورة التضحية المتبادلة من جميع أطراف الأزمة، ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً إذا ما أريد لها أن تحل، لينشأ بعدها نظام تعامل دولي حر أكثر ثقة وعدالة.

٥- أن سعادة وتقدم البشرية ومن ثم الإنسان وهى المقصد الأساسى للشرائع

والقوانين قد تهددت بالفعل في ظل أثار هذه الأزمة ففي الوقت الذي تتعالى فيه نداءات المحافظة على حقوق الإنسان - يقوم أصحاب هذه النداءات - من دول ومنظمات دولية - بإجراءات وفرض شروط - لا تؤدي إلا إلى المزيد من انتهاك هذه الحقوق الأساسية وانتصار أعداء الإنسانية من جهل وفقر ومرض. وبإمعان النظر في هذه الإجراءات والشروط نرى ازدواجية غريبة وفارقاً كبيراً بين الشعار والتطبيق - وللأسف فقد أصابت هذه العدوى معظم الحكومات الإسلامية وفصلت بين العقيدة والسلوك وأصبح انتهاك حقوق الإنسان وصفاً لازماً للشعوب الإسلامية. لذلك فقد عملت على بيان موقف الشريعة الإسلامية من العلاقة مع هذه المنظمات، والوسائل التي كفلتها للمحافظة على حقوق الإنسان فسي ظل أزمة الديون العالمية كي يعيش الإنسان مكرماً ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٢).

٦- ولا يخفى على أحد أن موضوع هذا البحث - أزمة الديون العالمية. فقد أصبح قاسماً مشتركاً في سائر المؤتمرات الدولية - ثنائية أو متعددة الأطراف. وأصبح الحديث عنه على السنة جميع الممثلين الدوليين وفي كتاباتهم ومراسلاتهم - حتى الأشخاص العاديين. يشهد بذلك جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية - خاصة في العقد الأخير، وقد تطفو على الساحة الدولية بعض المشاكل التي تلفت الأنظار، ولكنها سرعان ما تنتهي ليجد المجتمع الدولي نفسه أمام كابوس مخيف يهدد

العلاقة بين وحداته سياسية واقتصادية واجتماعية مع زيادة حجم المشكلة
كما وكيفا.

وقد اشتملت خطة البحث على تمهيد وأربعة أبواب كالتالى:

التمهيد: العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر النظام الاقتصادى الدولى المعاصر.

المبحث الثانى: النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

المبحث الثالث: القانون الدولى للتنمية

الباب الأول: التعاون الدولى فى تمويل التنمية

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية.

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية فى

الشريعة الإسلامية.

المبحث الثانى: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية فى القانون

الدولى العام.

المبحث الثالث: موازنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولى فى

النقاط التى اشتمل عليها المبحثان.

الفصل الثانى: أشكال المساعدات الدولية لتمويل التنمية والمنظمات

القائمة على تقديمها.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: القروض الدولية للتنمية.

المبحث الثاني: المساعدات الدولية في مجال السياسات النقدية.

المبحث الثالث: المساعدات الدولية في مجال التبادل التجارى.

المبحث الرابع: الاستثمارات الأجنبية مصدر لتمويل التنمية.

المبحث الخامس: التعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية ونقل
التكنولوجيا.

الباب الثانى: طبيعة أزمة الديون العالمية وأسبابها.

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: مفهوم الدين الخارجى وطبيعة أزمة الديون العالمية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الدين الخارجى وطبيعة أزمة الديون.

المبحث الثانى: بعض السوابق التاريخية لأزمة الديون العالمية.

المبحث الثالث: الاهتمام بأزمة الديون على المستوى الدولى.

الفصل الثانى: أسباب أزمة الديون العالمية

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأسباب الداخلية لأزمة الديون.

المبحث الثانى: الأسباب الخارجية لأزمة الديون.

الباب الثالث: آثار أزمة الديون العالمية.

وينقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: توقف التنمية في الدول النامية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تبعية الدول المدينة للدول الدائنة.

المبحث الثاني: زيادة حجم الديون، أعباء خدمتها.

المبحث الثالث: النقل العكسي للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة.

الفصل الثاني: سيطرة المنظمات الدولية على الدول المدينة لصالح الدول الدائنة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تدخل البنك وصندوق النقد الدوليين في شئون الدول المدينة.

المبحث الثاني: موقف الدول المدينة من المشروطة.

الفصل الثالث: تأثير أزمة الديون على حقوق الإنسان والدول المدينة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تأثير أزمة الديون في الحقوق والحريات العامة للدول المدينة.

المبحث الثاني: تأثير أزمة الديون في الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان في الدول المدينة.

الباب الرابع: الحلول المطروحة لأزمة الديون العالمية

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحلول المطروحة من الدول المدينة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التوقف عن سداد الديون.

المبحث الثاني: مواجهة الجهات الدائنة لحالات التوقف عن السداد.

المبحث الثالث: الحلول المطروحة من خلال التفاوض مع الجهات الدائنة.

الفصل الثاني: الحلول المطروحة من الجهات الدائنة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: المبادرات المطروحة من الجهات الدائنة.

المبحث الثاني: نماذج للحلول المقترحة في هذه المبادرات.

الفصل الثالث: دور المنظمات الدولية في حل أزمة الديون العالمية.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية في جدولة الديون.

المبحث الثاني: تخفيف قيمة الديون أو تغيير شكلها.

وقد كانت نتائج الدراسة كما استخرجها الباحث كما يلي:

- * أن الأزمات الدولية ليست أمراً مستغرباً أو مخيفاً، فهي مستمرة باستمرار حياة المجتمع الدولي، وصراع الأقوياء والضعفاء، والأغنياء والفقراء.
- * أن علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول تقوم على التعاون الذي يستهدف خير البشرية جميعاً، ومن خلاله يمكن إنهاء كل أزمة دولية ويمنع تكرارها. كما أن التنمية في الإسلام منهج شامل متكامل له أدواته ووسائله، القدرة على الصعود بالأزمة إذا ما التزمت به. إلى

درجة العزة والخيرية.

- * أن التفاوت الاقتصادي بين الدول أمر محتوم، لا عيب فيه طالما اتبحت الفرصة أمام الجميع في العمل لتحقيق التنمية والخروج من حالة التخلف، بل إن هذا التفاوت هو وسيلة إلى تحقيق ذلك. ولكن غير المقبول هو أن يكون هذا التفاوت مرتباً ومفروضاً من جانب الأقوياء.
- * أن المنظمات الاقتصادية الدولية - بالمخالفة لمواثيقها - قد حادت عن مهمتها في التقريب بين دول العالم بسبب عدم عدالة التكوين القانوني - مما أتاح لكبار العضوية الهيمنة عليها وتيسيرها وفق مصالحها.
- * أن قواعد التنمية الدولية غير كافية لإخراج الدول المتخلفة من حالتها حيث ينقصها عنصر الإلزام، ووجود سلطة عليا تنفذه، جزاء رادع في مواجهة الإخلال بها.
- * أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينقصه الكثير من الإجراءات القانونية حتى يمكن إخراجها إلى حيز التطبيق .. فقد دخل طول النسيان بعد ربع قرن من صدور وثائقه والحوار غير العادل من أجل إقامته.
- * أن الالتجاء إلى التمويل الأجنبي - في كافة صوره ومصادره في ظل الظروف الدولية الراهنة أمر تكتفه الكثير من المخاطر الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية بل قد يتعداها إلى الأمور العقائدية. فالدولة المقترضة تصبح رهينة للجهة المقرضة.
- ولا يختلف الأمر كثيراً في مجال الاستثمار أو النقد أو التجارة. فقد وجدت - الدول المتقدمة في هذه الأمور بديلاً سهلاً ومجزياً عن الاحتلال العسكري في استنزاف ثروات الدول النامية عن طريق تقسيم العمل الدولي.

- * أن أزمة الديون الخارجية لا تقتصر على الدول النامية فقط فكل الدول - تقريباً مرت بهذا الموقف - غير أنه مما يخص الأزمة المعاصرة أن كل أشخاص المجتمع الدولي قد شارك في نشوبها - الدائن، كل المدين، المحايد.
- * أن أزمة الديون قد أدت إلى تعثر التنمية في الدول المدينة فهي تستدين مجدداً لتسدّد ديناً قديماً، كما أن هذه الدول فقدت السيطرة على مقدراتها بسبب تدخل الدول الدائنة في شئونها بمساعدة المنظمات الدولية.
- * أن تأثير أزمة الديون قد تعدى الجانب السياسى للدول المدينة إلى حقوق الإنسان فيها وحقه فى أبسط مقومات الحياة.
- * أن الحلول المطروحة للخروج من أزمة الديون لم تؤد إلا إلى تعميقها فالجهود الفردية ومبادرات الدول الدائنة وجهود المنظمات الدولية لم تقصد إلا المحافظة على مصالح الدائنين.
- * أن ما حصلت وتحصل عليه الدول الدائنة .. من وراء علاقة المديونية.. يفوق قيمة الديون، لذا فهي تعمل على تأصيل هذه العلاقة ووأد كل محاولة لإنهائها.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمى للمركز خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠١ م
الباحث/ على شيخون

النشاط العلمى للمركز خلال الفترة

من مايو - أغسطس ٢٠٠١ م

فى إطار الخطة العلمية للمركز خلال هذه الفترة قام المركز بعقد
الأنشطة التالية:

أولاً: الندوات والمؤتمرات:

- ١ - ندوة الفلسفة الإسلامية كمدخل للحوار بين الإسلام والغرب
وتم عقد هذه الندوة يوم ١٣ صفر ١٤٢٣ هـ الموافق ٧ مايو ٢٠٠١ م
بالاشتراك مع جامعة بريجهام يانج.
أهداف الندوة:

- العمل على التقارب الفكرى والتفاهم المشترك بين العالم الإسلامى
والغرب لما فيه صالح الجميع ويتحقق ذلك من خلال:
- إبراز الأسس الفكرية المشتركة التى تربط بين مختلف الحضارات الإنسانية
ومزايا التواصل بين البشرية.
 - إبراز دور الفكر الفلسفى فى إيجاد لغة مشتركة للحوار بين الحضارات
الإنسانية.
 - إبراز دور المفكرين المسلمين الرواد أمثال الغزالى والفارابى وابن رشد
وابن خلدون وغيرهم فى الترابط بين الإسلام والغرب.
 - ضوابط وأبعاد الحوار بين الإسلام والغرب فى جميع المجالات فى العصر
الحاضر.

٢- ندوة مشكلة البطالة في مصر

أقام المركز يومي ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١م تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر وقد حضر الندوة من السيد اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية والسيد الأستاذ عمر عبد الآخر رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة وقد أدار الندوة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز. وقدم في الندوة عدد سبعة عشر بحثاً تم مناقشتها خلال أيام الندوة من خلال المحاور التالية:

١- واقع مشكلة البطالة وسوق العمل في مصر: من خلال

"موضوعات الثانية:

- واقع البطالة وسوق العمل والتشغيل في مصر وعرضت صورة

تفصيلية لإحصاءات البطالة في مصر على مدار خمسين عاماً من ١٩٥٠-٢٠٠٠ وأثر البطالة على الجريمة في المجتمع وتبين منها أن ٥٠% من الجرائم يرتكبها عاطلون.

... تقويم المجهودات الحالية لعلاج مشكلة البطالة

والتي تشمل مجهودات أجهزة الحكم المحلي والاتحاد المركزي للتعاون الإنتاجي والصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة القوى العاملة ووزارة الشباب، وتبين أن جميع هذه الأجهزة تقر بوجود مشكلة بطالة حادة تفوق إمكانات هذه الأجهزة، كما بين مسئولوا هذه الأجهزة المجالات التي تعمل فيها وفرص العمل التي توفرها وإجراءات الاستفادة منها.

- الفكر الاقتصادى ومشكلة البطالة فى مصر
وتتم تناول مشكلة البطالة فى الفكر الاقتصادى ونظريات تفسيرها من
خلال المدارس الاقتصادية المختلفة.

٢ - العمالة ومشكلة البطالة من منظور إسلامى:
وتتم فيه عرض الحلول الإسلامية لهذه المشكلة والكلديات الإسلامية لعلاجها،
وتبين ارتباط هذه المشكلة بموضوعات إعمار الأرض والإنتاج والتنمية
والقيم الأخلاقية وتوجيهات الإسلام لها.

ثانيا: الدورات التدريبية:

١- دورة وعاظ العالم الإسلامى
تم عقدها فى الفترة من ٥/١٩ - ٦/١١ وهى دورة يقيمها المركز لأئمة
وعواظ العالم الإسلامى فى الموضوعات الاقتصادية المعاصرة من منظور
إسلامى والتي تتضمن الموضوعات التالية:
العولمة والجات- الاقتصاد الإسلامى- قضايا الفقر- البنوك وشركات
التأمين- البورصات- النقود والائتمان- دور السوق فى الاقتصاد- البيوع
المنهى عنها شرعا- العمل والعمال والأجور - التأجير التموئلى- التجارة
الالكترونية- نظام ال B.O.T - بطاقات الائتمان- التكافل الاقتصادى.
وقد حاضر فيها مجموعة من أساتذة الاقتصاد الإسلامى بالجامعة وتم
دعوة الوعاظ من العالم الإسلامى.

٢- الدورة التدريبية الثانية حول إدارة الزكاة:

تمت في ٢٠٠١م بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية وقد حضرها جمع من إدارات الزكاة بالبنوك الإسلامية وبنك ناصر الاجتماعي والجمعيات الخيرية في مصر وقد كانت موضوعات الدورة كما يلي:

- الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة
 - فقه الأموال الزكوية - فقه مصارف الزكاة
 - أساليب الزكاة والتخطيط والميزانيات في إدارة الزكاة
 - الجوانب الإدارية للزكاة (تجارب معاصرة)
 - تحصيل وتوزيع الزكاة (تجربة معاصرة)
 - التنظيم الفني للزكاة
 - اللوائح والنظم الداخلية لمؤسسات الزكاة
- وقد شارك في محاضرات الدورة أساتذة الاقتصاد الإسلامي بمصر والعالم الإسلامي وقد حضر حفل الافتتاح كل من فضيلة الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة والسيد الدكتور محافظ القاهرة والسيد وزير المالية السوداني والسيد الأستاذ الدكتور مدير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وأدار الدورة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز.

ثالثاً: نشاط قسم التدريب

في إطار خطة قسم التدريب بالمركز خلال الفترة تم عقد عدة دورات متخصصة في مجالات الحاسب الآلي واللغات والانترنت وهي كما يلي:

النشاط العلمى للمركز خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠١م

الباحث/ على شيخون

١- دورات الحاسب الآلى:


عدد ٣ دورات	DOS	اشتراك فيها حوالى ٥٠ متدربا
عدد ٧ دورات	WIN	اشتراك فيها حوالى ١٥٠ متدربا
عدد ٢ دورة	WORD	اشتراك فيها حوالى ٢٥ متدربا
عدد ١ دورة	AUTOCAD	اشتراك فيها حوالى ١٤ متدربا
عدد ٣ دورات	SAAP	اشتراك فيها حوالى ٤٥ متدربا
عدد ١ دورة	انترنت	اشتراك فيها حوالى ١٥ متدربا

دورات اللغات:

عدد ٣ دورات ترجمة اشتراك فيها حوالى ٦٠ متدربا
ويحاضر فى هذه الدورات مجموعة من الخبراء والأساتذة من المتخصصين
ويمنح الدارس فى نهاية الدورة شهادة معتمدة من الجامعة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة البحوث الرئيسية
	١- مشروعية تقنين فقه الضرائب
١١	المستشار الدكتور محمود الخالدي، الأستاذ إبراهيم خريس
	٢- استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
٨١	د. حسين محمد حسين الجندي
	٣- اقتصاديات الميراث في الإسلام
١٢٧	د. عمر بن فيحان المرزوقي
	٤- تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية: مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
١٥٩	د. ديتا راتب ، مهندس/ حسن عزت
	المقالات
	الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف نماذج وإسهامات
١٧٩	الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام
	عرض الرسائل
	أزمة الديون العالمية وتأثيرها في العلاقات الدولية في ضوء القانون الدولي العام
	للباحث/ عبد الرحيم محمد سلطان
٢٠٣	عرض الأستاذ/ علي شيخون
	النشاط العلمي
٢١٥	عرض الأستاذ / علي شيخون

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ١٩٩٩/٦٧٨١

 Bibliotheca Alexandrina



0798599